

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Chérif Messadia Souk
Ahras
Mohamed Chérif Messadia University Souk-
Ahras



جامعة محمد الشريف مساعديّة
سوق أهراس

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم:

السنة الجامعية: 2022/2021

مذكرة

ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

الأمن المائي وأثره على تحديات التنمية المحلية دراسة حالة بلدية سوق أهراس

الشعبة

علوم التسيير

التخصص

إدارة اعمال

من إعداد

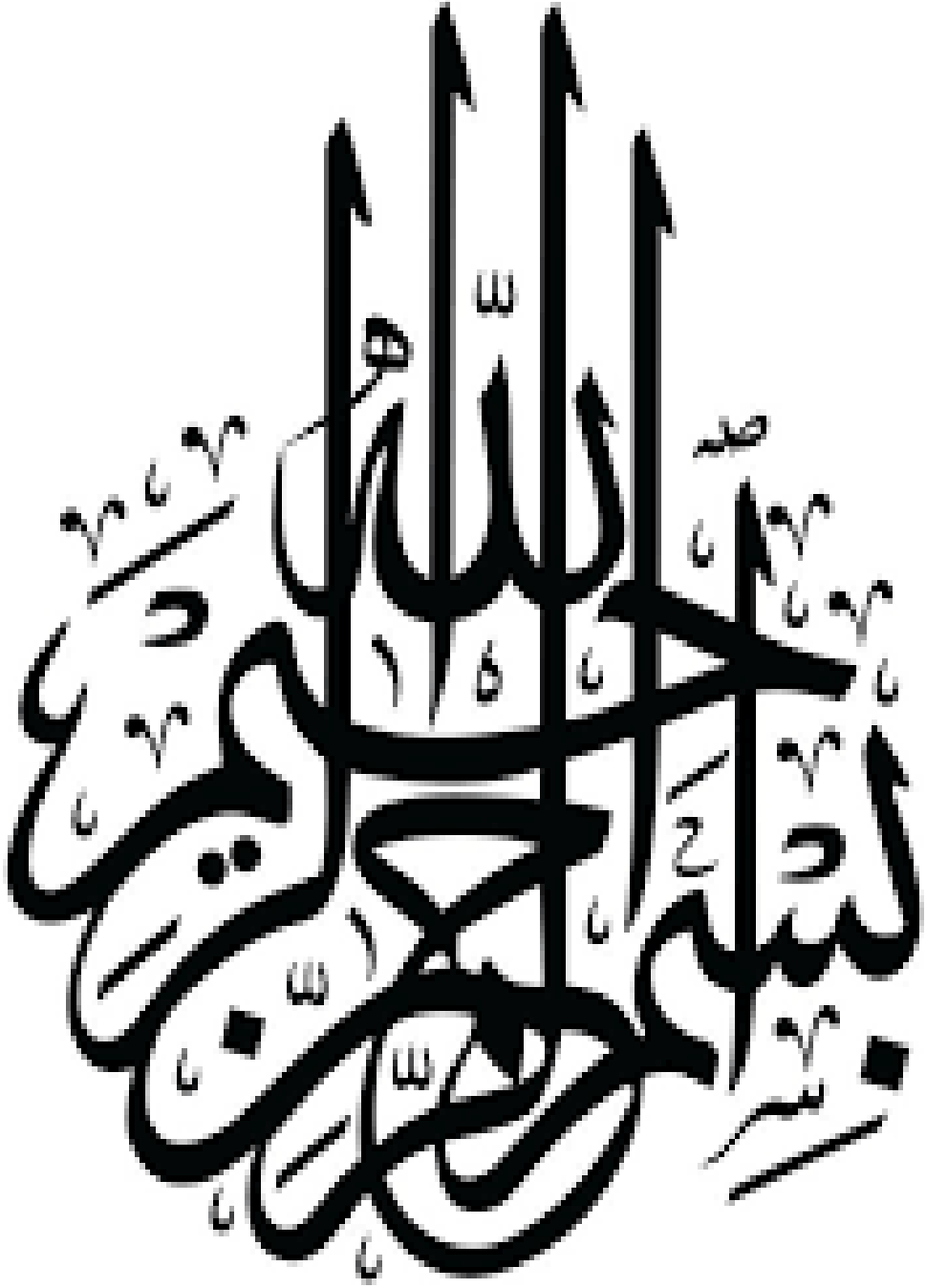
اسم الطالب: أميرة بروك

اسم الطالب: حكيم اولقيمة

لجنة المناقشة

الرئيس: بوفاس الشريف	الرتبة العلمية أستاذ محاضر د	جامعة محمد الشريف مساعديّة - سوق أهراس
المشرف: بلايلية ربيع	الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ	جامعة محمد الشريف مساعديّة - سوق أهراس
الممتحن: دغرير فتحي	الرتبة العلمية أستاذ محاضر أ	جامعة محمد الشريف مساعديّة - سوق أهراس

رقم.....2022



شكر وعرfan

نحمد الله عز وجل الذي الهمننا الصبر والثبات، وامننا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك ونسالك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبك وخليتك الامين عليه أزكى الصلاة والتسليم.

أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والعرfan

الى

المشرف الفاضل الاستاذ **بلايلية ربيع** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وتشجيعاته العلمية القيمة رغم انشغاله ووقته الثمين، أسأل الله ان يحقق له الريادة والتميز ويوصله الى أعلى وأرقى المعالي وأن يجعلنا واياه مع الحبيب المصطفى عليه أزكى الصلاة والتسليم

الإهداء

في تيار الحية المتدفق نور ونار

نور لمن أمن بالله.....

نور لمن ظل عنه.....

فألى من غرسا في قلبي الامان وحبياه الي

نور عيني والدي الحبيب "يوسف" رحمه الله واسكنه فسيح جناته

الى نبع الحنان ورفيقة أحزائي وهادية رشدي وضاحكة فوق مهدي الي من رافقتني

وعائها في كل مكان وزمان امي الحبيبة حفظها الله ورعاها

الى جدتي العالمة رحمها الله واسكنها فسيح جناته

الى اخي واخي وجميع اقاربي وخبرائي كبيرهم وصغيرهم

الى كل زملائي وزميلاتي الذين رافقتوني في المسوار الدراسي وكل اساتذتي من مرحلة

الابتدائي الى الجامعة

الى من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي وفي الاخير لكل من ساعدني في مشراري

الدراسي، وساعدني في انجاز هذا العمل

حكيم

تناولت الدراسة تأثير الأمن المائي في التنمية المحلية، وبالتطبيق على الجماعة المحلية المتمثلة في بلدية سوق أهراس تمثلت إشكالية الدراسة في أن التنمية المحلية تتأثر بالعديد من العوامل، ومن بينها الأمن المائي الذي يعد من بين أهم العوامل المؤثرة في التنمية المحلية، و لذلك هدفنا من خلال دراستنا إلى تقديم إطار نظري للأمن المائي والتنمية المحلية، وإبراز مدى تأثير الأمن المائي على التنمية المحلية بمتغيراتها الفرعية (الأمن الغذائي، الصحة والنظافة)، وقد اعتمدنا اختبار صحة الفرضيات المرتبطة بإشكالية الدراسة على المنهج الوصفي الذي يتلاءم وإمكانية الإحاطة النظرية بمختلف جزئيات البحث، كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي في الدراسة الميدانية من خلال الاستعانة باستبيان يشتمل على 25 عبارة ومعالجته باستخدام برنامج SPSS v22 تلخص آراء المستجوبين حول علاقة الأمن المائي بالتنمية المحلية ومدى تأثير هذه الأخيرة به، وقد توصلنا في نهاية الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين الأمن المائي والتنمية المحلية قدرت بمعامل 0.668 ، كما توصلنا إلى وجود علاقة تأثير إيجابية بين الأمن المائي والأمن الغذائي وكذلك الأمن المائي والصحة والنظافة، لتتوج في النهاية بوجود علاقة تأثير قوية إيجابية بين الأمن المائي والتنمية المحلية قدرت بمعامل التحديد : 0.446 ككل على مستوى سوق أهراس.

الكلمات المفتاحية: الأمن المائي، الأمن الغذائي، النظافة والصحة، التنمية المحلية، بلدية سوق أهراس

The study addressed the impact of water Security on local development, and by applying to the local community represented by the municipality of souk Ahras, the problem of the study was That local development is affected by many factors, Among them is water securit, which is one of the most important factors affecting local development, There fore, we aimed through our study to present a theoretical Framework for water Security and local development, And to highlight the extant of the impact of water Security on local development with its sub-variables(Food security,health and hygiene) .we also relied on the statistical method in the field study through the use of a 25-word questionnaire and its treatment using the spss v22 program That summarizes the respondents opinions about the Relationship of water Security with local development and the extent to which the latter is affected by it at. the end of the study, we reached a set of results represented in the existence of a strong positive correlation between water securit and local development estimated at. a rat of 0.668, and we also found a positive impact Relationship between water Security and Food Security as well as water Security and healthand cleanliness, to culminate in the end with the existence of a strong positive influence Relationship between water Security and local development, estimated by coefficient of determination : 0.446 as a whole at. the level of souk Ahras

Keyword :water security,food Security, hygiene and health, local development, the municipality of souk Ahras .



الصفحات	قائمة المحتويات
-a-	شكر و عرفان
-b-	الإهداء
-c-	الملخص
-d,e,f-	فهرس المحتويات
-g-	قائمة الأشكال
-h,i-	قائمة الجداول
02	المقدمة العامة
الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية	
09	المبحث الأول: عموميات حول الأمن المائي
10	المطلب الأول: تعريف الأمن المائي
11	المطلب الثاني: مصادر الموارد المائية
13	المطلب الثالث: طرق المحافظة على المياه وتحقيق الأمن المائي
14	المطلب الرابع: الأمن المائي بين الحاجيات والمتطلبات
15	المبحث الثاني: عموميات حول التنمية المحلية
15	المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية ومجالاتها
16	المطلب الثاني: دوافع التنمية المحلية وأهدافها
20	المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية
22	المطلب الرابع: وسائل تحقيق التنمية المحلية
26	المطلب الخامس: تحديات التنمية المحلية ومعوقاتها
32	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية	
35	المبحث الأول: اثر الأمن المائي على الأمن الغذائي
35	المطلب الأول: الزراعة ومشكل المياه

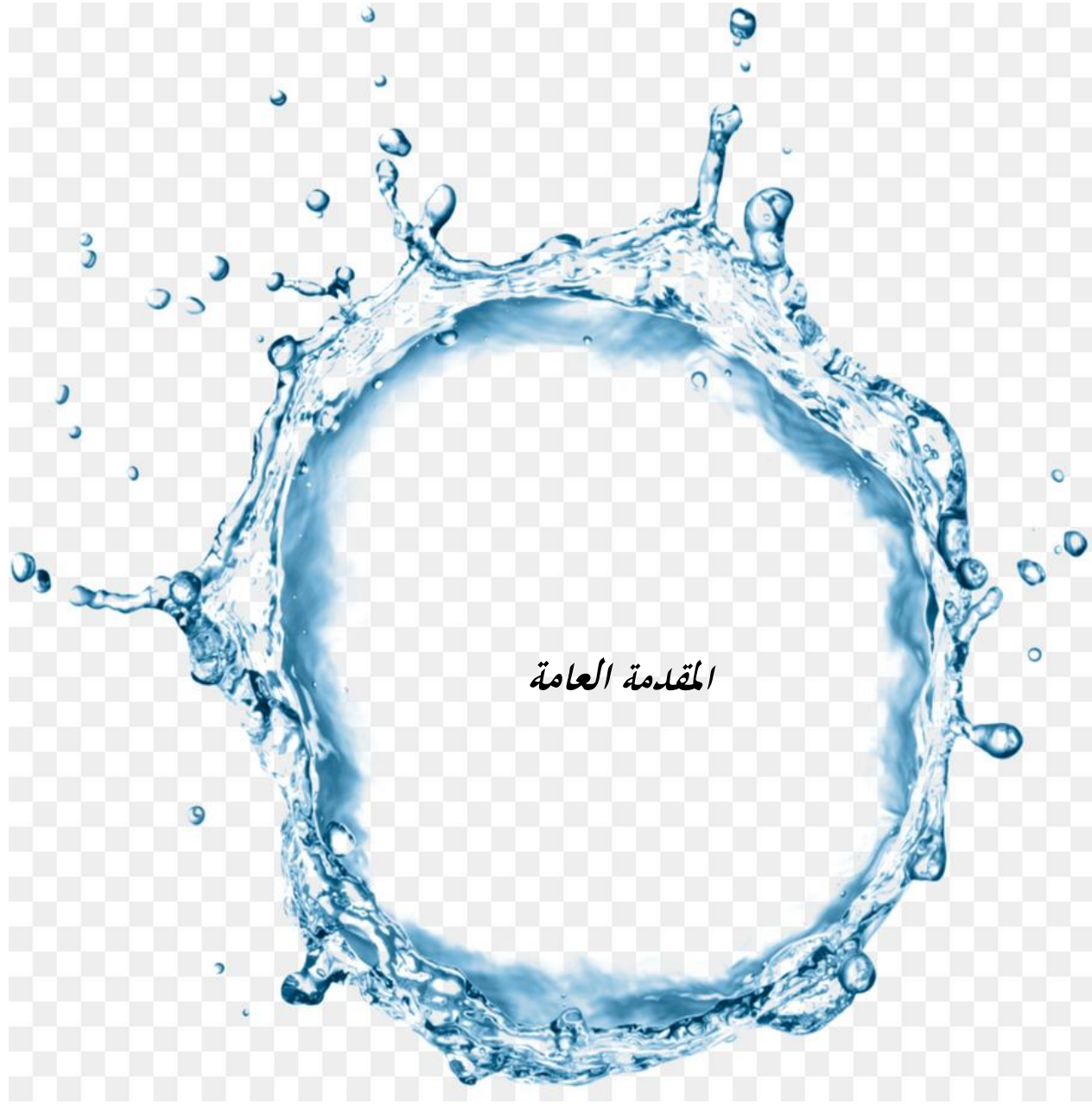
36	المطلب الثاني: أهمية ترشيد الاستخدامات الزراعية للموارد المائية في تحقيق الأمن الغذائي
38	المطلب الثالث: العلاقة بين الأمن المائي والأمن الغذائي
40	المبحث الثاني: أثر الأمن المائي على الصحة والنظافة
40	المطلب الأول: أثر الأمن المائي على الصحة
43	المطلب الثاني: تدابير مراقبة الماء الموجه للاستهلاك البشري
46	المطلب الثالث: مراقبة المياه الموجهة للسقي
49	المطلب الرابع: علاقة الأمن المائي بالنظافة
الفصل الثالث : الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس	
53	المبحث الأول : التعريف ببلدية سوق أهراس
53	المطلب الأول : بطاقة تقنية لبلدية سوق أهراس
69	المطلب الثاني: أهم إنجازات بلدية سوق أهراس فيما يخص التنمية المحلية
60	المبحث الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
60	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة
61	المطلب الثاني: تكوين العينة
62	المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة
62	المطلب الأول: ثبات الاستبيان
63	المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية
70	المطلب الثالث: عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية
85	الخاتمة
89	قائمة المراجع
الملاحق	

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
54	هيكلية بلدية سوق أهراس	01
54	الهيكل التنظيمي لبلدية سوق أهراس	02
64	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	03
65	التوزيع العمري لفئة المستجوبين	04
66	يوضح توزيع الأفراد حسب متغير المستوى الدراسي	05
67	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة العائلية	06
68	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي	07
69	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	08
79	يوضح تجانس توزيع البواقى	09

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
63	معامل ألفا كرونباخ	01
64	توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	02
65	يوضح توزع افراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	03
66	يوضح توزع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	04
67	يوضح توزع أفراد عينة الدراسة حسب المتغير الحالة العائلية	05
68	توزع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي	06
69	يوضح توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	07
71	عبارات المحور الثاني: الأمن المائي	08
73	علاقة الأمن المائي بالأمن الغذائي	09
74	علاقة الأمن المائي بالنظافة والصحة	10
76	معامل ارتباط بيرسون بين كل المحاور	11
77	اختبار (f_test) للمعنوية الكلية	12
77	اختبار القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار	13
79	اختبار كولومجروف _ سمرنوف	14



80	نموذج الأنحدار الخطي البسيط	15
81	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الأمن المائي في تحقيق الأمن الغذائي	16
82	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار اثر الأمن المائي على النظافة والصحة	17
82	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار لأثر الأمن المائي في تحقيق التنمية المحلية ببعديها (الأمن الغذائي . النظافة والصحة) لبلدية سوق أهراس	18



المقدمة العامة

يعتبر الأمن المائي ذا صلة وثيقة بالأمن الوطني حيث يصعب فهم وتطبيق استراتيجية متكاملة للأمن الوطني دون فهم الترابط بين عناصره، فيصعب تحقيق مستوى متوازن من الأمن الشامل دون بلوغ أهداف الأمن الاقتصادي كما لا يمكن الجزم بوجود أمن اقتصادي بمعزل عن الأمن الغذائي والذي يتحقق بدوره نتيجة بلوغ مستوى عال من الأمن المائي نظرا لأهمية الماء في حياة البشر لقوله تعالى في محكم تنزيله: "وجعلنا من الماء كل شيء حي" (سورة الأنبياء الآية 30).

فمما لا شك فيه أن الماء أساس الحياة والاستقرار الاجتماعي باعتباره حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنظم البيئية المستدامة، وقد اتفق العلماء والمهنيون في كثير من المنتديات العالمية على أن الماء العذب في معظم مناطق العالم قد أصبح معرضا لمخاطر التلوث والاستخدام غير المرشد الأمر الذي ينذر بخطر شديد إذا ما استمر الحال على ما هو عليه، ولذلك ظهرت العديد من المبادرات خلال العشرين عاما الماضية والتي أقرت بمشكلة المياه المرتقبة، والتي وصفت كثيرا من المبادئ والأهداف أهمها تحقيق الأمن المائي على كافة المستويات المحلية والوطنية والإقليمية مع المحافظة على النظم البيئية المستدامة.

ولقد ازدادت أهمية الإدارات المحلية (الولاية والبلدية) ضمن بيئتها الجغرافية بصفتها التمثيليات الحكومية القائمة على إرساء القواعد الديمقراطية بين السكان وإشراكهم في التنمية لضمان تقديم خدمات أساسية لهم تساهم في تحقيق متطلباتهم وحل مشكلاتهم الحقيقية، كما تسهر على الاستغلال الجيد للثروات المحلية وتوزيعها بشكل عادل لتحقيق رفاه المجتمع على كافة المستويات والتي من أهم مداخلها تحقيق الأمن الغذائي، النظافة والصحة لاسيما في ظل التناقص الملحوظ للموارد المائية.

1- اشكالية الدراسة

من خلال ما تم عرضه يمكننا طرح الاشكالية التالية: ما مدى تأثير الأمن المائي على التنمية المحلية (الأمن الغذائي، النظافة والصحة) في بلدية سوق أهراس؟

وبغرض توضيح اشكالية الدراسة، قمنا بتقسيمها الى ثلاثة أسئلة فرعية على النحو التالي:

➤ ما مدى تأثير الأمن المائي على الأمن الغذائي؟

➤ ما مدى تأثير الأمن المائي على النظافة العامة؟

➤ ما مدى تأثير الأمن المائي على الصحة العمومية؟

2- فرضيات الدراسة: استنادا الى الاشكالية السابقة تمت صياغة فرضية رئيسية تنبثق عنها فرضيتين فرعيتين بغرض اختبارها احصائيا، ولذلك تم بناء فرضيات الدراسة انطلاقا من محاولة الإجابة على الأسئلة الواردة في اشكالية الدراسة والمنسجمة مع الدراسة النظرية على النحو التالي:

- الفرضية الرئيسية:

+ يوجد تأثير ايجابي للأمن المائي على تحقيق التنمية المحلية.

- الفرضية الفرعية الأولى:

+ يوجد تأثير ايجابي للأمن المائي على تحقيق الأمن الغذائي.

- الفرضية الفرعية الثانية:

+ يوجد تأثير ايجابي للأمن المائي على تحقيق أهداف النظافة و الصحة العمومية.

3-أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية تحقيق الجماعات المحلية ممثلة في البلدية لمتطلبات الأفراد وحل مشكلاتهم، وكذلك لما تلقاه أزمة ندرة المياه من اهتمام كبير في العصر الراهن، ويمكننا ابراز ذلك في النقاط التالية:

+ توفير الأمن الغذائي للمواطنين في ظل ندرة مياه الري والمياه الموجهة للمنشآت الصناعية؛

+ توفير المياه الصالحة للشرب للمواطنين بمعايير الجودة العالمية؛

+ توفير المياه بالحجم والنوع اللازمين لمختلف الاستعمالات اليومية للمواطنين؛

+ توعية الأفراد بضرورة المحافظة على الموارد المائية وترشيد استخدامها.

4-أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع نظرا لعدة أسباب ذاتية وموضوعية نذكر منها:

+ حداثة الموضوع وأهميته العلمية بالنسبة للطالب الباحث باعتباره جزء من معادلة التنمية المحلية للبلدية؛

+ اعتبار التنمية المحلية أحد المواضيع الهامة التي سعتن خلالها الدولة الجزائرية جاهدة لتحقيق التنمية وفق البرامج التنموية؛

+ نقص الدراسات التي تتعلق بأثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية؛

✚ الرغبة الذاتية في تشريح واقع التنمية المحلية على مستوى بلدية سوق اهراس.

5- أهداف الدراسة:

من بين الأهداف الأساسية لهذه الدراسة نذكر ما يلي:

✚ تقييم النتائج المترتبة على أثر الأمن المائي في تحقيق تحديات التنمية المحلية (الأمن الغذائي،

النظافة والصحة)؛

✚ تقديم التوصيات المناسبة للإدارة المحلية (البلدية) محل الدراسة؛

✚ إضافة لبنة جديدة لجملة البحوث التي أنجزت في هذا المجال؛

6- حدود الدراسة:

حدد نطاق الدراسة على النحو التالي:

✚ الحدود البشرية: تتمثل في رئيس المجلس الشعبي البلدي، الأمين العام، رؤساء المصالح، الموظفين في

مقر بلدية سوق اهراس؛

✚ الحدود المكانية: بلدية سوق اهراس؛

✚ الحدود الزمانية: السداسي الثاني من السنة الجامعية الجارية؛

7- منهجية الدراسة:

لاختبار الفرضيات السابقة والاجابة على مضمون الاشكالية المطروحة قمنا باتباع المنهجين التاليين:

✚ المنهج الوصفي: تم الاعتماد على هذا المنهج بهدف وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالموضوع محل

الدراسة، من خلال جمع المعلومات المتعلقة بمتغيري الدراسة: الأمن المائي والتنمية المحلية، ومحاولة اسقاط

الشق النظري على الواقع العملي للجماعات المحلية ممثلة في بلدية سوق اهراس لمعرفة واقع التنمية على

المستوى الولائي وقياس ذلك بإمكانية التطبيق على المستوى الوطني؛

✚ المنهج الاحصائي: تم تدعيم الجانب النظري بالجانب التطبيقي، من خلال جمع الاحصائيات من مقر

بلدية سوق اهراس من خلال المقابلة، وتوظيف الاستبيان كأداة مرجعية في المعالجة الاحصائية وذلك

بتوظيف برنامج SPSS لتحديد أثر الأمن المائي على أبعاد التنمية المحلية (الأمن الغذائي، النظافة

والصحة)؛

8- صعوبات البحث:

واجهنا العديد من الصعوبات في دراستنا سواء من الناحية النظرية أو الناحية الميدانية، ولقد تمثلت الصعوبة الأولى في ندرة المادة العلمية المتعلقة بموضوع التنمية المحلية بسبب قلة التوسع فيه وحدثته، وكذلك نقص الامكانيات وضيق الوقت من جهة اخرى، أما الصعوبة الثانية فتمثلت في صعوبة التوصل إلى إجابات دقيقة بسبب سرية بعض المعلومات خاصة المبالغ المالية، وكذلك عدم فهم بعض معاني المصطلحات، حيث كانت اجاباتهم حسب آرائهم الشخصية، وهذا ما قد يؤدي إلى إمكانية الحصول على نتائج غير متطابقة مع ما هو مخطط له.

9- تقسيمات البحث:

يتكون بحثنا من مقدمة وفصلين نظريين بالإضافة الى فصل ميداني وخاتمة عامة.

✚ تناولت مقدمة بحثنا: الاشكالية، فرضيات الدراسة، أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة، منهج البحث، وتقسيماته؛

✚ الفصل الاول: مفهوم الأمن المائي ، مصادر الموارد المائية وطرق المحافظة عليها، مفهوم التنمية المحلية ومجالاتها، دوافع التنمية المحلية اهدافها ووسائل تحقيقها، تحديات التنمية ومعوقاتها؛

✚ الفصل الثاني: علاقة الأمن المائي بالزراعة والأمن الغذائي، علاقة الأمن المائي بالنظافة والصحة؛

✚ الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لأثر الامن المائي على تحديات التنمية المحلية (الأمن الغذائي، النظافة والصحة).

✚ الخاتمة

10- الدراسات السابقة:

✚ فتيحة كرمية، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل-دراسة حالة بلدية برج بوعريريج، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة مُجَّد البشير الابراهيمى، برج بوعريريج، السنة 2021.

تطرق الباحث الى محاولة فهم أعمق لموضوع التنمية المحلية والجماعات المحلية، تحديد الاطار القانوني للجماعات المحلية وابرار وظائفها ودورها في عملية التنمية المحلية، معرفة دور أهمية الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية، معرفة المعوقات وأسس النجاح للجماعات المحلية في الجزائر بصفة عامة وفي برج بوعريريج بصفة خاصة، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى دراسة الحالة، حيث

توصل الباحث إلى أنه يجب توفر الموارد المالية الكافية للجماعات المحلية حتى تقوم بوظائفها ومهامها وتحقيق التنمية المحلية، على اعتبار أن التنمية المحلية في الجزائر تحتاج إلى الاستقلالية أكثر في تسيير شؤونها ويجب وضع قوانين وقواعد واضحة في نظام الجماعات المحلية، توسيع التغطية الاجتماعية والتكفل الصحي على مستوى مناطق الظل المتضررة، كما تمت الإشارة إلى تسجيل المشاريع الكبيرة التي تسمح بالتكفل السريع بالاحتياجات المستعجلة للمواطنين؛

بازين عبلة، بن التين نسرين، دور التنمية المحلية في التنمية الحضرية- دراسة حالة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تهيئة المدن، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2017.

لقد تطرق الباحثان إلى معرفة مستويات الإدارة المحلية، وتحديد مصادر الموارد المالية للجماعات المحلية، ومعرفة أهداف التنمية الحضرية، ومدى تحقيق التنمية الحضرية في مدينة قسنطينة، بالاعتماد على المنهج الوصفي في جمع المعلومات، حيث توصلنا إلى معرفة مقومات مدينة قسنطينة الطبيعية، السكانية والاقتصادية وإبراز دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية للمدينة بالإضافة إلى إبراز أهم العوائق التي حالت دون تحقيق التنمية الحضرية.

عثمان عزيزي، دور الجماعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة- دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2008.

تطرق الباحث العرض ماهية التنمية وأبعادها، ودور الإدارة المحلية في مجال تحقيق التنمية المحلية، وقام بدراسة وضعية التنمية المحلية في ولاية خنشلة من خلال إبراز وضعية التنمية في بلدية قايس وبلدية الرميلة، من خلال التعرف بالبلديتين وإبراز مصادر تمويلها وحجمها، وتطرق لدور المجتمع المحلي في المشاركة مع القائمين على تسيير الشؤون المحلية في أحداث التنمية وخلق الاستقرار الاجتماعي.

مساهمة الدراسة:

بمقارنة الموضوع المعالج في دراستنا مع الدراسات السابقة يمكن استقراء الاضافة العلمية والعملية والتي تبنثق أهميته من خلال التركيز على الإدارة الجيدة لمورد المياه الحيوي لتحقيق الغايات السامية للتنمية المحلية على مستوى بلدية سوق أهراس باعتبارها نواة الجهود الوطنية لإضفاء الاستقرار التنموي والاجتماعي، حيث ركزنا من

.....المقدمة العامة

خلاله على سبل ترقية الأمن المائي ومدى انعكاس ذلك على تحقيق الأمن الغذائي، الصحة والنظافة العمومية للمواطنين.



الفصل الأول:

عموميات حول الأمن المائي

والتنمية المحلية

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

تمهيد :

الموارد المائية هي أساس التنمية المحلية في جميع دول العالم وفي الجزائر خاصة، أين ظلّ شحّ هذه الموارد مستمراً لاعتبارات عديدة، مما يتطلب وجود قاعدة توريد مائية كافية، وهذا ما يستدعي بالضرورة ترشيد استخدامها، وذلك لتحقيق الوفرة المائية من جهة وإرساء قواعد تنمية مستدامة قوامها الأمن الغذائي من جهة أخرى. لكن الاكتفاء الغذائي لن يتحقق إلا في ظل وجود تنمية زراعية مستدامة تراعي استخدام الموارد المائية المتوفرة. لذا سنحاول من خلال ذلك تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث يتضمن المبحث الأول عموميات حول الأمن المائي حيث نتطرق من خلاله إلى مفهوم الأمن المائي والمصادر المائية في الجزائر كذلك كيفية المحافظة على المياه والوصول إلى تحقيق الأمن المائي، أما المبحث الثاني يتضمن التنمية المحلية مفهومها ومجالاتها كذلك دوافع التنمية المحلية وأهدافها والتحديات التي تواجهها.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

المبحث الأول: عموميات حول الأمن المائي

المطلب الأول: تعريف الأمن المائي

أولاً: المعنى اللغوي للأمن

الأمن مضاده الخوف والفرع، فهو يعني الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه، أما المعنى اللاتيني للأمن *sécurité* فهو يوحي إلى التناقض الجوهرى بين الجزء *sine* والذي معناه "بلا او بدون" *sans*، والجزء *cura*، معناه العناية *soin*، اللفظتين تكونان مع بعضهما معنا غريباً للأمن "دون عناية أو غياب العناية" وبالتالي فهو عكس المعنى الحالي للأمن أي الحالة التي يغيب فيها الخوف.

الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية، إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة وان كانت المعاجم اللغوية تشير إلى أن تعريف الأمن يقصد به "التحرر من الخوف والقلق"، وتعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية *the encyclopedia of social sciences* "بقدرته الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية."

ثانياً: الأمن اصطلاحاً

جاء في لسان العرب أن الأمن والأمانة بمعنى فقد أمنت فأنا أمن وآمنت غيري من الأمن الأمان والأمن ضده الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق ضده التكذيب، وفي حديث نزول المسيح على نبينا وعليه الصلاة والسلام: ¹ وتقع الأمانة في الأرض أي الأمن: النجوم أمنت السماء فإذا ذهب النجوم أتى السماء ما توعد، قال ابن الأثير: والأمانة في هذا الحديث جمع أمين وهو الحافظ وقوله عز وجل: "واذ جعلنا البيت مثابة لنا وأمناً" قال ابن إسحاق: أراد ذا أمن فهو آمن وأمن وأمين"

ثالثاً: مفهوم الأمن المائي

شاع في الفترة الأخيرة في الوطن العربي استخدام مصطلحات عديدة كالأمن الغذائي، الأمن القومي، الأمن العسكري...، ذلك للدلالة على أهمية هذه المسائل، ² وفي مرحلة تالية دخل الاستخدام ايضاً مصطلح الأمن المائي ليؤكد ذاته خاصة وان الماء احد العناصر التي لا يمكن للحياة أن تستمر من دونها، فدون الماء لا تمر

¹ - محمد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، القاهرة مصر، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولى، 2009، ص91.

² - زين الدين عبد المقصود غنيمي، الطاقة البديلة ومنظومة الأمن القومي لدولة الكويت ودول الخليج العربية: دراسة تحليلية تقويمية، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2008، ص45.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

ولا حياة، لا صناعة، لا تقنية ... بل لا تنمية مستمرة دون هذه المادة التي تبدو لبعضهم باقية مستمرة، وان لا خوف من نقصانها.

والأمن المائي يعني المحافظة على الموارد المائية المتوافرة واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها وترشيد استخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر المياه الصالحة. يعرف الأمن المائي بأنه: " تحقيق الاكتفاء الذاتي من المياه بصفة مستدامة وفق المعدلات المتعارف عليها ". هناك من نظر إلى مفهوم الأمن المائي على انه: " وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان اليها، حيث يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها".¹

والبعض الآخر عرفه بأنه: " الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان، أي انه يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كما ونوعا، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير".² من خلال استعراض تلك التعاريف، يمكن أن نعرف الأمن المائي بأنه تحقيق التوازن كما ونوعا وزمانا ومكانا ، بين الموارد المائية المتاحة والاحتياجات المائية المختلفة في الحاضر والمستقبل، وهو ما يعني أن حالة الأمن المائي لأي دولة من الدول، وفي اي فترة زمنية معينة، هو دالة في الميزان المائي لهذه الدولة وانعكاس مباشر له. ويأتي الميزان المائي في ثلاث صور او ثلاث حالات هي كالتالي:

➤ حالة التوازن المائي: حينما يتعادل الطلب على المياه مع حجم المعروض منها؛

➤ حالة الفائض المائي: حينما يكون حجم الموارد اكبر من حجم الاحتياجات؛

➤ حالة العجز المائي: حينما يكون حجم الموارد اقل من الحجم المطلوب لتلبية الاحتياجات اللازمة فتحصل عندئذ ما تسمى " بالأزمة المائية "؛³

وبالتالي فان مفهوم الأمن المائي هو مفهوم نسبي وليس مطلق، حيث يجري الحديث عادة عن مستويات مختلفة للأمن المائي في البلدان المختلفة أو في البلد الواحد بحسب مراحل تطوره،⁴ ومن جهة أخرى نجد إن مفهوم الأمن المائي يرتبط ارتباطا وثيقا بغيره من المفاهيم الأخرى إلا وهي الأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي والاجتماعي

¹ -منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص21.

² -مشكان محمد العور، "صناعة الأمن المائي ... وجهة نظر"، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة الأمن المائي، دبي، 14/02/2008، المارات العربية المتحدة، مركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي، ص، ص 200-212.

³ -محمد سلمان طابع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007، ص29.

⁴ -منذر خدام، الامن المائي العربي، المرجع سبق ذكره، ص21.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

والأمن البيئي والأمن السياسي والعسكري ومن ثم الأمن القومي ذي المفهوم التجميعي لمختلف المفاهيم الجزئية الأخرى للأمن.

هذا الأمر يقود إلى القول بان مفهوم الأمن المائي ليس مفهوما مستقلا بذاته ، وإنما مشتق من مفهوم آخر له طابع الشمولية والانتساع والاحتواء ألا وهو "الأمن القومي" ، أي بعبارة أخرى، أصبح: الماء " عنصرا من عناصر قوة الدولة، وهذا ما ذهب إليه الدكتور " احمد كمال أبو المجد " بقوله: ¹ " لا امن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي، وجوهر الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه".

بطبيعة الحال إذن، فان ندرة المياه سواء بفعل العوامل الداخلية أو العوامل الخارجية تؤثر في الأمن الغذائي من ناحية، وتؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية من ناحية أخرى، وتهدد بالتالي أساس وجود المجتمع وبنية الدولة واستقرارها السياسي بشكل عام"؛²

المطلب الثاني: مصادر الموارد المائية

مصادر الموارد المائية تتعلق الموارد المائية في الجزائر بطبيعة نظام الأمطار المرتبط بطبيعة المناخ الذي يتراوح ما بين الجاف والشبه الجاف، ما يجعلها لا تتميز بالوفرة، وعليه لا يتم الاكتفاء بتحصيل المياه بالطرق التقليدية وإنما البحث عن طرق أخرى غير تقليدية لتجميعها وتخزينها، نتطرق إليها فيما يلي:

اولا: الموارد المائية التقليدية les eaux conventionnelle

تقدر الموارد الحقيقية من المياه ب 19,4 مليار م³، حيث ان نسبة 75% منها قابلة للتجديد، حصة 60% منها المياه السطحية و 15% تخص المياه الجوفية.

1- الموارد السطحية: تضم 17 حوضا مائيا تقع ضمن ثلاث مجموعات،³ الأولى تشكل الأحواض للبحر الأبيض المتوسط ، والثانية أحواض السهول العليا، بينما تمثل الثالثة الأحواض الصحراوية ، وتضم هذه الأحواض 12,7 مليار م³.

2- الموارد الجوفية: وذلك في خزانات شمال الجزائر المتجددة واحواض المناطق الصحراوية ضعيفة التغذية،¹ وتضم هذه الأحواض 9,3 مليار م³؛

¹ -عبد الله مرسي العقالي، المياه العربية بين بؤادر العجز ومخاطر التبعية، ابوظبي مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر 1996، ص 45.

² -منذر خدام، الامن المائي العربي، المرجع السابق، ص 18.

³ -هدى عساف محمد سعيد المصري، مصادر تلوث المياه الجوفية، تقرير عن دراسة علمية مكتبية، قسم الوقاية والامان، هيئة الطاقة الذرية، سورية، 2007، ص 04.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

هذا وتغطي الموارد المائية للجزائر (17.25 مليار م³) من الاحتياجات المائية (4.36 مليار م³) ومصدر المياه الرئيسي للجزائر هو الأمطار التي تشكل جريانها السطحي (13.50 مليار م³)، بينما تحتل المياه الجوفية المركز الثاني كمصدر مائي للجزائر.

ثانيا: الموارد المائية غير التقليدية les eaux non conventionnelles

تتمثل الموارد المائية غير التقليدية في المياه الناجمة عن:

1-تحلية مياه البحر (dessalement de l'eau de mer):

إن زيادة مياه البحر والبحث عن موارد مائية جديدة لن يأتي بزيادة مياه الأنهار والأمطار لان هذه الموارد تعتمد على عوامل جغرافية عديدة لا يمكن التحكم فيها ، لذا كان الاتجاه إلى تحلية مياه البحر حلا عمليا خاصة وأن الجزائر تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط وعلى طول الشريط الساحلي الذي يبلغ 1200 كلم²، ومن بين الطرق المستعملة في عملية التحلية هناك طريقة "التبخير الوميضي" متعدد المراحل وطريقة" التناضح العكسي" وهي الطريقة المستعملة في الجزائر نظرا لبعض الخصائص والمميزات التي تتمتع بها.

2-معالجة المياه المستعملة les réutilisation des eaux usées épurées

يمكن إعادة استعمال المياه المستعملة أو المسماة بالمياه العادمة، وذلك بعد تنقيتها بطرق محددة وباستخدام تكنولوجيا حديثة، بعض تغطية بعض الاحتياجات الزراعية وبعض الاستخدامات³؛

3-نزع أملاح المياه الجوفية شديدة الملوحة la déminéralisation des eaux saumâtres:

تؤثر نوعية المياه الجوفية ليس فقط على صحة البشر، وإنما أيضا على المجتمع والاقتصاد الوطني، فهي تستخدم في الزراعة وفي توفير مياه الشرب للإنسان والحيوان وفي الصناعة في عمليات كثيرة مثل التبريد والتخلص من المخلفات والنفايات الصناعية، كما تستخدم في عمليات إنتاج الطاقة والتنقيب عن النفط إلى غيرها من الاستخدامات.

¹-إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، صور المستقبل العربي، جامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات العربية البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 02، 1989، ص 23.

²محمد المعالج، صالح بوقشة، واقع وآفاق تحلية المياه في الوطن العربي ومدى إمكانية استخدام الطاقات المتجددة، إدارة برامج العلوم والبحث العلمي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون، جامعة الدول العربية، ص 15-16.

³محمد المعالج، نفس المرجع السابق، ص 18.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

4- نقل المياه:

يتم نقل المياه من المناطق الأكثر وفرة إلى المناطق الأقل وفرة، ولزيادة إمكانيات تعبئة ونقل موارد المياه قدم إطلاق المشاريع الكبرى أو أعيد بعثها ابتداء من عام 2004 وذلك في جميع أنحاء الوطن وبشكل متوازن ويتعلق الأمر بمشاريع مركب سد بني هارون لتحسين وحمية تزويد أربعة ملايين نسمة في ستة ولايات بمياه الشرب وسقي 4000 هكتار في 04 محطات كبرى حيث بدأ تشغيله في سبتمبر 2007؛¹ مركب مستغانم / ارزبو وهران MAO: لتأمين تزويد هذا الرواق بمياه الشرب بدأ تشغيله في أوائل 2009.

المطلب الثالث: طرق المحافظة على المياه وتحقيق الأمن المائي

أهتم الإنسان بموارد منذ قديم الزمان لاعتماده عليها في استمرار حياته، فكان يبحث دائما عن المناطق التي تتوفر فيها المياه ليستقر فيها ويبنى حضارته، وعمل على تطوير الأدوات والمعدات التي تمكنه من استغلالها بالشكل المناسب، من طرق المحافظة على المياه وتحقيق الأمن المائي:

✚ استخدام أجهزة الترشيح الحديثة في المنازل والمرافق العامة؛

✚ التوعية بأهمية المحافظة على المياه واطلاع المواطنين على نسبة توفر الكميات الصالحة للاستخدام البشري؛

✚ إلزام المباني والمنشآت الكبيرة بحفر الآبار الارتوازية لاستخدام مياهها في ري الحدائق وفي صناديق الطرد

في الحمامات، وفي غسيل الأرضيات والمسارات والفرش وغيرها، ما يخفف من استهلاك مياه الشرب في هذه المجالات؛

✚ إعادة استخدام مياه الشرب في المشاريع الزراعية الكبيرة من خلال وضع طبقة عازلة على عمق معين

تحت المزروعات يمنع تسرب المياه إلى باطن الأرض ومن ثم تجميعه مرة أخرى لإعادة استخدامه أو جزء منه، بالإضافة إلى استخدام وسائل الري الحديثة، مثل الري بالتنقيط؛

✚ إقامة المشاريع الكبرى التي تقوم بتحلية مياه البحر واستخدامها لغايات الشرب وأغراض الصناعة

المختلفة؛²

✚ إعادة تدوير مياه الصرف الصحي، لاستغلالها في الصناعات التي تحتاج إلى الكثير من المياه؛

✚ وضع الدراسات والخطط البديلة التي تفيده في المحافظة على مستوى المياه المتوفرة؛

¹ -هدى عساف مجّد سعيد المصري مصادر تلوث المياه الجوفية ، هيئة الطاقة الذرية، سوريا، ايلول 2007،ص06.

² -سواء الدويكات، مفهوم الامن المائي، مأخوذ من موقع الكتروني mawdoo3com، تاريخ الاطلاع 2018_09_06

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

وضع القوانين الصارمة على الأفراد الذين يستهلكون المياه بشكل غير مسؤول لردعهم وردع الآخرين.

لمطلب الرابع: الأمن المائي بين الحاجيات والمتطلبات

من منظور تفكيك أي يربط العنوان بين متغير الأمن بمتغير الماء وبمعنى آخر انه بوجود الماء ووفرته فان هناك استتبابا للأمن والإستقرار، وبأنعدامه وقلته فان الأمن بصورة عامة يصبح مهددا على كل الأصعدة، كما يربط العنوان في الدراسة بين متغيرين آخرين هما: الحاجيات والمتطلبات، فكلما نقصت الموارد الطبيعية كيفما كانت ظهرت الأزمات واستفحلت، ومن ثم فلا بد من البحث على الحلول المناسبة لها والتفكير في مستقبل هذه الموارد.

بالتالي فالدراسة هي عبارة عن تنبيه ودق ناقوس الخطر لازمة الموارد الطبيعية، وتأكلها خاصة مصادر المياه مع وجوب إستشراف مستقبلها بالتقشف وعدم التبذير وضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات المادية للخروج من هذه الأزمات التي يوجهها العالم بصفة عامة، تنطلق هذه الدراسة من التسليم إن هناك أزمة أمنية تسبب فيها الماء نحاول معالجتها كالتالي:¹

مواجهة المشاكل الطبيعية كالمناخ والجفاف والتصحر إضافة الى النمو الديمغرافي ومشاكل أخرى

مرتبطة بسوء تسيير قطاع المياه؛

ضرورة ترشيد الموارد المائية؛

وجوب تنمية الموارد المتاحة عن طريق إنجاز المشاريع.

فأهمية المنطقة وما تملك من ثروات طبيعية غاز وبتترول ومعادن وثروة مائية هائلة تعرضت عبر تاريخها الطويل إلى العديد من الهزات والتدخلات الأجنبية بين الدول العربية نفسها الحدود أحيانا؛ وحول امتلاك الثروات حيننا آخر، فيما أخذت تحولات استراتيجية ذات أهمية بالغة دفعت بالعالم العربي إلى الانقسامات الداخلية والخلافات التي أضافت إلى تبعيته الاقتصادية والتكنولوجية تخلفا في الكثير من المجالات العسكرية والاقتصادية وعدم قدرته لمواجهة تحديات العصرية في ظل النظام العامل الجديد المبني على القاعدة "القوة والمصلحة".

¹ هشام الكيلاني ، مفهوم الامن القومي العربي ، دراسة جانبية السياسي والعسكري القاهرة ،مركز الدراسات العربي ، ص71.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

المبحث الثاني: عموميات حول التنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية ومجالاتها

أولاً: مفهوم التنمية المحلية

ظهر مفهوم التنمية المحلية في عشرية التسعينات اثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة وإعداد التراب، نتيجة التباينات المكانية الواضحة بين الجهات والمناطق، ولقد كان العالم الريفي (القروي) الحقل الأول لتطبيق هذا المفهوم، لكنه اليوم تجاوز حدود الريف(القرية) إلى المدن خصوصاً في الأحياء السكنية. وإكتسبت التنمية المحلية أهمية كبيرة خاصة بعد تزايد الإهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى الدولة، فالجهود الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والحضارية للجمعيات المحلية وإدماجها في قاطرة التنمية والتقدم. والتنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبي والحكومي، للإرتقاء بمستوى التجمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، من منظور تحسين الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة؛¹ أنها عملية تغيير، تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وتأسس على المشاركة الفعالة لمختلف الموارد المحلية، وكل ذلك في سبيل الوصول إلى الرفع من مستويات العيش والإندماج والشراكة والحركية.

تعتمد التنمية المحلية على تفعيل كل الموارد بمجتمع محلي ما، على اعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلاً مهماً في صناعة التغيير وضمان استمراريته أيضاً، كما تبنى على استراتيجية العمل من الأسفل، وان العمل القاعدي ضرورة قصوى لتحقيق التنمية.

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين أساسيين الأول يرتكز على المشاركة الشعبية التي تقود الى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يجوبونها معتمدين على مبادرتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيهتم بتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الإعتماد على النفس وعلى التشاركية في إتخاذ القرارات، خاصة منها الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة وزيادة

¹-فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص،ص29_30.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

التعاون والمشاركة بين السكان، مما يساعد من نقلهم من حالة اللامبالاة الفعالة المشاركة الفعالة، وترسخ حرص السكان للمحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها على ارض الواقع، أكثر من هذا فهي تهتم بتطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء وتحسين الولوج إلى الخدمات كالصحة والتعليم والإدارة العمومية؛¹

ثانيا: مجالات التنمية المحلية

تتسع مجالات التنمية المحلية ونطاق التنمية كتخصص ليصل إلى معظم العلوم الإنسانية والاجتماعية والإقتصادية السياسية وكذلك الإدارية، حيث تم طرح التنمية كمفهوم له روابط واتصالات قوية كالعلوم الأخرى، مما أدى إلى بروز المجالات التنموية التالية:

1- التنمية الاقتصادية:

بها تحريك وتنشيط الإقتصاد الوطني من خلال زيادة القدرة الإقتصادية، مع ضرورة استخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الاستثمار، وهنا علينا إبراز الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، فالأول يعني الزيادة في نسبة الدخل الوطني الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن، اما التنمية الإقتصادية فتشير إلى قيام الدولة بتغيير هيكل الإنتاج وهيكل توزيع الدخل لصالح الأفراد.

2- التنمية الاجتماعية:

يقصد بها الإرتفاع في الجانب الإجتماعي من خلال تبني سياسات إجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر وخاصة في المجتمعات المحلية، من خلال توفير فرص العمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع، وهذا ما يؤدي الى تخفيض معدلات البطالة والحد من انتشار الآفات الإجتماعية كالسرقة، والجرائم...

كما تطمح التنمية الإجتماعية إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة تشمل قطاع التعليم، الصحة، البيئة...

3- التنمية السياسية

تتمثل في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب علمي واقعي، فالتنمية السياسية تؤدي إلى تعزيز روح الابتكار والإلتناء والإنجاز مما يساعد على تحقيق الإستقرار داخل الدولة؛¹ ومما سبق ينظر للتنمية السياسية على أنها

1- السعيد فكرون. استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، حالة الجزائر، دراسة نظرية، رسالة دكتوراه دولة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسنطينة، 2005، ص38..

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

تمثل حالة الوعي السياسي أي انتشار الثقافة السياسية لدى الأفراد ومتابعتهم لكل المستجدات السياسية؛

تمثل بناء المؤسسات أي تغيير الهياكل الإدارية بما يتماشى مع سياستها؛

تمثل حالة تحديد ومعرفة النظام السياسي، وذلك من خلال تحديد القاعدة الأساسية التي يتم بموجبها سير

وتطور العمل السياسي، وتوضيح كل الجوانب المتعلقة بالنظام السياسي.

المطلب الثاني: دوافع التنمية المحلية وأهدافها

أولاً: دوافع الإهتمام بالتنمية المحلية

لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام متزايد في العقود الأخيرة، وعلى كافة المستويات الأكاديمية والعملية لأسباب عديدة ومتراصة، بينما لم تلق التنمية المحلية الاهتمام الكافي تقليدياً وعلى مختلف المستويات النظرية والتطبيقية أيضاً.

وقد أدى هذا التجاهل أو الجهل بأهمية التنمية المحلية وعلاقتها الحيوية بالتنمية الوطنية (القومية) الشاملة إلى ظهور مشكلات عديدة أدت بمجمليها إلى خلل في التوازن التنموي والمجتمعي بأبعادها الاقتصادية والسياسية والإدارة وغيرها، وقد أدى الخلل في التوازن التنموي إلى لفت انتباه السياسيين الأكاديميين إلى موضوع التنمية المحلية كجزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية (القومية) الشاملة والمتوازنة.

ولم يبدى الإهتمام بالبحث والتدريس للتنمية بصفة عامة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا ناتج عن عدة عوامل، لعل أهمها:²

ظهور نظريات تربط أسباب التخلف بالظروف التاريخية المتمثلة في الاستعمار الجديد ممثلاً في هيمنة الدول الغنية على ثروات العالم؛

النمو السكاني السريع وما ترتب عليه من مشاكل في الدول حديثة الاستقلال مثل توفير الغذاء وتحسين نوعه والخدمات الصحية والتعليمية...

زيادة الاتصال بين شعوب العالم نتيجة لتطور تقنيات النقل ووسائل الاتصال، وإسهام الدعاية بين الشرق والغرب في تقديم صورة الشعوب المختلفة الأمر الذي ضاعف من الإحساس بتدري مستوى التنمية.

¹-فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، مرجع سبق ذكره، ص33_34.

²- نائل عبد الحافظ العواملة، ادارة التنمية: الاسس، النظريات، التطبيقات العملية، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر عمان 2010، ص، 152_153.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

النظر للنمو الاقتصادي باعتباره أهم أسس التنمية، ويقتضي النظرة الشاملة للتنمية الإمام بالسياسات الخاصة بتوفير ضروريات المعيشة للسكان؛

العولمة وسرعة انتقال وتأثير الأزمات الاقتصادية في أقاليم العالم؛

الفشل المتكرر ببرامج التنمية ومحاولاتها لتحسين أحوال الفقراء في كثير من الدول المتخلفة؛

نظر بعض الكتاب للتنمية والنمو باعتبارها مترادفان، والواضح أن النمو لا يعني سوى تحسين الأوضاع الاقتصادية والمادية¹ بينما تشمل التنمية النهوض بالمجتمع كله من خلال العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يترتب عليها زيادة في مستوى ونوعية الحياة الحضرية.

أما الأسباب والدوافع الكامنة وراء الاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية، فيمكن تلخيصها في ما يلي:²

أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة تتمثل بزيادة الوعي العام للسكان في المجتمعات المعاصرة، حيث أدت الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الواسع، والانفتاح، والتفاعل الفكري، والثقافي إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن؛

أسباب عملية عديدة تتضمن جوانب اقتصادية، وإدارية، واجتماعية، وبيئية، وأهمها ما يلي:

الهجرة الداخلية من المحليات إلى التجمعات المحلية المركزية الكبرى، وما رافق ذلك من آثار سلبية مثل ازدحام المدن والبطالة وتفريغ الريف والقرى وهجر الأرض المنتجة والتراف الاستهلاكي الزائف وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن وغيرها من المشكلات؛

الاستفادة من المصادر والثروات المحلية في مجالات عديدة مثل الزراعة والمياه والسياحة وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية القومية الشاملة؛

تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية وتفعيل دور السكان في كافة المناطق للإسهام في الجهود التنموية تخطيطاً وتنفيذاً؛

التوجه نحو الارتكازية واللامركزية الإدارية، بحيث تتطور كافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبياً، ويسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكيفية وفعالية وكفاءة؛

تعزيز الاستقرار والوحدة والقوة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل يساهم في تحقيق الامن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي؛

¹ - فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، مرجع سبق ذكره، ص، ص 34_35.

² - نائل عبد الحافظ العواملة، ادارة التنمية: الاسس النظرية، التطبيقات العملية، الطبعة الاولى، دار الزهران للنشر، عمان، 2010 ص 152_153.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

وعليه فقد أصبحت التنمية المحلية عبارة عن نظام فرعي ضمن نظام كلي معقد ومفتوح وديناميكي، وبالتالي ينظر للتنمية المحلية كجزء فاعل وحيوي من التنمية الشاملة في المجتمع، وان النظرة النظامية للتنمية بمختلف إبعادها ومستوياتها هي نظرة تتفق مع متطلبات البيئة المعاصرة وهذه النظرة تساعد في زيادة فعالية الجهود التنموية وتوفير مدخلاتها الضرورية وتوجيهها لتحقيق الأهداف القومية والمحلية المترابطة، كما أن ذلك يساهم في توزيع مكاسب التنمية بشكل يدعم الاستقرار والأمن المجتمعي.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

تختلف أهداف التنمية في الهيئات المحلية (الولاية، البلدية) كثيرا عن الأهداف العامة للدولة، فالهدف العام لها يرمى إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع، إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

- ✚ تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها؛
- ✚ القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع السابقة، مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد ومنه التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع الهياكل التربوية، كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من اجل ضمان التمدرس للأطفال، وكذلك فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا؛
- ✚ تعزيز القدرات العامة للمجتمع، كبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات واستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع؛
- ✚ دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر، وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائص التي تعاني منها؛
- ✚ بروز إمكانات التكامل بين المناطق، والتكامل يعني التعاون للوصول إلى الأهداف المسطرة، وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويسرع عملية التنمية؛
- ✚ تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية؛

¹-فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، مرجع سبق ذكره، ص- ص37-39.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد، والحد من الهجرة إلى الناطق الحضرية ولتضييق الفجوة الداخلية بين الريف والحضر؛

إعطاء دفعة إلى المناطق الواعدة المتميزة بالموارد لحل مشكلة التكديس السكاني، وبصفة خاصة للمناطق التي ما زالت إمكاناتها الاقتصادية دون الاستغلال الكامل أو الأنسب، ولتوفير المزيد من فرص العمل للشباب، ولتقليل التفاوتات الداخلية بين المحافظات (الولايات)؛

محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة و المهمشة وإدماجها في المجتمع؛
التصدي للآفات الاجتماعية مثل (الجريمة والعنف والسرقه و المخدرات...)، والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن؛

من كل ما سبق، يمكن تلخيص الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في جانبين أساسيين هما:

الأول: رفع المستوى المعيشي عبر تنوع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقت المجال الجغرافي، مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة، وتطوير البيئة الحياتية اليومية وتحسين مستوي الخدمات بفك العزلة عن الناطق النائية، ويساهم في دمجها في الاقتصاد الوطني (القومي).

الثاني: هو تحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، وتحديث بنيات الري، وتأهيل الكوادر، وبناء القدرات، وزيادة الإنتاجية بإدخال المكننة والإرشاد الزراعي، لتحويل المجتمعات القروية(الريفية)المنعزلة إلى مجتمعات زراعية حديثة.¹

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من المقومات والشروط التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية وترجمة الطموحات إلى واقع ملموس، حيث أن التنمية المحلية ليست مجرد طموحات أو شعارات جوفاء بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة، وتحتاج إلى حلول واقعية لا تنبع من فراغ بل لابد من توافر بعض العوامل الهامة التي تساهم في تفعيل التنمية المحلية ونجاز أهدافها، ومن أهم مقومات التنمية المحلية، ما يلي:²

¹-فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون مرجع سبق ذكره، ص، ص40_41.

²-نائل عبد الحافظ العواملة، ادارة التنمية: الاسس، النظريات، التطبيقات العملية، مرجع سبق ذكره، ص156.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

تبنى القيادة الإدارية والسياسية في الدولة للسياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية المحلية وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة، إذ أن وجود مثل هذه السياسة العليا هو أمر حيوي حاسم في الدول النامية وبدونه قد تبقى الجهود عند حدودها الدنيا.

وجود إرادة شعبية مخلصنة تقوم على الإيمان بالأرض والعمل المنتج من أجل تدعيم البنيان الذاتي القائم على استثمار الجهود والإمكانات المحلية بواسطة السكان المحليين، وتعاونهم مع السلطات المركزية في الدولة؛ توفر الإمكانات والمدخلات المحلية وغيرها التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية، وتشمل هذه الإمكانات ما يلي:

توفير مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية والمركزية وغيرها؛

توفير العناصر البشرية المؤهلة من السكان المحليين؛

توفر الإمكانات التكنولوجية والأجهزة والمعدات المساندة التي تلزم في المجالات التنموية المختلفة وخصوصا الزراعة والصناعة والحرف وغيرها.

وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية؛

توفر المواد الخام المحلية واستغلالها بالطريقة الملائمة؛

ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض ضمن إطار نظامي موحد ومفتوح؛

الاتصال الإعلامي التنموي في مجال الفرص والمحددات؛¹

ولتحقيق الأهداف التنموية وفق لهذه الشروط والمقومات، لا بد من مراعاة ثلاثة جوانب أساسية:

الجانب المؤسسي: ويهتم بطبيعة التنظيم الإداري والسياسي للدولة وتقسيماتها الإقليمية إلى أقاليم، جهات، ولايات، جماعات وهذه التسميات تختلف من دولة لأخرى.

جانب الإمكانات والمؤهلات: سواء منها الطبيعية أو ما يتعلق بالخصائص والموارد الجغرافية والاقتصادية لجماعة محلية ما، لان هذه المؤهلات هي التي تعطي للجماعات شخصيتها وعلي أساسها يمكن التمييز بين جماعة قروية (ريفية) وجماعة حضرية.

الجانب التاريخي: ويتعلق بالعناصر المشتركة التقاليد الأعراف والثقافة والهوية الاجتماعية لجماعة محلية ما.

وعلى هذه الأساس يستدعي الحديث عن التنمية المحلية مقارنة شمولية متعددة الاختصاصات ومن زوايا مختلفة.

¹ - عبد الحق الصديقي مقاربات التنمية المحلية الجارية والمحلية، نقلا عن الموقع <http://www.aosfo.org> بتاريخ 2013/06/05 على الساعة 20:00.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

ونظرا للتمايز الحاصل في إمكانات الجماعات المحلية، فقد اجمع الباحثون على التمييز بين ثلاثة أنواع من التنمية المحلية:

ـ **التنمية المحلية الداخلية:** وتهدف إلى استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من اجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع محلي.

ـ **التنمية المحلية القائمة على التضامن:** نظرا للتفاوت الحاصل ما بين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات، ينطلق هذا النوع من التنمية المحلية من تصور مفاده أن عملية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لا يتم إلا عبر مقاربة تشاركية كمدخل ضروري للتفاعل والاندماج ما بين الجماعات المجاورة؛¹

ـ **التنمية المحلية المندمجة:** تتوخى تجاوز الرؤية التقليدية للتنمية التي اختزلت العنصر البشري كوحدة إحصائية وظل هاجسها هو البعد الاقتصادي، وهذه المقاربة² تعيد الاعتبار للموارد البشرية لأنه لا تنمية بدون تنمية اجتماعية. كما أنها تتميز بكونها ترمي إلى تحقيق الحاجات الإنسانية واستغلالها بشكل يضمن للأجيال اللاحقة حقها في التمتع بهذه الخيرات.

المطلب الرابع: وسائل تحقيق التنمية المحلية:

يتجسد المفهوم الحقيقي للتنمية المحلية من خلال الوسائل التي زودت بها وحدات الإدارة المحلية التي تسهر على هذه التنمية، والتي تشكل أدوات تدخلها في مختلف المجالات التي تمارس فيها اختصاصها الفعلي في الميدان التنموي، وقد تعددت الوسائل المفتوحة وفق النصوص التي تنظم هذه الوحدات حيث تتنوع بين وسائل مالية وأخرى بشرية، كالآتي:²

أولا: الوسائل المالية

تعتبر الوسائل المالية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للجماعات المحلية، والتي من خلالها تكون قادرة على ترجمتها إلى أهدافها، وتنقسم هذه الوسائل إلى موارد مالية محلية أو ذاتية وموارد مالية خارجية.

1-الموارد المالية المحلية:

تتضمن على الجباية المحلية، والتمويل الذاتي ومدا خيل الأملاك، وتحتل الجباية المحلية مكانة هامة في المصادر المالية الخاصة بالجماعات المحلية، حيث تمثل المصدر الأساسي لتمويل نشاطها وتمثل على مستوى

¹ -فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، مرجع سبق ذكره، ص-ص43_45.

² -حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص، ص 163_168.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

الجماعات المحلية أكبر المداخل الذاتية، ويمكن تقسيم الموارد الجبائية حسب الطرف المنتفع إلى ضرائب محصلة لفائدة الدولة وضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية.

ويقصد بالتمويل الذاتي اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار، ويحدد نسبة الاقتطاع قرار وزاري بالنسبة لميزانية البلديات وقرار وزاري بالنسبة لميزانية الولايات ويتراوح عموما ما بين 10 و 20 بالمائة من مجموع الإيرادات، أما فيما يخص مداخل الأملاك فهي تلك الإسهامات المقدمة من الأشخاص إلى الجماعات المحلية في المقابل الاستفادة من خدمات معينة وتشمل تأجير العمارات والبنيات، وحقوق الطرق والتوقف ومداخل الحظيرة العمومية.

2_ الموارد المالية الخارجية:

حسب ما جاء في قانون البلدية وقانون الولاية (في الجزائر) لسنة 1990 وبغرض الاستجابة للحاجيات المحلية في مجال التنمية، فقد تنوعت هذه الوسائل وأصبحت تتمثل في:¹

✚ الصندوق المشترك للجماعات المحلية: وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتولى تسيير صناديق الضمانات والتضامن للبلديات والولايات؛

✚ صندوق الضمان: يوجه أساسا للبلديات الولايات لضمان تقديرات الرسوم والضرائب المباشرة والغير مباشرة، ويتمثل دوره ففي الدفع المنتظم للبلدية عند ظهور اختلال في التقديرات الجبائية التي تتضمنها ميزانية البلدية، والمساعدة في تدارك تخفيضات القيم التي لم يتسن تحصيلها من خلال الضرائب المباشرة المحلية.

✚ صندوق التضامن: ويتولى عدة مهام كدفع الضرائب المحصلة والموارد المشتركة بين الجماعات المحلية، ودفع تخصيصات استثنائية للولايات التي تعاني وضعية مالية صعبة على وجه الخصوص أو التي تواجه كوارث أو حوادث غير متوقعة، وبالإضافة إلى تقديم إعانات تشجيعية للبحث والاتصال؛

✚ القروض: يمكن للجماعات المحلية اللجوء إلى المؤسسات المالية للحصول على قروض نتيجة للشخصية المعنوية التي تتمتع بها، ولا بد أن يكون اللجوء إلى هذا النوع من الموارد إلى في حالة الضرورة القصوى حتى تحفظ على استقلاليتها.

¹ حسين عبد القادر الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص-ص 163-168.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

الإعانات: الإعانة هي سلطة مالية تملكها الدولة دون أي منازع لها، لأنها استثنائية، وهذه السلطة كانت دائما محل تبرير، وقد حددت الدولة رسميا وظائف الإعانات المحلية للعمل في إطار الاختيارات الوطنية للتنمية وسد حاجيات الجماعات الوطنية في مجال التجهيز.

ثانيا: الوسائل البشرية

يعتبر الإنسان العنصر الأساسي في التنمية، حيث أن هذا العنصر ضروري وهام لإعطاء ديناميكية لأي عمل تنظيمي وتنموي، ومن بين الوسائل البشرية نجد المخطط السنوي للموارد البشرية، في هذا الإطار جاء المرسوم التنفيذي 95_126 في مادته 06 المتضمنة للمسار المهني للموظفين والأعوان العموميين في الدولة، حيث يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية أن تعد مخططا سنويا لتسيير الموارد البشرية تبعا للمناصب المالية المتوفرة، والغرض من هذا هو ضبط العمليات التي يجب القيام بها خلال السنة المالية لاسيما ما يتعلق بالتوظيف والترقية، والتكوين وتحسين المستوى وتحديد المعارف، والإحالة على التقاعد، وتشترك في ضبط هذا المخطط، والإدارة المعنية ومصالح السلطة المكلفة بالتوظيف العمومي لمجرد تحديد عدد المناصب المالية وقبل الشروع في تنفيذه، ويتم ويعدل حسب الأشكال نفسها، أما فيما يخص موقع برامج التكوين نجد:¹

تكوين داخلي بعيدا عن العمل؛

تكوين داخلي أثناء العمل.

ويمكن تقسيم الوسائل البشرية إلى:

1- دور المجتمع المدني في تشاركية التنمية المحلية:

في ظل التغير في وظائف الدولة الاجتماعية، تحت تأثير المستجدات المحلية والعالمية، حيث تغير دور الدولة من الإشراف المباشر إلى دور الشريك في عملية التنمية، حظيت التنمية المحلية بمزيد من الاهتمام سواء من قبل القائمين على التنمية الشاملة للمجتمع، أو من قبل القيادات المحلية، كما استقطبت اهتمام الدارسين في علم الاقتصاد والاجتماع والسياسة، حيث أصبحت جزءا من التنمية الشاملة، تتفاعل معها بدرجات متفاوتة، كما أصبحت التشاركية آلية أساسية من الآليات المستحدثة في رسم استراتيجيات المجتمع المحلي وتنفيذها.

وفي سياق هذه النظرة الجديدة للتنمية الشاملة عموما والتنمية المحلية على وجه الخصوص، برز مفهوم جديد، وهو مفهوم "إطار الحياة" الذي يتعدى النظرة التقليدية للتنمية التي تعتمد على مؤشرات تقنية بحتة، إلى نظرة أكثر شمولية واقعية تقوم على المقاربة التشاركية، حيث لم تعد التنمية مسؤولية الدولة وأجهزتها فقط، بل تعني

¹ - فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، مرجع سبق ذكره، ص 235.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

مسؤولية المجتمع بأسره، تقودها الحكومة، وبمشاركة حقيقية وفعالة من مؤسسات المجتمع المدني، التي أصبحت ضرورة ملحة، وشرطا لازما لتحقيق أهداف التنمية.

ووفقا لهذه النظرة، وفي ظل تفتح الدولة على المجتمع المدني بات من الضروري البحث عن أرضية اتفاق جديدة تقوم على مبادئ واليات عمل ومشاركة ومتكاملة، عوض علاقة التوتر والتنافر التي أثرت بشكل سلبي على مسيرة التنمية في الماضي، ويمكن تحديد هذه المبادئ والآليات في ما يلي؛¹

✚ إرساء ثقافة الشأن العام التي ستسمح بتجاوز النظرة السائدة في التصور الذهني الغائب، بان المال العام هو مال سائب (لا صاحب له)، أو هو مال الغير، هذه الثقافة الجديدة باندماج السكان في العملية التنموية عبر وسائط تشاركية تسمح بتخفيض التوترات الاجتماعية، وتؤدي إلى إكتساب المصدقية والتأييد للمجهود التنموي الذي يهدف إلى تحقيق حاجات الفئات الاجتماعية، من خلال تنقل المسؤولين لمعاينة المشاريع واللقاء بالقيادات العامة واستقبال السكان والتكفل بإنشغالهم؛

✚ تنمية وتوسيع فضاءات الحوار والنقاش المحلي حول القضايا الحياتية اليومية والمشاركة للسكان لأنه من حق الفرد أن يطالب بسكن لائق، وان يكون له محيط نظيفا، ومياه شرب نقية وصالحة، ومشاريع صرف صحي، وطريق مرصوف، ومدرس لائق، ومساحات خضراء، وحدائق عمومية، ومجال عمومي أرحب ومجهز، مما يسمح ببلورة رؤية مشتركة حول أولويات التنمية المحلية وتجميع الطاقات اللازمة لتحقيقها؛

✚ إعلام الفرد (المواطن) على نطاق واسع بتفاصيل الجهود التنموي على المستوى المحلي، وذلك باعتماد وسائل التبليغ الجوارية (الإذاعة، الملصقات...) وصولا إلى بيان تأثير مشاريع التنمية المحلية على تحسين إطار حياة السكان.

2- دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية:

تتوقف قوة فاعلية الإدارة المحلية على وفرة الموارد المالية، فالمال هو عصب كل نشاط إداري، فلا فائدة من تشكيل المجالس المحلية عن طريق الانتخاب العام المباشر ومنحها صلاحيات هامة دون توفر الموارد المالية اللازمة والكافية، فعدم توفر الموارد للمجالس المالية يشل نشاطها ويحد فعاليتها.

إن توفير المال للوحدات المحلية يعتبر من أهم عوامل نجاحها في تحقيق الأهداف التي نشأت من اجلها وإن الحكم على نجاح الإدارة المحلية أو فشلها يكون بالنظر إلى مصادر مواردها المالية.

¹-فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، مرجع سبق ذكره، ص، ص236-237.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

يرتبط استقلال الوحدات الإدارية المحلية في مباشرة صلاحياتها ارتباطا وثيقا بمواردها المالية، فيزداد الاستقلال قوة وضعفا من الناحية العملية وفقا لزيادة الموارد أو قلتها لكي تستطيع الوحدات المحلية القيام بكل صلاحياتها، لذلك يجب ان تكون الموارد المحلية كافية لمواجهة الاحتياجات المحلية.

فالوحدات المحلية تؤدي خدمات متعددة ومتنوعة ثقافية وتعليمية واجتماعية واقتصادية، وهذا يقتضي لان يكون لها موارد مالية متعددة وكافية.

المطلب الخامس: تحديات التنمية المحلية ومعوقاتها

أولا: تحديات التنمية المحلية

بدأت ممارسة عملية التنمية المحلية في عقد السبعينات، وذلك بسبب أن الحكومات المحلية أدركت مدى تحرك رأس المال بشكل سريع في ما بين الكيانات ذات السلطات القانونية، وهذا يعني أن الاقتصاد للمجتمعات المحلية، وبالتالي قاعدة التوظيف كانت تتعرض لخطر الانكماش من خلال الكشف النشط على قاعدتها الاقتصادية، والوصول إلى فهم حول المعوقات للنمو وزيادة الاستثمار، لقد سعت هذه الحكومات المحلية إلى تحقيق النمو لقاعدتها الاقتصادية والتوظيفية؛ واليوم تواجه المناطق المحلية عدد أكبر من التحديات، وتلك التحديات تتمثل في:¹

1- على المستوى الدولي

تعمل العولمة على زيادة المستوى السياسي والاقتصادي على حد سواء للاستثمار، فالعولمة توفر فرص لرجال الأعمال المحليين لتطوير أسواق جديدة، كما أنها أيضا تقدم تحديات من المنافسين الدوليين الذين يدخلون الأسواق المحلية، أن الشركات الصناعية والمصرفية والخدمية متعددة المواقع، متعددة الجنسيات تتنافس على المستوى العالم بحثا عن وجود مواقع التي تعمل التكاليف فيها بكفاءة، يمكن أن تنشئ لها منشآت فيها، وتتطلب الصناعات المتطورة من الناحية التكنولوجية تسهيلات تخصصية عالية جدا وبنية تحتية تستوعب هذه التكنولوجية المتطورة، أن الأوضاع المحلية هي التي تحدد مكتسبات المجتمع المحلي من مميزات مفيدة، وبالتالي ما لها من قدرة على جذب الاستثمار و المحافظة عليه، حتى مدن صغيرة وضواحيها يمكن أن توجد لها مواقع فرص لا ثقة يمكن أن تنمو وتنافس على مستوى وطني أو دولي.

2- على المستوى الوطني

إن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والسياسات النقدية تؤثر على المجتمعات المحلية.

¹-فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، مرجع سبق ذكره، ص55.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

كما أن الهياكل التنظيمية، علاوة على غيرها من الهياكل القانونية، تؤثر في مناخ تشكيل الأعمال، وهو ما يمكن أن يساعد أو يضر تحقيق أهداف التنمية المحلية مثلا (معالجة التضخم، إزالة القيود التنظيمية في مجال الاتصالات، وضع معايير بيئية.. وعبر العالم تستمر الوظائف الحكومية في التحول اللامركزية، وأصبحت الصناعات الخاصة أكثر تحررا، وكل هذه التطورات لها عواقب اقتصادية على المستوى المحلي، وتحتاج المجتمعات المحلية إلى إدراك للمخاطر المهددة التي تشكل هذه التطورات، بالإضافة إدراك طبيعة الفرص التي تأتي منها.¹

3- على المستوى الإقليمي

إن المجتمعات المحلية الموجودة في حدود أقاليم معينة، أو فيما بينها، تتنافس لجذب استثمارات محلية ودولية على حد سواء، وهناك أيضا فرص كثيرة للمجتمعات المحلية (في المناطق المدنية والريفية معا) لتتعاون وبعضها البعض، لان ذلك سيعمل على تعزيز قوة المنافسة للاقتصاد الإقليمي ككل، بينما يستفيد منه المقاولين على إنفراد، علاوة على المجتمع الذي ينتمي إلى ذلك الفرد، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقوم جمعية من الحكومات المحلية الحكومات الإقليمية الرسمية في التوسط بين حكومات وطنية وحكومات محلية منفردة لتلعب ادوار هامة في عملية التنمية المحلية

4- على المستوى البلدي (البلديات)

إن الشركات (الكبيرة والصغيرة) كثيرا مما أن تتأسس أو تنمو في مناطق حضرية، وذلك بسبب ما يوجد من تكتل الاقتصاديات والمنافع من التقاسم للأسواق، والبنى التحتية، والمجاميع من العمال، والعلاقات من الموردين والمعاملات مع الشركات الأخرى.

وكثيرا ما تعتمد ميزة إمكانات تحقيق النمو الاقتصادي للمناطق الحضرية على مستوى نوعية الإدارة الحضرية وعلى سياسات التي تؤثر على مدى توفر، أولا تتوفر، الطاقة الكهربائية الكافية، ووسائل النقل، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات وأراضي حضرية مطورة، وتشكل العوامل المؤثرة على إنتاجية العمالة في الاقتصاد المحلي توفر السكن، الخدمات الصحية والتعليمية، توفر المهارات، الأمن، فرص التدريب ووسائل النقل العامة، إن هذه العوامل الصعبة منها والمرنة للبنى التحتية تمثل العمود الفقري للاقتصاديات المحلية الناجحة، ومع ذلك فان النشاط الأكثر أهمية وفعالية التي يمكن لحكومات البلديات أن تنفذه هو تحسين العمليات والإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال في إطار السلطة المحلية بذاتها، ويبرز ما صغير تم القيام به لمعظم الحكومات المحلية عدد كبير من الأنظمة

¹-فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، ص، ص56، 57.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

المعقدة، والمدارة بطريقة غير سليمة، ومكلفة وغير ضرورية، في عمليات التسجيل لأنشطة الأعمال من خلال تقليص هذه الأنظمة، وتستطيع منطقة ما أن تحسن مناخ أنشطة الأعمال فيها وتصبح معروفة كبيئة صديقة لهذه الأنشطة.

ثانيا: معوقات التنمية المحلية

تتمثل في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات،¹ وإنتشار لا مبالاة والسلبية، وسيطرة المصلحة الخاصة للمنتخبين المحليين، حيث يرى عثمان مُجَّد غنيم في هذا الصدد أن "هناك تركيز كبير للسلطة والقوة في المستويات المحلية والإقليمية، وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من النخب التي تسعى إلى تحقيق مصالحها الشخصية فقط، دون الاهتمام بالشرائح السكنية الفقيرة"²، أضف إلى ذلك نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية الشاملة، لاسيما في الهيئات المحلية المنتخبة والذي يعود بالأساس إلى عدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها دور فعال في التنمية المحلية، وضعف المكونات التعليمية والخبرانية لدى المنتخبين المحليين، الأمر الذي يطرح معه إشكالية تكوين الموارد البشرية المحلية وإشكالية طرق اختيار قوائم المرشحين للانتخابات المحلية، والأمر متعلق هنا بقانون الانتخابات والأحزاب، فالنقص في الكفاءات، والذي غالبا ما تفرز عنه الانتخابات المحلية أين تجد المجالس المحلية نفسها عاجزة عن تسيير الشؤون المحلية بسبب نقص الخبرة والكفاءة اللازمة،³ مما ينبغي التفكير في وضع سياسة مستدامة لتكوين المنتخبين المحليين وتزويد الجماعات المحلية بالإطارات والمستشارين الأكفاء لتأطير عمل المنتخب.

ومن أهم معوقات التنمية من الناحية الإدارية ما يلي: سوء إدارة المنظمة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي، سوء توزيع الإختصاصات وخاصة الفنية في بعض القطاعات، ضعف الإدارة التنفيذية وسوء إدارتها لبعض الوحدات الحكومية وخاصة الوحدات المحلية، تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطتها مما أدى إلى انتشار رقعة الفساد وإتفاع الأسعار بشكل فاحش، عدم وجود سياسات فاعلة لإستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية البشرية الفعلية.⁴

2_ المعوقات الاجتماعية و الثقافية:

تعتبر المعوقات الثقافية من أهم التحديات التي تقف في وجه التنمية المحلية، فغالبا ما يكون سبب فشل المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية، نتيجة نقص الوعي المحلي وضعف التثقيف الحضري، خاصة في أوساط الشباب،

¹ - فؤاد بن غضبان، تحديات التنمية المحلية دراسات و فاعلون، مرجع سبق ذكره، ص 58_59.

² - عثمان مُجَّد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة الثالثة، 2005، ص 90.

³ - حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية اجتماعيا، اقتصاديا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 231.

⁴ - مُجَّد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2009، ص، ص 75، 77.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

ذلك أن من وسائل تفعيل دور الشباب في التنمية الحلية، التثقيف الحضري، عبر برنامج مستمر، بدا من الأسرة في البيت ثم المعلم في المدرسة والمتوسطة والثانوية والأستاذ الجامعي، والإمام في المسجد والإعلامي في وسائل الإعلام، أي برنامج تتضافر فيه جميع الجهود لتكوين نموذج من الشباب لديه ثقافة التنمية المحلية المستدامة. أما فيما يخص العوائق الاجتماعية التي تسود المجتمع المحلي وتحول دون تحقيق التنمية فيه، فنجد التزايد السكاني المحلي وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية واقتصادية، خاصة في أوساط الشباب كانتشار البطالة والأمراض والآفات والطبقات الهشة مما يتعين معه تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهةها،¹ كان بالأحرى توجيهها للاستثمار المحلي الذي يحرك عملية التنمية، مما يطرح إشكالية التنمية المحلية في ظل العوائق الاجتماعية قصد توفير الخدمات العمومية الضرورية كالسكن والتعليم والغذاء والعمل والدواء وغيرها من ضروريات الحياة.

3_المعوقات السياسية و الاقتصادية:

من بين المعوقات السياسية نجد: الصراعات الحزبية بين مختلف التشكيلات السياسية المكونة للمجالس الشعبية البلدية والولاية المنتخبة والتي تؤثر سلبا على قرارات هذا المجلس،² مما ينعكس على مختلف المشاريع التنموية، ويجعل التنمية على المستوى المحلي دون طموحات وتطلعات المواطنين.

كما ان ضعف المناخ الديمقراطي السليم وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية، عدم الإيمان بإيديولوجية تنمية كمصدر للأهداف السياسية من طرف المنتخبين المحليين.³

وفيما يخص المعوقات الاقتصادية فتتمثل في ضعف مصادر التمويل المالي المحلي، والنظام الجبائي، خاصة فيما يخص الإيرادات المحلية واعتماد الجماعات المحلية بالدرجة الأولى على مساهمات الدولة،⁴ بالرغم من أن القانون يمنحها حق اقتراح والمبادرة والقيام بالمشاريع التنموية، ضعف البنية التحتية، والسوق المالي المحلي وبالتالي قلة الموارد الرأسمالية، حيث يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا الغرض تسعى الدولة لجعل المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات.

¹ -عمار جديلي، تفعيل دور الشباب في التنمية، ملتقى الدولي في الجزائر، أيام 24، 25، 26 مارس 2008، ص316.

² -خنفري لخضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2011 ص222.

³ -فرييل هيدى، الادارة العامة منظور مقارن، ترجمة محمد قاسم القيروني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص316.

⁴ -حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مجلة رسائل البنك الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005،

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

وإختلف الفقه والكتاب الإقتصاديين، كما تباينت التشريعات القانونية الوطنية المقارنة وكذا تقارير المنظمات الدولية في التعرض إليها وعموما يعرفها البعض بأنها "جزء من أراضي الدولة يسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والإستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كانت تسميتها المناطق الحرة للتصدير".

4_المعوقات الأمنية والبيئية:

يعد عدم توفير الأمن من معوقات التنمية المحلية، ونعني هنا الأمن بالمفهوم الواسع وأبعاده المختلفة، أي (الأمن السياسي والاقتصادي والأمن الثقافي وأيضاً الأمن الإنساني والبيئي)، فالأمن السياسي الذي هو عبارة عن حفظ امن النظام السياسي الداخلي من الأزمات، خاصة أزمة المشاركة التي تعتبر معوق لعملية التنمية المحلية، حيث أن عدم مشاركة جميع الفواعل المجتمعية في اتخاذ القرار وصنعه،¹ واقتصر العملية في يد نخبة أو طبقة سياسية معينة، سوف يولد الشعور بالقهر والحرمان والتهميش ومن ثمة تكون مخرجات النظام السياسي وبيئته الداخلية غير عادلة، مما يؤدي إلى أزمات أخرى كأزمة شرعية النظام، وأزمة شفافية توزيع الموارد المحلية وغيرها من المشاكل التي تؤثر على التنمية؛

أما فيما يخص الأمن الاقتصادي، فيكون من خلال تأمين الاقتصاد المحلي والوطني، والمنشآت و المشاريع الاستثمارية المحلية والوطنية من جميع التهديدات الاقتصادية والأمنية التي تعتبر كمعوق من معوقات التنمية، كالفساد والجرائم والإرهاب خصوصاً في عصر العولمة والتطور التكنولوجي لهذا بات من الضروري توفير منظومة أمنية لحماية المشاريع الاستثمارية المحلية الوطنية او الأجنبية، ذلك أن أمن الاستثمار أهم أنواع الأمن الاقتصادي الذي يوفر مجالات الجذب الاستثماري للاستثمارات العالمية ويؤمن ويوطن الاستثمارات المحلية الوطنية والأجنبية؛² فيما يخص الأمن البيئي والإنساني فان التنمية المستدامة تعتمد على تحقيق أمرين وهما: الحق في التنمية و الحق في حماية البيئة وكلاهما مرتبطان ومن الحقوق الأساسية، ولهذا فمن مقومات التنمية، الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، فالإنسان مسؤول عن إستخدام الموارد التي سخرها الله لخدمته بشكل مستدام بإستخدام العلم والتكنولوجيا والمعرفة الفنية للاستثمار فيها بشكل الذي لا يضر بالأجيال المستقبلية، ومن معوقات التنمية المحلية البيئية التصحر

¹- صلاح سالم، تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأمن القومي للمجتمع، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2003، ص140.

²- محسن احمد الخضيري، امن الاستثمار، رؤية علمية شاملة للمنظومة الأمنية لحماية الدولة، مشاريع الاستثمار، والمستثمرين من الجريمة والإرهاب في عصر العولمة، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2009، ص5.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

والجفاف، التلوث والكوارث الطبيعية والمناخية، ونقص الخبرة التكنولوجية وعليه فالأضرار البيئية يعد معوق من معوقات التنمية المحلية لارتباطه بالبعد الأمني.¹

¹-سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، حالة الجزائر، جامعة تلمسان، 2013، ص، ص412-413.

الفصل الأول: عموميات حول الأمن المائي والتنمية المحلية.....

الخلاصة:

من خلال ما سبق طرحه في هذا الفصل تم التطرق الى دراسة أهم الأسس والمفاهيم الأساسية التي تدور حول الأمن المائي التي تسعى الدول الى تحقيق اكتفاءها الذاتي من الموارد المائية الموجهة للاستعمالات المختلفة، مع العمل على ترشيد استهلاكها خاصة في ظل ندرتها، و الذي يضمن التنمية المحلية التي تقوم على أساس تحسين الإطار المعيشي في مناطق عديمة التنمية والمتضررة التي تعاني من عدة مشاكل تنموية وتعتبر وسيلة لتحقيق التكامل بين الاقاليم الحضرية والريفية وتساهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة المناطق.



الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

تمهيد:

لقد ازداد معدل الطلب على المياه بدرجة كبيرة في العالم خاصة مع التنمية الاقتصادية التي أصبحت كل الدول تسعى لتحقيقها، والماء هو الأساس لذلك فالحياة والزراعة والصحة كلها تحتاج إليه ما جعل معظم الدول تدرج قضية تأمين الماء من أهم أولوياتها والجزائر باعتبارها دولة مصنفة ضمن الدول محدودة الموارد رغم المخزون الكبير من المياه الجوفية ومصادر أخرى له ، وضعت مشاريع مهمة حتى تضمن الأمن المائي.

في هذا الفصل سنتطرق الى علاقة الامن المائي بالامن الغذائي الضروري لأي دولة واهم التدابير القانونية للوقاية من الأمراض المتنقلة عن طريق المياه للمحافظة على نظافة وصحة المجتمع في الجزائر.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

المبحث الأول: الأمن المائي والزراعة و الأمن الغذائي

في ظل التغيرات الإقليمية والعالمية تحاول الجزائر أن تنمي قدراتها الوطنية في عدة مجالات ومنها التنمية الزراعية حتى تستطيع تلبية الجزء الكبير من احتياجاتها الداخلية وهذا بالإعتماد على أمنها الغذائي.

المطلب الأول: الزراعة ومشكل المياه

تستهلك الزراعة في العالم ما نسبته 80% من المياه العذبة كما أنه لا يمكن تخيل إنتاجية زراعية معتبرة دون ماء، لكن التطور المهول الذي عرفته مختلف المنتجات الزراعية والتي أصبحت متوفرة طول السنة خارج مواسمها قد أضر بالأمن المائي ألن هناك استعمال مكثف للموارد المائية كما وأنه تحت تأثير العولمة والانفتاح الكبير على الثقافات الأخرى وتشجيع الاستيراد قد أدى إلى تغير الأنظمة الغذائية لمعظم البلدان ومنها الجزائر حيث أصبحنا نرى إقبالا كبيرا على منتجات فالحية لم تكن ضمن النمط الغذائي المتوارث كالأفوكادو والموز وغيرها من المنتجات إضافة إلى زيادة استهلاك اللحوم والإفراط في الشراء و تبذير دون أدنى وعي بالمخاطر البيئية.

إن الإستنزاف الكبير للماء من اجل الإنتاج الحيواني الذي يفرض وجود مراعي صناعية وإنتاج مختلف الأعلاف حتى تمكن من تلبية الطلب على مختلف المنتجات الفلاحية قد أدى إلى اعتماد أساليب للري المزروعات بطرق حديثة ومستديمة كالتقطير من أجل المحافظة على إملاء¹ في الجزائر يعود سبب تذبذب الإنتاج الزراعي بين الانخفاض والارتفاع إلى ارتباط الفلاحة بالأمطار وبالتالي حدوث مشكل تغطية السوق المحلية بالمنتجات الزراعية الضرورية إضافة إلى التدهور النوعي، إن هذه المشاكل الناجمة عن شح المياه أدى بالجزائر إلى تكثيف بناء السدود وإلى تزويد الفلاحين بالمياه بأسعار رمزية إلا أن النتائج المحققة لا تعكس الأغلفة المالية الكبيرة الموجهة لهذا القطاع كما أنه إذا إنخفضت نسبة هطول الأمطار التي تؤثر على

¹ - المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثامن (08)، جانفي 2016.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

منسوب المياه في السدود وبالتالي تأثر المنتجات الفلاحية ما يعني أن كل الحلول و الجهود المبذولة تعتبر أنية ومؤقتة والتي تخدم القطاع على المستوى الإستراتيجي. إن عامل ندرة المياه يؤثر أيضا في تطوير الإنتاجية؛ وفي إيجاد مصادر جديدة للدخل القومي فإذا لم يكن القطاع الفلاحي يلبي الإحتياجات المحلية فإنه سيشكل عبئا كبيرا على خزينة الدولة التي تحاول إيجاد معادلة للموازنة بين الزراعة وتوفير الماء بمحاولة اعتماد الطرق الحديثة للري وبتوعية الفالحين بهذه الأساليب الجديدة. بالمقابل نجد أن إستخدام الأسمدة المكثف في الزراعة يؤدي إلى تلويث المياه الجوفية التي تعتبر غير متجددة حيث أن الملوثات تتسرب إلى أعماق الأرض وهنا يكمن المشكل،¹ أيضا مشكل الملوحة، الناتجة عن تحلية مياه البحر تؤدي إلى تأثير الثروة السمكية في غياب التنسيق بين الإدارات المعنية بمهاذين القطاعين كما أن الزراعة الكثيفة التي تعتمد على الري في المناطق الجافة تساهم أيضا في زيادة ملوحة التربة مما يؤدي إلى قلة المنتج إذا ما تم زراعتها مجددا. لدى الفالحين قد أدى إلى إستعمال جائر للمياه الجوفية وهذا بجفر الآبار خاصة إذا كان هناك جفاف، وقد حاولت الدولة تدارك هذا الأمر بمحاولة تقنين الحفر إلا أن هذه الإجراءات جاءت متأخرة ومازال هناك إستغلال كثيف للمياه الجوفية، الملاحظ أن التبذير والمبالاة من طرف الأفراد في التعامل مع الموارد المائية ومع المنتجات الفلاحية قد فاقم وضعية القطاع الفلاحي بإعتبار أننا دائما نشتكى من عامل الندرة الذي تغذيه المضاربة الموجودة في الأسواق حول المنتجات ذات الاستهلاك الواسع فعامل الاحتكار مع عامل التبذير يطرح عدم التوازن في المجتمع بين أفراد يستهلكون بإفراط وأفراد يبحثون عن منتجات زراعية رخيصة بغض النظر عن النوعية، فالإحصائيات تؤكد أن الجزائريين يرمون المنتجات الغذائية و الأسر ليست لديها ثقافة المحافظة على المياه وغالبا ما يربطون المحافظة على هذا المورد بالسعر، حيث أن تدعيم الدولة لسعر المياه من أجل أن يحصل الجميع عليه قد أدى إلى الاعتقاد بأن الماء الوجود سوف لن ينتهي أبدا بما أن السماء تمطر.

المطلب الثاني: أهمية ترشيد الاستخدامات الزراعية للموارد المائية في تحقيق الأمن الغذائي

كما تم الإشارة له سابقا فان الزراعة تستهلك حوالي 70% من المياه العذبة المستخدمة في العالم، إلا أن هذه النسبة قد تصل إلى فوق 90% في المناطق الجافة لبعض الدول العربية مما يجعلها المستهلك الرئيسي لتلك المياه إذا ما قورنت بالاستخدامات الأخرى كالصناعة والبلديات كما يعتبر الاستخدام الزراعي استخدام استهلاكي حيث تفقد كمية كبيرة من تلك المياه بالنتح والتبخر ولا يمكن إعادة استخدامها كما في مياه الصرف من الصناعة

¹ - المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثامن (08)، جانفي 2016.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

والبليات، لكن تبرز أهمية هذا الاستخدام في ارتباطه بالأمن الغذائي حيث تتزايد الحاجة للإنتاج الزراعي لمقابلة متطلبات الغذاء والكساء لعدد متزايد من سكان العالم.

وقد قدر مؤتمر الأرض الذي انعقد في " ريو دي جانيرو " بالبرازيل عام 1992م أن العالم يحتاج لزيادة إنتاجه الزراعي بنسبة 3 إلى 4% سنويا لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للغذاء،¹ وكما هو معلوم فإن كمية المساهمة العذبة في العالم محدودة كما أن توزيعها من حيث المكان والزمان متفاوتا كبيرا ، حيث أن مناطق كبيرة من العالم تعاني من ندرة في المياه المتجددة العذبة وهي نفس المناطق التي تستخدم نسبة عالية من مواردها المائية في الزراعة وتلجأ في العادة إلى إستخدامات غير مرشدة لمياهها الجوفية المتجددة وغير متجدد ومما يؤسف له أم معظم المساحات المزروعة في العالم تروى بكفاءة ضئيلة تقدر في المتوسط 40% مما يعني إستخدام مسرف وغير مرشد للمياه وتؤدي إلى إهدارها خاصة المياه الجوفية ، تشير العديد من الدراسات إلى أن هنالك انخفاض متواصل في مستوى المياه الجوفية في العديد من الدول التي تستخدم هذه المياه للزراعة،² ومنها الصين والهند والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول العربية خاصة دول الخليج .ولا بد من الإشارة الى قدم هذا الإستخدام في تاريخ البشرية حيث إستخدم السوماريون مياه النهر للري مزروعا تم من القمح قبل 6000 سنة وانتشار سبل الري من بعد ذلك في العديد من مناطق العالم بما فيها جزيرة العرب؛³ كان اهتمام ساكني جزيرة العرب القدماء بترشيد سبل الري، وإستنباطهم لطريقة اقرب الري بالتنقيط قبل آلاف السنين ما أثار اندهاش وإعجاب الجميع حتى يومنا هذا، إلا أن زراعة اليوم توسعت بشكل كبير وبكفاءة متدنية مستنزفة كميات هائلة من المياه العذبة ومسببة تلوث بعضها نتيجة لاستخدام الكيماويات لزيادة الخصوبة والحماية من الآفات، ولم تتطور ثقافة الترشيد التي أتقنها القدماء خاصة في الجزيرة العربية نسبة للتوسع المتصاعد في استخدام مياه الري، لذا أبرزت الحاجة مؤخرا إلى مراجعة النفس والعمل على إستخلاص سبل ووسائل فعالة لترشيد هذا الاستهلاك ، وقد اهتمت بهذا الأمر العديد من المنظمات المتخصصة كالمفوضية العالمية للري والصرف ومنظمة اليونسكو fao ومنظمات الأمم المختصة كمنظمة الأغذية والزراعة

¹-Salih, A.M.S. 1988. Evapotranspiration Under Extremely Arid Climate. Civil Engineering Practice 5, Lancaster Technoeconomic Publishing AG.p8.

²-Ministère de l'agriculture et du développement rural, 16 octobre 2003 journée mondiale de L'alimentation, Algérie, 16/10/2003, p.25.

³-عوض خليفة موسى، التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي، ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى الجامعات الإفريقية (التعاون والتداخل)، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة إفريقيا العالمية، جانفي 2006، ص.5.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

ICID والعديد من مؤسسات البحث العلمي والتوعية. وتشير اللقاءات والمنشورات العالمية إلى أن هناك اعتراف من الجميع بان النمط الحالي لإستخدام المياه للري سوف لن يستمر على نفس المنوال المسرف وبتلك الكفاءة الضئيلة التي تبدد موارد متجددة محدودة وغير متجددة معرضة للتناقض نتيجة للتلوث والتغير المناخي، ورغم الاعتراف أيضا بان حاجة سكان العالم للغذاء والملبس والسكن متزايدة حسب زيادة سكان العالم وتزايد احتياجاتهم مع نمو مستوى حياتهم الإقتصادية والإجتماعية إلا أن هنالك العديد من الدراسات والتقنيات الحديثة ووسائل الإدارة المتقدمة والسياسات المائية التي تبشر بإمكانية زيادة الإنتاج ومضاعفته بنفس كمية المساه المستخدمة حاليا إذا تم إتباع الخطوات الترشيدية المناسبة ، ولكن الطريق ما زال طويلا نحو تقليل استهلاك المياه وزيادة العائد منها خاصة في الدول التي تشكو من ندرة في مواردها المائية؛¹

المطلب الثالث: العلاقة بين الأمن المائي والأمن الغذائي

أولا: الأمن الغذائي

شاع استخدام مصطلح الأمن الغذائي منذ مطلع السبعينات للقرن العشرين، واخذ عدة اتجاهات منذ أزمة الغذاء العالمي في عام 1973_1974م والتي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الغذاء وانخفاض كبير في المخزون العالمي للطعام، ليشهد العالم بعد ذلك جملة من الأزمات السياسية الدولية جعلت من الغذاء والبتول أهم سلعتين استراتيجيتين في الاقتصاد العالمي؛²

وجعلت من مفهوم الأمن الغذائي يقترن بنشاطين اقتصاديين:

✚ **المخزون الاستراتيجي:** وهو الطعام المخزن لمقابلة ما قد يحدث من أزمات غذائية أو نقص في الطعام.

✚ **الاكتفاء الذاتي:** غالبا ما نعني ب هان يكون لدى الدولة أو تحت تصرفها ما يكفي لسد حاجاتها من

الطعام، "إذن فالأمن الغذائي هو حالة استقرار غذائي تتضافر فيها جهود الإنتاج الغذائي لكي يكون

الجميع في حالة تسمح لهم بالحصول على غذائهم في الوقت المراد".

¹-عوض خليفة موسى، التعاون الافريقي في تحقيق الامن الغذائي، المرجع سبق ذكره، ص6.

²-صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية: قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، جامعة نايف العربية

للعلوم الأمنية- مركز الدراسات و البحوث، قسم الندوات و اللقاءات العلمية الرياض 25-27 فبراير 2008، ص 2.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

ويعرف الأمن الغذائي على انه " قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي، والذي يضمن لهم حياة صحية نشطة"، فهو يتمثل في توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والحيوية وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة، اعتمادا على النشاط المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية، ويمكن تعريف الأمن الغذائي بان " تكون لدى جميع أفراد المجتمع في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي الذي يمكنهم من العيش بصحة ونشاط".

ثانيا: العلاقة بين الأمن المائي والأمن الغذائي

يعتبر الأمن المائي والذي يتحقق عندما يكون نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة من المصادر المتجددة 1000م³، أهم محددات الأمن الغذائي، ويعتبر الجفاف وشح المياه وتلوثها هو المهدد الرئيسي للأمن الغذائي في العالم بصورة عامة والعالم العربي بصورة خاصة حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة في تقويمها لمصادر المياه وتنبؤاتها بالنمو السكاني على مستوى العالم إلى ان أكثر من 8.2 بليون نسمة في 48 بلد يعانون من شح ونقص المياه ويتعاطم دور المياه كمحدد للأمن الغذائي في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى وذلك بسبب تناقص كميات المياه المتاحة من جراء الاستهلاك المتزايد للقطاع الزراعي للمياه في كل بلدان العالم ونظرا لان الري المنتظم وبالكميات المطلوبة يعتبر من أهم أسباب الإنتاجية العالية للزراعة شحا وندرة¹؛ فبالنالي: يعتبر توفر المياه الصالحة للري من أهم العوامل المحددة للأمن الغذائي على مستوى العالم وبما أن معظم الأراضي الزراعية تروى بالأمطار فنجد أن إنتاج الغذاء ستذبذب من عام لآخر وفقا لتذبذب الأمطار ويلعب الجفاف دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من الغذائية في كثير من أنحاء العالم.

تشير العديد من الدراسات أن كمية المياه العذبة في العالم محدودة وان توزيعها من حيث المكان والزمان متفاوتا مما يؤدي الى موجات متكررة من الفيضانات والجفاف والتي يعاني من آثارها السلبية العديد من البشر مؤثرة على جميع أوجه الحياة، كما تتعرض تلك المياه للتلوث المتزايد نتيجة للممارسات والاستخدام غير المرشد والذي يؤدي إلى نضوب بعض لتكوينات الحاملة للمياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة، هذا إضافة إلى الضغوط المتزايدة من تأثير التغير المناخي، من المعلوم أن الاستخدامات المختلفة وخاصة الزراعية منها تستهلك كمية هائلة من المياه تقدر بحوالي

¹-صديق منير الطيب، المفاهيم الامنية في مجال الامن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص3.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

70% من تلك الموارد على مستوى العالم ولكن ترتفع تلك النسبة في المناطق الجافة وهي مناطق الندرة إلى أكثر من 90%،¹ ومما يؤسف له أن جميع الاستخدامات تستهلك كمية كبيرة من المياه بكفاءة متدنية خاصة في الاستخدام الزراعي، على مستوى العالم خاصة في المناطق الجافة مما يتطلب إيجاد وسائل فعالة لرفع كفاءة الاستخدام وترشيد الاستهلاك، ويكتسب موضوع المياه والأمن المائي كمحدد للأمن الغذائي أهمية خاصة في الجزائر نظرا لموقعها الجغرافي ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة والتي تتسم بندرة الموارد المائية بصفة عامة.

المبحث الثاني: علاقة الأمن المائي بالنظافة والصحة

المطلب الأول: علاقة الأمن المائي بالصحة

فيما يتعلق بعلاقة الصحة المياه تحديدا، فقد سائر التشريع الجزائري الاتجاه الدولي السائد والذي يعتبر مسألة الحصول على المياه الصالحة للشرب حقا من الحقوق الأساسية لكل إنسان تعمل الدول على توفيرها بالقدر والنوعية اللازمين.

ففي إعلان صحفي صادر عن منظمة الصحة العالمية بتاريخ: 27 نوفمبر 2002، أن حق الإنسان في المياه هو حق أساسي ليتمكن من العيش عيشة سليمة وكريمة. وهو الشرط المبدئي لتحقيق كل حقوقه الأخرى،² وقد جاء هذا الإعلان الصحفي كنتيجة للتفسير التي قمته لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأحكام العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي قدمت من خلاله ملاحظة عامة حول الماء بوصفه حقا من حقوق الإنسان، لذلك تلتزم الدول 145 التي صادقت على العهد الدولي بأن تضمن بصورة تدريجية الوصول إلى الماء الصالح للشرب يكون آمنا وسليما بصورة عادلة وبدون تمييز.

في جويلية 2010 اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالحق في الماء الصالح للشرب والتطهير و التنظيف كحق من حقوق الإنسان الأساسية للتمتع الكامل بالحياة وبالحق في ممارسة كل حقوق الإنسان، ولاحظت الجمعية العامة بانشغال عميق أن حوالي 900 مليون شخص لا يحصلون على الماء الصالح للشرب، وهو رقم تم الإعلان عنه من طرف برنامج الحراسة المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وفي سبتمبر 2010 أكد مجلس حقوق الإنسان الأممي أن حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف

¹ - صديق منير الطيب، المفاهيم الامنية في مجال الامن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص3.

² - العربي بوكعبان، علاقة الحق في الصحة مع الحق في الماء والحق في البيئة، المجلد السابع، العدد 01، جوان 2021، ص، ص110-111.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

الصحي مستمد من الحق في مستوى معيشي لائق ويرتبط ارتباطا لا انفصام له بالحق في أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، فضلا عن الحق في الحياة وفي الكرامة الإنسانية.

وبالنظر إلى الترابط الوثيق بين الصحة والماء فقد ورد في تعليق لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم 14 لسنة 2000 والمتعلق بحق التمتع بأعلى مستوى من الصحة هو حق شامل لا يقتصر على تقديم الرعاية الصحية المناسبة وفي حينها فحسب، بل يشمل أيضا المقومات الأساسية للصحة مثل الحصول على مياه الشرب المأمونة بالحصص المناسبة وقد تم التأكيد على هذه العلاقة في تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان بالتمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعظمية، المؤرخ في: 8 أوت 2007 في الفقرة 247، كما أشار نفس التقرير إلى أن الماء المأمون ومرافق الصرف الصحي الملائمة عاملان متكاملان ومرتبطان ارتباطا وثيقا مع العوامل الأساسية المحددة للصحة، هما ضروريان لإعمال الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، وأن عدم الحصول على الماء ومرافق الصرف الصحي يمكن أن يهدد الحياة ويعصف بالصحة.

في سنة 2017 أصدرت منظمة الصحة العالمية ما يعرف بالمبادئ التوجيهية الخاصة بنوعية مياه الشرب. وقد جاء في هذه الوثيقة بأن الماء ضروري للحياة ولا بد أن يتوفر لكل الأشخاص إمداد مقبول من الماء الكافي والأمن والمتاح، وأن تحسين إمكانية الوصول الأفضل لمياه الشرب السليمة يمكن أن يترجم بمنافعه الكبيرة على الصحة، ولذلك يجب أن تتصب كل الجهود للوصول إلى مياه شرب سليمة ما أمكن.

يقصد بماء الشرب السليم حسب المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، الماء الذي لا يشكل أي خطر على صحة الشخص الذي يستهلكه طول مدة حياته،¹ مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الحساسية الممكنة في مختلف مراحل الحياة، وحسب منظمة الصحة العالمية دائما فإن الحاجة اليومية للفرد من مياه الشرب والنظافة تقدر بين 20 و50 لتر يوميا، ويجب أن تكون خالية من المواد الكيماوية والميكروبية الضارة والمعنية، لأن عدد الوفيات من جراء الأمراض المعدية المتنقلة عن طريق المياه بلغ 3.2 مليون شخص سنويا في العالم، وهو ما يشكل 6 بالمائة من مجموع الوفيات. وأن عدد الوفيات بسبب قلة الماء ووسائل الصرف الصحي يعادل 1.8 مليون وفاة سنويا بالنظر إلى العلاقة الوطيدة التي تجمع بين حماية الصحة والحفاظ عليها وبين الماء، كأحد العناصر الأساسية لحياة الإنسان وصحته، فقد اعتنى المشرع الجزائري بموضوع الماء من خلال جملة من التشريعات

¹ _العربي بوكعبان، علاقة الحق في الصحة مع الحق في الماء والحق في البيئة مرجع سبق ذكره، ص 112_113.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

المتلاحقة بداية من القانون 83/17 الصادر في 16 يوليو 1983 والمتعلق بالمياه، ووصولاً إلى القانون 05/12 المؤرخ في 4 أوت 2005 والمتعلق بالمياه، والذي نص على أن الحصول على المياه وعلى التطهير حق، حيث جاء في المادة 3 منه بأن المبادئ التي يتركز عليها استعمال الموارد المائية وتسييرها وتنميتها المستدامة، تتمثل في أن حق الحصول على الماء والتطهير لتلبية الحاجيات الأساسية للسكان، في ظل احترام التوازن الاجتماعي والقواعد التي يحددها هذا القانون في مجال الخدمات العمومية للماء والتطهير. وأن الحق في استعمال الموارد المائية لكل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون العام أو للقانون الخاص في حدود المنفعة العامة، و باحترام الواجبات التي يحددها هذا القانون والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه.

في هذا الاتجاه كانت تشير التشريعات الجزائرية المتعلقة بحماية الصحة وترقيتها، وكذلك التشريعات الخاصة بالماء، حيث تضمن القانون 85/05 فصلاً تحت عنوان تدابير حماية المحيط والبيئة، ونصت المادة 32 الواردة في هذا الفصل على أن: يجب أن تتوفر في مياه الشرب والاستعمال المنزلي والنظافة الجسمية المقاييس التي يحددها التنظيم كما وكيفاً. لذلك يجب إيصال مياه الشرب والاستعمال المنزلي طبقاً لقواعد الحماية الصحية ومقاييسها بغية توفير نوعية الماء الملائمة، كما يجب أن تزود التجمعات السكنية بالمياه الصالحة للشرب وشبكة المجاري، وشبكة المراحيض العمومية وقد تضمن القانون 18/11 نصاً مشابهاً تقريباً لنص المادة 32 من القانون 85/5) ولكنه بوسع من أصناف المياه المعنية باحترام المقاييس المعمول بها. حيث جاء في المادة 18 ما يلي: يجب أن يستوفي الماء المخصص للشرب والنظافة الجسدية والاستعمال المنزلي والسقي، ومياه السباحة، المقاييس المحددة في التنظيم المعمول به، وأقدم الشارع الدستوري على دسترة الحق في الماء لأول مرة بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020، وجمع بين الحق في الصحة والحق في الماء في نفس النص وهو نص المادة 63، حيث جاء فيها ما يلي: تسهر الدولة على تمكين المواطن من الحصول على:

ـ ماء الشرب، وتعمل على المحافظة عليه للأجيال القادمة

ـ الرعاية الصحية، لا سيما للأشخاص المعوزين والوقاية من الأمراض المعدية والوبائية ومكافحتها.

إن إدراج التعديل الدستوري الأخير للحق في الماء ضمن مجموعة الحقوق الأساسية للإنسان، إنما يندرج ضمن نفس الديناميكية الدولية الساعية إلى الاعتراف بالحق في الحصول على مياه شرب صالحة ومأمونة للجميع ودون تمييز، مع ربط هذا الحق مع حق آخر هو الحق في الصحة في نفس النص،¹ ومن المؤكد أن هذا الربط بين الحقين

¹ - العربي بوكعبان، علاقة الحق في الصحة مع الحق في الماء والحق في البيئة مرجع سبق ذكره، ص114.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

يبين قوة الارتباط بينهما كما أكدت على ذلك كل المواثيق والتوصيات والتقارير الدولية التي سبقت الإشارة إلى بعضها. ومن ثم فإن المادة 63 من التعديل الدستوري الأخير هي إعمال دستوري لالتزامات الجزائر الدولية في مجال حقوق الإنسان، وبالأخص إعمال للحق في الصحة والحق في الماء الصالح للشرب والصرف الصحي حتى وإن كانت التشريعات الجزائرية المتعلقة بالصحة والتشريعات المتعلقة بالماء التي سبقت الإشارة إليها، قد تناولت بالتنظيم الحق في الصحة والحق في الماء، إلا أن إدراج نص خاص بمهاذين الحقين في قائمة الحقوق الدستورية، إنما يكتسي أهمية بالغة لما ينطوي عبه الأمر من ترقية هذين الحقين ومنحهما حماية دستورية.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها عنصر الماء، فإن مسؤولية الدولة في الحفاظ على هذا العنصر الصالح للأجيال الحالية والمستقبلية هي التزام دستور يحسب حكم المادة 63 من التعديل الدستوري الأخير مما يتعين معه على السلطات أن تبذل كل الجهود لتنظيم تسيير وإدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية؛

المطلب الثاني: تدابير مراقبة المياه الموجه للاستهلاك البشري.

لقد تضمن قانون المياه مجموعة من التدابير الخاصة بمراقبة الماء الموجه للاستهلاك البشري تتعلق أساسا بضرورة مطابقته مع معايير الشرب والنوعية، حماية المياه الموجهة للاستهلاك البشري عن طريق الصهاريج المتحركة بالإضافة إلى وجوب وجود متابعة طبية للعاملين في منشآت وهياكل استغلال الخدمة العمومية للمياه،¹ ولكن قبل التطرق لهذه التدابير لا بد من تعريف ماء الاستهلاك البشري، والذي عرفه قانون المياه رقم 05-12 المعدل والمتمم في المادة 111 بأنه "كل ماء موجه إلى الشرب والاستعمالات المنزلية صنع المشروبات الغازية والمثلجات وتحضير كل أنواع المواد الغذائية وتوضييبها وحفظها"؛

أولا: ضمان مطابقة الماء الموجه للاستهلاك البشري مع معايير الشرب والنوعية المطلوبة

فرض المشرع الجزائري من خلال نص المادة 112 من قانون المياه على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص يزود بالماء الموجه للاستهلاك البشري أن يضمن مطابقته مع معايير الشرب والنوعية المحددة

¹ -راضية بودية، التدابير الوقائية لمكافحة الأمراض المنقولة عن طريق المياه، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 29، مارس 2022، ص 269.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

بموجب التنظيم، فطبقاً للمرسوم رقم 11-125 المؤرخ في 22/03/2011 المعدل والمتمم؛ تتم مراقبة المياه الموجهة للاستهلاك البشري مع معايير النوعية بواسطة تحاليل العينات المستخرجة على مستوى النقاط التالية:¹

✚ عدد خاص بالنسبة للمياه المزودة عن طريق شبكة توزيع عمومية؛

✚ نقطة استعمال بالنسبة للمياه المستخرجة من الملك العمومي الطبيعي للمياه بغرض صنع المشروبات الغازية والمثلجات أو تحضير كل أنواع المواد الغذائية وتوضيبيها وحفظها،

✚ طبقاً للتنظيم المعمول به بالنسبة للمياه المزودة عن طريق الصهاريج المتحركة. وتقع مراقبة مطابقة المياه حسب الحالة على:

✚ الهيئة المستغلة لكل أو جزء من الخدمة العمومية للتزويد بالماء الشروب؛

✚ صاحب رخصة أو امتياز استعمال الموارد المائية،

✚ صاحب رخصة التموين بالمياه الموجهة للاستهلاك البشري عن طريق الصهاريج المتحركة؛

✚ كل هيئات المراقبة المؤهلة قانوناً. في حالة ما يلاحظ أن المياه الموجهة للاستهلاك البشري لم تعد مطابقة للقيم

القصوى المحددة في هذا المرسوم، يتعين على الهيئة المستغلة أو صاحب الرخصة أو الامتياز توقيف توزيع المياه

وإبلاغ المستعملين عن هذا التوقيف. ولا يتم إعادة التوزيع إلا بعد التحقيق في أسباب عدم المطابقة واتخاذ

التدابير التصحيحية. لقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 10-26 المؤرخ في: 12/01/2010 الطرق والمواد

الكيميائية المستعملة في معالجة المياه الموجهة للاستهلاك البشري وكذا تصحيح مكوناتها وحددت قائمة المواد

الكيميائية المستعملة في المعالجة بموجب القرار الوزاري الصادر في: 30/03/2011؛² إضافة لذلك نصت

المادة 115 من قانون المياه على ضرورة إجراء تحاليل مراقبة نوعية الماء الموجه للاستهلاك البشري، على أن

يعلن وجوباً نتائج هذه التحاليل على الجمهور، وحدد المرسوم التنفيذي رقم 09-144 المؤرخ

في: 15/12/2009 طبيعة وطرق تحليل الماء الموجه للاستهلاك البشري،³ فطبقاً لهذا المرسوم يجب أن يحلل

الماء الموجه للاستهلاك البشري عن طريق اقتطاع عينات على مستوى منشآت وهياكل

- الإنتاج لاستباق أي تدهور في نوعيتها.

- المعالجة والتوصيل والتخزين والتوزيع أو الاستعمال للتأكد من مطابقتها مع معايير القابلية للشرب والنوعية المحددة

¹ - الجريدة الرسمية، عدد 18 معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 14_96، لجريدة رسمية، عدد 13.

² - الجريدة الرسمية، عدد 4 المؤرخة في: 21/08/2011.

³ - الماء الموجه للاستهلاك البشري، الجريدة الرسمية، عدد 38 المؤرخة في: 20/12/2009.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

قانونا ويجب أن تنجز تحاليل عينات المياه في حالها الخام والمعالجة من طرف مخابر معتمدة في حالة قيامها من طرف مستغل الخدمة العمومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب أو كل مستعمل للمياه المعالجة لصنع المشروبات الغازية والمثلجات أو لتحضير المواد الغذائية.

ثانيا: شروط التزويد بالماء الموجه للاستهلاك البشري من طريق الصهاريج المتحركة

يهدف التزويد بالماء الموجه للاستهلاك البشري عن طريق الصهاريج المتحركة ضمان التزويد بالماء، ولقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 08-195 المؤرخ في: 2008/07/06 شروط التزويد بالماء الموجه للاستهلاك البشري عن طريق الصهاريج المتحركة؛¹ وطبقا لهذا المرسوم يخضع تزويد الماء عن طريق الصهاريج إلى رخصة تمنح بموجب قرار من الوالي لمدة سنة قابلة للتجديد بعد توجيه طلب إلى الإدارة الولائية للموارد المائية يتضمن اسم ولقب وعنوان صاحب الطلب إضافة إلى تعيين نقطة استخراج الماء، ويرفق الطلب ببطاقة وصفية للصهريج المتحرك، تحدد لاسيما خصائصه التقنية المذكورة في المادة 11 من المرسوم، وكشف عن التحاليل الفيزيائية والكيميائية والبكتريولوجي للماء لكل نقطة استخراج يعده مخبر، مع شهادة طبية في الطب العام وأمراض الصدر لسائق الصهريج. تعطي الرخصة لصاحبها الحق في نقل وتوفير الماء الموجه للاستهلاك البشري في حدود إقليم الولاية، وتكون الرخصة شخصية وقابلة للفسخ وغير قابلة للتنازل عنها، كما لا يسمح له بنقل مواد أخرى لاسيما ماء غير صالح للشرب وكل إخلال بهذه الأحكام يترتب عليها التوقيف المؤقت للرخصة. أما فيما يتعلق بمراقبة الماء المزود عن طريق الصهاريج، فلقد حدد القرار الوزاري الصادر في: 2010/05/03 كفاءات إجراء ذلك.

وطبقا لهذا القرار تتم مراقبة الماء المزود عن طريق الصهاريج المتحركة من طرف إدارة الموارد المائية بالاتصال مع مصالح الولاية المعنية

على مستوى ملء الصهاريج ابتداء من نقطة الاقتطاع لمراقبة مطابقتها مع معايير الشرب والتنوعية.

في حنفية الاغتراف من الصهريج عند التزويد بالماء لمراقبة نسبة الكلور المترسب الذي يجب أن يتراوح ما بين 0.5مغال و1.0 مغال؛² تتم المراقبة كل ستة (06) أشهر تبعا لتاريخ منح رخصة التزويد بالماء الموجه

¹ - الجريدة الرسمية عدد 38 المؤرخة في: 2008/07/09.

² - راضية بودية، التدابير الوقائية لمكافحة الامراض المنقولة عن طريق المياه، مجلة الاجتهاد القضائي، مرجع سبق ذكره، ص 271.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

للاستهلاك البشري عن طريق الصهاريج المتحركة أو بتجديدها لمعاينة نوعية المياه أو قد تتم المراقبة بصفة مفاجئة لمراقبة نسبة الكلور المترسب.

ألزمت المادة 117 من قانون المياه على كل شخص يعمل في منشآت وهياكل استغلال الخدمة العمومية للمياه أن يخضع لمتابعة طبية حددت كميّات إجرائها بموجب المرسوم التنفيذي 09-392 المؤرخ في: 2009/11/24؛¹ بحيث لا يسمح للأشخاص المصابين بمرض يمكن أن ينتقل عن طريق المياه ممارسة الخدمة العمومية للمياه.

فبغرض الحفاظ على صحة المستعملين، يتعين على الهيئات التي تضمن استغلال نشاطات الخدمة العمومية للمياه إخضاع عمالها لمتابعة طبية تكميلية، ويعتبر العمال المعينون بالمتابعة الطبية، العمال الذين يمارسون نشاطا على مستوى منشآت وهياكل إنتاج المياه وتحويلها ومعالجتها وربطها وتخزينها وتوزيعها الموجهة للاستهلاك البشري والمعينون في مناصب عمل تشكل خطر عدوى على المياه. على أن تحدد قائمة مناصب العمل بقرار وزاري والمتمثل في القرار الصادر بتاريخ: 2011/03/30؛² يخضع العمال المعينون لمتابعة طبية يتم إجرائها مرة واحدة في كل ثلاثة (3) أشهر، وحالة الكشف عن مرض متنقل عبر المياه عند عامل يشغل منصبا معينا، يتم إعادة تعيينه مؤقتا في منصب آخر.

المطلب الثالث: مراقبة المياه الموجهة للسقي

نصت المادة 130 من قانون المياه " يمنع استعمال المياه القذرة غير المعالجة في السقي." وحالة مخالفة أحكام هذه المادة يعاقب المعني طبقا للمادة 179 من قانون المياه بالحبس أو بغرامة مالية، لقد نظم المشرع الجزائري من خلال المرسوم التنفيذي 07-149 المؤرخ في 2007/05/20 كميّات منح امتياز استعمال المياه القذرة المصفاة لأغراض السقي وكذا دفتر الشروط النموذجي المتعلق بها؛³ حيث يخضع استعمال المياه القذرة المصفاة لأغراض السقي لنظام الإمتياز.

أولا: تعريف المياه القذرة الصفات الموجهة للسقي

¹ - الجريدة الرسمية، عدد 70 المؤرخة في: 2009/11/29.

² - الجريدة الرسمية، عدد 47 المؤرخة في: 2011/08/21.

³ - الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في: 2007/05/23.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

عرفت المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 07-149 المياه القذرة المصفاة هي " كل المياه القذرة التي تكون نوعيتها، بعد المعالجة الملائمة في محطة أو حوض التصفية، مطابقة للمواصفات المحددة بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالموارد المائية، الصحة والفلاحة؛¹

ثانيا: إجراءات منع امتياز استعمال المياه القذرة المصفاة للسقي

يمنح الامتياز لكل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص، يقترح توزيع المياه القذرة المصفاة لأغراض السقي على المستعملين ويكون ذلك عن طريق إتباع مجموعة من الإجراءات تضمنها المرسوم 07-149 وتمثل فيما يلي:

✚ يوجه صاحب الطلب ملف طلب الامتياز في نسختين إلى الوالي المختص إقليميا، يتضمن الطلبية الأسماء والألقاب والعناوين بالنسبة للأشخاص المعنويين أو المقرر الاجتماعي. فيما يخص الأشخاص المعنويين، وينبغي أن يكون الطلب مصحوبا بمذكرة تقنية تتضمن الوثائق والمعلومات المنصوص عليها في المادة 06 من المرسوم السابق الذكر؛

✚ تقوم مصالح الري للولاية بإجراء دراسة تقنية الطلب الامتياز بالتشاور مع مصالح الفلاحة والصحة، وحماية البيئة مع جمع آراء المجالس الشعبية البلدية المعنية؛

✚ يتخذ قرار منح امتياز استعمال المياه القذرة المصفاة لأغراض السقي من الوالي المختص إقليميا، وعندما تكون الأراضي الموجهة للسقي على إقليم أكثر من ولاية يمنح الامتياز بقرار من الوزير المكلف بالموارد المائية؛

✚ يجب أن يتضمن قرار الامتياز الإشارات المنصوص عليها في المادة 09 من المرسوم السابق الذكر؛

✚ في حالة رفض طلب الامتياز، تبلغ السلطة المختصة قرارها المبرر إلى صاحب الطلب،² و هذه الحالة يجوز لصاحب الطلب تقديم طعنا في أجل لا يتجاوز الشهر ابتداء من تاريخ تبليغ الرفض، مع تقديم عناصر معلومات جديدة أو تبرير لدعم طلبه؛

✚ يمكن تعديل الامتياز أو تقليصه أو إبطاله في كل وقت، وذلك في حالة عدم احترام بنود دفتر الشروط أو من أجل المنفعة العامة.

¹ - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 2012/01/02 يحدد خصائص المياه القذرة والمصفاة المستعملة لأغراض السقي، جريدة رسمية عدد 41 المؤرخة في: 2012/07/25.

² - راضية بودية، التدابير الوقائية لمكافحة الأمراض المنقولة عن طريق المياه، مجلة الاجتهاد القضائي، مرجع سبق ذكره، ص، ص272_273.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

✚ يجب على صاحب الامتياز دفع الأتاوى المحددة بموجب قانون المالية.

ثالثا: والوقاية من المخاطر المرتبطة باستعمال المياه القذرة المصفاة:

تضمن المرسوم رقم 07-149 مجموعة من التدابير الخاصة بالوقاية من المخاطر المرتبطة باستعمال المياه القذرة المصفاة، تتمثل هذه التدابير فيما يلي:

✚ يمنع سقي مزروعات البقول التي تستهلك منتجاتها نيئة بالمياه القذرة المصفاة- يجب ألا تحتوي قطع الأراضي

الموجهة للسقي بالمياه القذرة المصفاة على المزروعات غير تلك المحددة في القائمة المذكورة في القرار الوزاري

المشترك المؤرخ في 02/01/2012؛¹

✚ يسمح السقي بالمياه القذرة المصفاة بشرط التوقف عن السقي أسبوعين على الأقل قبلا لجني؛

✚ لا تجمع الفواكه التي تسقط على التربة وينبغي إتلافها أو نقلها إلى المفرغة العمومية؛

✚ يمنع سقي الأشجار المثمرة عن طريق الرش أو أي نظام آخر يجعل المياه القذرة تلامس الفواكه؛

✚ يمنع أي توصيل بقناة ناقلة للماء للشروب؛

✚ يجب أن تبعد قطع الأراضي المسقية بالمياه القذرة المصفاة بأكثر من 100م عن الطرق والسكنات والآبار

السطحية والمنشآت الأخرى الموجهة للتزويد بالماء للشروب.

رابعا: الرقابة الصحية

يجب على المتدخلين كل فيما يخصه اتخاذ الإجراءات الضرورية خلال تنفيذ الامتياز بحيث:

✚ تدارك مخاطر تلوث مياه الطبقات المائية الجوفية؛

✚ تدارك مخاطر تلوث المنتجات الفلاحية؛

✚ لا يكون السقي بالمياه القذرة المصفاة سببا لترسب المياه والروائح الكريهة ومأوى للجراثيم البرقية.

✚ يجب أن تكون نوعية المياه المصفاة موضوع مراقبة منتظمة من صاحب الامتياز والمستغل الفلاحي ومسير

الحطة أو حوض التصفية والمديريات الولائية للري والصحة والتجارة والفلاحة كل في حدود اختصاصاته

حسب ما يلي:

1- مصالح الري الولائية: يجب عليها وضع جهاز متابعة ومراقبة¹

¹- الجريدة الرسمية، عدد41، المؤرخة في: 25/07/2012.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

✚ نوعية المياه القذرة المصفاة الموجهة للسقي؛

✚ تطور نوعية مياه الطبقة الجوفية؛

✚ حالة منشآت تخزين وتوزيع المياه القذرة المصفاة.

2- مصالح الصحة الولاية:

✚ ضمان المراقبة المنتظمة الصحة المستخدمين المعنيين للسقي بالمياه القذرة المصفاة.

3- مصالح الفلاحة للولاية:

✚ مراقبة الصحة النباتية للمزروعات المسقية بالمياه القذرة المصفاة.

✚ تطور خصائص التربة المسقية بالمياه القذرة المصفاة.

4- مصالح التجارة للولاية:

✚ يجب على مصالح التجارة للولاية ضمان المراقبة البيولوجية والفيزيوكيميائية للمنتجات الفلاحية المسقية بالمياه

القذرة المصفاة؛

المطلب الثالث: أثر الأمن المائي على النظافة

النظافة من الامور الاساسية التي يجب ممارستها يوميا للحفاظ على هيئة الجسم وصحته وشكله وترتيبه، وقد اهم الله تعالى المخلوقات ريقة تنظيفها لنفسها، لأن النظافة مهمة جدا لاستمرار الحياة دون مشكلات بيئية وصحية وغير ذلك، حتى ان النظافة اصبحت معيار لرقى الامم، ولا يمكن التكلم على النظافة دون التكلم على المياه لأنها شرط اساسي لتحقيق النظافة.

أولا: أثر الأمن المائي على النظافة الشخصية

يعد جسم الانسان مكانا من الممكن ان تتكاثر فيه الجراثيم والطفيليات لتسبب له فيما بعد امراضا كثيرة ومن ابرز العادات الصحية للمحافظة على النظافة الشخصية ما يلي:

¹-راضية بودية، التدابير الوقائية لمكافحة الامراض المنقولة عن طريق المياه، مجلة الاجتهاد القضائي، مرجع سبق ذكره، ص274.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

✚ الإغتسال يوميا قدر الامكان، وعندما لا يكون ممكنا سواء لنقص في المياه أو لظروف معينة، كالخروج في رحلة تخييم فان السباحة او غسل الجسم بإسفنجة رطبة او قماش مبلل بالماء يفي بالغرض، وبشكل عام يجب الاغتسال 3 مرات اسبوعيا على الاقل؛

✚ تنظيف الأسنان باستمرار، وبمعدل مرة واحدة يوميا على الاقل، حيث يفضل غسل الأسنان بعد تناول كل وجبة لتجنب احتمالية الاصابة بأمراض اللثة والتسوس؛

✚ الحرص على تنظيف اليدين قبل تناول الطعام وبعده، وبعد استخدام المراض، وخلال ممارسة الانشطة اليومية كاللعب والعمل؛

✚ تطهير الجسم بالمياه للقيام بالفرائض والعبادات مثل: الاغتسال والتوضؤ للصلاة.

ثانيا: اثر الامن المائي على نظافة المنازل

يعتبر الماء عامل اساسي في تنظيف المنازل وتظهر اهميته في ما يلي:¹

✚ غسيل وتلميع الأرضية وتنظيف الجدران؛

✚ تنظيف المطبخ وغسيل الصحون؛

✚ تنظيف الحمام؛

✚ غسيل الملابس.

ثالثا: أثر الأمن المائي على نظافة المرافق العمومية

لا تنعكس نظافة الفرد على نفسه وبيته فقط انما تتعداهما لاهتمامه بنظافة المرافق العمومية والمؤسسات

والشوارع في وطنه، ويلعب الماء دورا اساسيا في هذه العملية كما يلي:

✚ نظافة الشارع من خلال غسيل الارصفة والطرق.

✚ رش الشوارع بمبيدات الحشرات.

✚ تنظيف اماكن وضع القمامة وتعقيمها.

¹خفلا من موقع الكتروني: mawdoo3.com بتاريخ:2022/06/12 على الساعة:18:00.

الفصل الثاني: أثر الأمن المائي على تحديات التنمية المحلية.....

خلاصة :

من خلال ما سبق طرحه في هذا الفصل تم التطرق إلى دراسة الأمن المائي وأثره على تحديات التنمية المحلية ببعديها من خلال طرح العلاقة بين الأمن المائي والأمن الغذائي ذلك أن الزراعة تستهلك 80% من المياه فلا يمكن تحقيق أمن غذائي دون أمن مائي، ويكتسب موضوع المياه والأمن المائي كمحدد للأمن الغذائي أهمية خاصة في الجزائر نظرا لموقعها الجغرافي ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة والتي تتسم بندرة الموارد المائية بصفة عامة، والعلاقة بين الأمن المائي والصحة والنظافة، مع تقديم التدابير القانونية للوقاية من الأمراض المنتقلة عن طريق المياه.



الفصل الثالث:

الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية

سوق أهراس

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل تحديد الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية لهذا الموضوع قصد ترتيب المعلومات من أجل تشريح الواقع و بلوغ الحقائق والنتائج على مستوى بلدية سوق أهراس، وقد اعتمدنا في دراستنا الميدانية على الدراسة الإحصائية وذلك من خلال الاستناد على الاستبيان لقياس آراء العمال المستجوبين على مستوى بلدية سوق أهراس وقد مرت هذه الدراسة بالمراحل المبينة في المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف ببلدية سوق أهراس؛

المبحث الثاني: مجتمع وعينة الدراسة؛

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

المبحث الأول: التعريف ببلدية سوق أهراس

المطلب الأول: بطاقة تقنية لبلدية سوق أهراس

أولاً: تعريف البلدية

هي الجماعة الإقليمية التابعة للدولة ومكان لممارسة المواطنة و تشكل اطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية و تساهم مع الدولة بصفة خاصة في ادارة و تهيئة الاقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الامن و كذا الحفاظ على الاطار المعيشي للمواطن و تحسينه.

✚ تاريخ النشأة 15 سبتمبر 1858.

أول رئيس مجلس شعبي بلدي بعد الإستقلال للسيد :نوري عبد الكريم (1962) أما رئيس المجلس الحالي هو السيد سكمال مبارك.

ثانياً: المهام الأساسية للبلدية

✚ السهر على تنفيذ البرامج التنموية للبلدية المستمد من برنامج رئيس الجمهورية ما يتماشى و احتياجات المواطنين.

✚ تهيئة و تحسين المحيط المعيشي للمواطنين و السهر على راحتهم و أمنهم؛

✚ انشاء و صيانة الطرقات و تنظيم ضبطيتها عبر إقليمها؛

✚ تسيير املاك البلدية الادارية و المهنية و التجارية؛

✚ السهر على نظافة المحيط و المناطق العمرانية و الساحات و الطرقات؛

✚ اتخاذ الاحتياطات و التدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة و المعدية؛

✚ منع تشرد الحيوانات المؤذية و الضارة؛¹

✚ السهر على حماية التراث التاريخي و الثقافي و رموز الثورة التحريرية؛

✚ السهر على نظافة المحيط و المناطق العمرانية و الساحات و الطرقات؛

✚ اتخاذ الاحتياطات و التدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة و المعدية؛

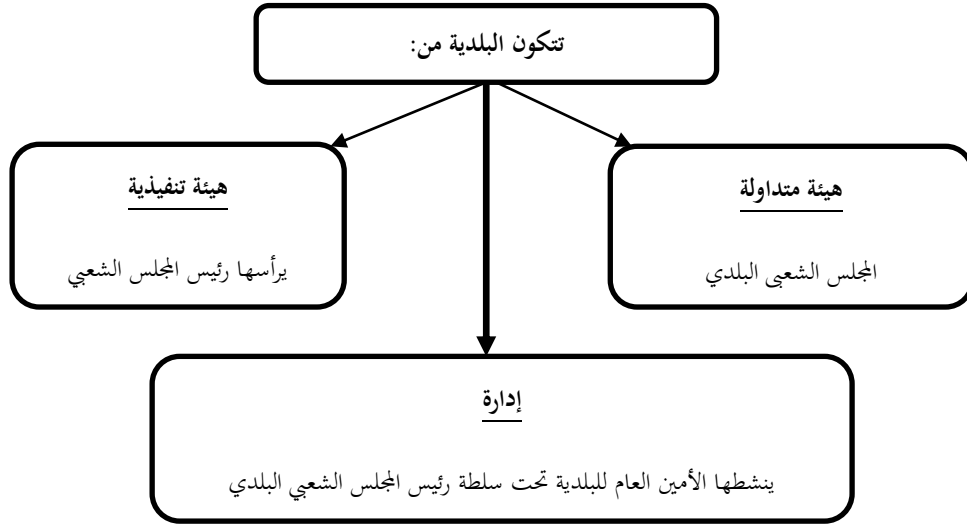
✚ منع تشرد الحيوانات المؤذية و الضارة؛

✚ التأكد من سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع.

¹ وثائق الكترونية تم الحصول عليها من بلدية سوق أهراس بتاريخ: 2022_05_09

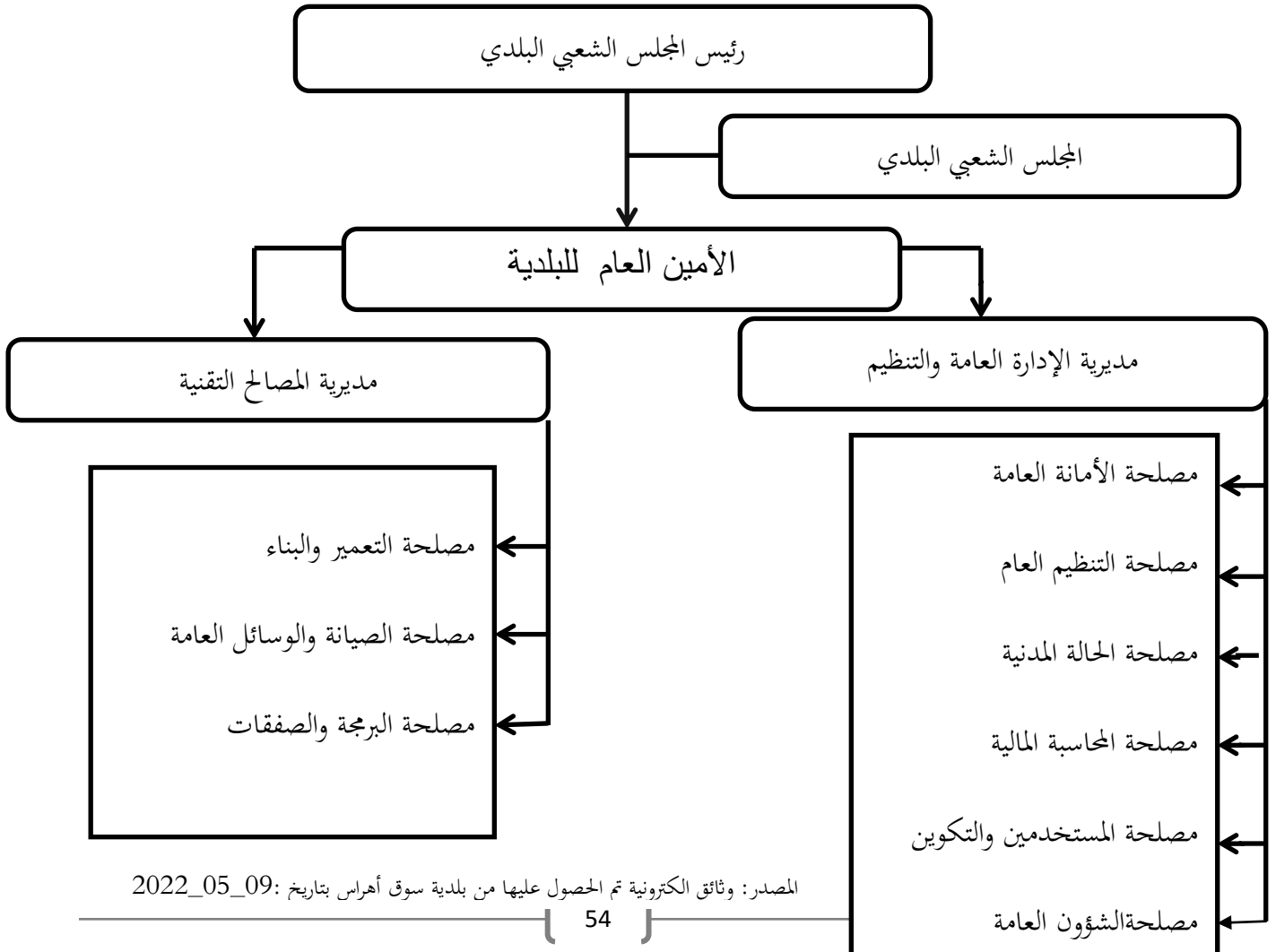
الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

شكل رقم (01): هيكل بلدية سوق أهراس



المصدر: وثائق الكترونية تم الحصول عليها من بلدية سوق أهراس بتاريخ 2022_05_09

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبلدية سوق أهراس



المصدر: وثائق الكترونية تم الحصول عليها من بلدية سوق أهراس بتاريخ: 2022_05_09

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

تتكون المصالح الإدارية والتقنية لبلدية سوق أهراس من المصالح الفرعية التالية:¹
تتكون من:

1_ مصلحة الأمانة العامة للبلدية من 03 مكاتب:

مكتب المجلس الشعبي البلدي؛

مكتب البريد و التوثيق؛

مكتب المنازعات.

○ تتمحور مهام المصلحة كآآتي :

جمع الوثائق القانونية التنظيمية واستغلالها ووضعها في متناول مصالح البلدية؛

تنسيق العلاقات مع مختلف المصالح الخارجية؛

تولي العلاقات مع وسائل الإعلام والجهات الرسمية؛

متابعة شكاوى وتظلمات المواطنين.

2_ مصلحة التنظيم العام

تتكون من 03 مكاتب :

مكتب التنظيم العام؛

مكتب الإنتخابات و السكان؛

مكتب النظافة و الوقاية.

○ تتمحور مهام المصلحة كآآتي :

تنظيم الأسواق وحركة المرور و رسم خريطة النقل الحضري داخل المدينة؛

حساء وضبط مختلف الجمعيات؛

تنظيم التظاهرات الوطنية؛

تحضير العمليات الانتخابية (الوسائل المادية والبشرية).

3_ مصلحة الحالة المدنية

تتكون من مكنتين :

مكتب الخدمة الوطنية و الإحصائيات؛

مكتب الحالة المدنية.

¹ - : وثائق الكترونية تم الحصول عليها من بلدية سوق أهراس بتاريخ: 2022_05_09

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

- تتمحور مهام المصلحة كالاتي :
- ✚ إعداد سجلات الحالة المدنية بكل أنواعها؛
- ✚ إعداد الوثائق الخاصة بالحالة المدنية؛
- ✚ إحصاء المواليد والزواج والوفيات دوريا؛
- ✚ تسجيل الأحكام المتعلقة بالحالة المدنية والتصريحات على الهامش؛
- ✚ استخراج الوثائق؛
- ✚ إعداد الجدول السنوي لإحصاء شباب الخدمة الوطنية؛
- ✚ إعداد شهادات التسجيل والإحصاء..

4_ مصلحة المحاسبة و المالية

تتكون من 03 مكاتب :¹

- ✚ مكتب ممتلكات البلدية؛
 - ✚ مكتب الميزانية للنفقات و المداخيل؛
 - ✚ مكتب المحاسبة و العمليات المالية.
- تتمحور مهام المصلحة كالاتي :
- ✚ إعداد الميزانيات والحسابات و متابعة المخططات البلدية للتنمية؛
 - ✚ حساب أجور ومرتبات المستخدمين؛
 - ✚ إعداد حولات التحصيل والدفع و مسك دفاتر الإلتزامات والنفقات والمداخيل؛
 - ✚ تحضير الوضعية المالية للبرامج و تسديد النفقات القانونية؛
 - ✚ تسيير ممتلكات البلدية. ضبط قائمة المقابر، خزانات المياه، المدارس القرآنية... إلخ ومتابعة سيرها و تنظيم المزايدات.

5_ مصلحة المستخدمين و التكوين

تضم 03 مكاتب :

- ✚ مكتب المستخدمين الإداريين؛
 - ✚ مكتب المستخدمين التقنيين؛
 - ✚ مكتب التكوين و الإمتحانات و التقاعد.
- تتمحور مهام المصلحة كالاتي :

¹-وثائق الكترونية تم الحصول عليها من بلدية سوق أهراس بتاريخ: 2022_05_09.

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

- متابعة الحياة المهنية للمستخدمين (ترقية، إدماج، حركات بين المصالح... إلخ)؛
- متابعة الإجراءات التأديبية؛
- إعلام المستخدمين بالنصوص المتعلقة بتسيير حياتهم المهنية؛
- العمل على إعداد رزنامة تكوين المستخدمين وصورات تحسين مستوياتهم؛
- تحضير المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية وتنفيذه؛
- السهر على تنظيم المسابقات على أساس الشهادات والاختبارات؛
- عملية التوظيف ابتداء من الإشهار وصولاً إلى الإعلان عن النتائج النهائية.

6_ مصلحة الشؤون العامة

تتكون من مكاتبين¹:

- مكتب الشؤون العامة؛
- مكتب النشاطات الثقافية للشبيبة و الرياضة.
- تتمحور مهام المصلحة كالاتي :
- إحصاء الفئات الاجتماعية (مكفوفين، عجرة، شيوخ، ذوي العاهات).
- ضبط قائمة المحتاجين؛
- ضبط قائمة أصحاب الدخل الضعيف؛
- إعداد شهادة الكفالة والحضانة والانفصال عن الوالدين؛
- إنشاء ومتابعة لجنة التحقيقات الاجتماعية؛
- متابعة ملف الشبكة الاجتماعية و عقود ما قبل التشغيل؛
- إحصاء المستفيدين من المنحة التضامنية الجزافية؛
- تنظيم ملف قفة رمضان و المساعدات الاجتماعية.

7_ مصلحة التعمير و البناء

تضم 03 مكاتب :

- مكتب التخطيط و التعمير؛
- مكتب الدراسات و المتابعة.
- تتمحور مهام المصلحة كالاتي :

¹: وثائق الكترونية تم الحصول عليها من بلدية سوق أهراس بتاريخ: 2022_05_09

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

- ✚ منح رخص البناء ورخص الهدم ورخص التجزئة ورخص التهيئة؛
- ✚ مراقبة مطابقة المشاريع لمخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير؛
- ✚ تسليم شهادات المطابقة وشهادات نسب تقدم الأشغال؛
- ✚ الدراسات التقنية وتنفيذ مشاريع البلدية ومتابعتها؛
- ✚ متابعة وضعيات المقاولين الحائزين على الصفقات؛
- ✚ إعداد المقاولين للوفاء بالتزاماتهم.

7_ مصلحة البرمجة و الصفقات المتابعة

تتكون من مكاتبين¹:

✚ مكتب البرمجة؛

✚ مكتب الصفقات.

○ تتمحور مهام المصلحة كالاتي :

- ✚ إبرام الصفقات والعقود وتنفيذها؛
- ✚ تنظيم المناقصات والعقود وتنفيذها؛
- ✚ إعداد الحالات المالية والمادية لجميع المشاريع؛
- ✚ ضمان أمانة لجان فتح وتقييم العروض، وكذلك الصفقات العمومية؛
- ✚ متابعة وضعيات المقاولين الحائزين على الصفقات؛
- ✚ متابعة كل عمليات الإنجاز الجديدة من تسجيل المشروع إلى غاية غلقه.

8_ مصلحة الصيانة و الوسائل العامة

تعد هذه المصلحة القلب النابض للبلدية.

تضم 03 مكاتب

✚ مكتب النظافة و التطهير و صيانة المساحات الخضراء؛

✚ مكتب الحضيرة و الورشات؛

✚ مكتب صيانة الشبكات المختلفة و المرافق العمومية و الممتلكات.

○ تتمحور مهام المصلحة كالاتي :

- ✚ تنفيذ مشاريع البلدية وانجازها؛
- ✚ تولي الترميمات الضرورية على جميع ممتلكات البلدية؛

¹: وثائق الكترونية تم الحصول عليها من بلدية سوق أهراس بتاريخ: 2022_05_09

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

مباشرة جميع عمليات صيانة الشبكات (الطرق، التطهير، المياه، الأرصفة)؛

صيانة شبكة صرف المياه القدرة، صيانة شبكة تصريف مياه الأمطار؛

مباشرة كل عمل من شأنه الوقاية من الأمراض؛

التسيق مع لجان الأحياء في عمليات تنظيف المحيط؛

إعداد الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالنظافة.

المطلب الثاني: أهم إنجازات بلدية سوق أهراس فيما يخص التنمية المحلية للسنوات 2019_2021_2021

من بين أهم الإنجازات التي قامت بها بلدية سوق أهراس فيما يخص التنمية المحلية ما يلي:¹

أشغال الترميم بقاعة العلاج بحي ابن رشد بلدية سوق أهراس المسجلة في: 2019/10/24 بغطاء مالي

يقدر ب: 2587000 دج؛

توسيع شبكة المياه الصالحة لشرب لحي ملعب الصيودة بلدية سوق أهراس في: 2021/08/01 بغطاء مالي

يقدر ب: 2913000 دج؛

أشغال تهيئة محل إلى قاعة علاج بحي RHP 300 غلوسي بلدية سوق أهراس المسجلة في

2019/12/16 بمبلغ مالي قدره: 3111000 دج؛

أشغال ربط شبكة التطهير بحي حمه لولو الجهة السفلية بلدية سوق أهراس المسجلة في 2021/01/18 بمبلغ

مالي يقدر ب: 1576000 دج؛

توسيع شبكة الصرف الصحي لحي ملعب الصيودة بلدية سوق أهراس المسجلة في 2021/08/01 بغطاء

مالي قدره: 8420000 دج؛

إعادة الاعتبار لشبكة تزويد المياه الصالحة للشرب لحي برال صالح بلدية سوق أهراس المسجلة في

2021/04/18 بغطاء مالي قدره: 1538000 دج؛

تنقية وتنظيف مجرى واد لكحل بمشتى واد لكحل 2022/04/19 بغطاء مالي يقدر ب: 5712000

دج؛

مشروع التزويد بالمياه الصالحة لشرب بمشتى فح عيشة سنة 2022 لازال في طريق الإنجاز؛

¹ -مقابلة تم القيام بها مع السيد عبد المجيد عبد الصمد، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، بتاريخ: 10 ماي 2022، على الساعة 14:00.

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

- ✚ مبالغ مخصصة ليوان الردم التقني _ نظافة _ قدره 4600000 دج¹؛
- ✚ المبلغ المخصص للمؤسسة العمومية المكلفة بالنظافة والتحسين الحضري يقدر ب: 1020000 دج؛
- ✚ المبلغ المخصص للتطهير وإبادة الحشرات 1500000 دج؛
- ✚ بالإضافة للمتعاملين الخواص الذين يقومون بتطهير الشوارع وقت جائحة كورونا قدر المبلغ ب: 4600000 دج سنة 2020 و 1600000 دج سنة 2021؛
- تم تخصيص برنامج قطاعي للتنمية على مستوى الولاية يتضمن عدة مشاريع نذكر منها:²
 - ✚ رفع قدرة التخزين على مستوى الولاية إلى غاية 20000م³ وذلك بإنجاز عدة خزانات للمياه ذات سعة 2000م³، 1000م³، 500م³، على مستوى جميع بلديات الولاية بغلاف مالي يقدر ب: 40 مليار سنتيم بالإضافة إلى عدة عمليات تتعلق بإعادة الاعتبار لشبكات التوزيع على مستوى مختلف البلديات التابعة للولاية للقضاء على التسربات المائية، وتحديد القنوات المختلفة بأقطار تتجاوب ومتطلبات المواطنين من هذا العنصر الحيوي (الماء الشروب)، إضافة إلى ذلك إنجاز عدة آبار ارتوازية وذلك لتحسين وتوفير كميات معتبرة من المياه الصالحة للشرب عبر جميع التجمعات السكنية والمشاتي ومراكز البلديات، حيث أصبحت التقديرات اليومية حوالي 120 لتر يومي لكل مواطن.
 - ✚ إنجاز عدة محطات لضخ المياه انطلاقا من ربط الآبار وذلك لتموين المناطق الحدودية للولاية بغلاف مالي قدره 40 مليون سنتيم؛

المبحث الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

اشتمل مجتمع الدراسة على عمال بلدية سوق أهراس وبما أن هذه الجماعة المحلية تشتمل على شرائح مختلفة، فقد قررنا الاعتماد على عينة تتكون من 30 عاملم اختيارهم بطريقة ميسرة، وقد اعتمدنا في دراستنا على توزيع 30 استبيان على العمال محل الدراسة بغرض جمع المعلومات، وبعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان تم توزيعه على عينة الدراسة وقد تم استرجاع 30 استبيان كامل تم اعتمادها في تحليل النتائج وتفسيرها.

¹ _مقابلة تمت في مكتب محاسبة البلدية بتاريخ: 2022/05/09 على الساعة 11:00.

² _مقابلة تم التطرق إليها مع السيد عقون بولعرا، مصلحة التزويد للمياه الصالحة للشرب، بتاريخ 2022/04/27 على الساعة 11:00.

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

المطلب الثاني: تكوين العينة

الفرع الأول: مواصفات العينة

إن طريقة اختيار العينة من أهم المراحل والخطوات التي ينبغي إتباعها في الدراسات لأن صيغة الموضوع هي التي تحدد نوع أدوات الدراسة المعتمدة، ولهذا الغرض اعتمدنا في دراستنا على العينة القصدية والتي اخترناها عن قصد بهدف تحقيق أهداف دراستنا بشكل أفضل، وعليه فقد تم اتقاء عناصر العينة الملائمة، والتي تعكس القدرة على توفير المعلومات للإجابة على إشكالية البحث، ومن أهم الأسباب التي أدت بنا لاختيار هذه العينة دون سواها نذكر ربح الوقت، القدرة على إعطاء معلومات وأدلة كافية عن طبيعة مجتمع الدراسة، وكذلك ضمان الاحتكاك بالعمال ذات الصلة بأعمال البلدية.

الفرع الثاني: أداة الدراسة (الاستبيان)

بعد اختيارنا لعينة البحث كان لا بد من توزيع الاستمارات للتمكن من الحصول على معلومات لاختبار الفرضية، حيث يرى بعض الباحثين أن الاستبيان هي مجموعة من الأسئلة المقننة المغلقة أو المفتوحة التي توجه إلى المستجوبين من أجل الحصول على بيانات ومعلومات معينة، اتجاه معين أو موقف معين، ويعرف أيضا على أنه تقنية يستعملها الباحث للاتصال بالمبحوث بغرض جمع المعلومات الأساسية التي تتعلق بموضوع البحث أو مجموعة أسئلة لها اتصال مباشر في فرضيات الدراسة.

كما يسمح الاستبيان أيضا بالاستنتاج الإحصائي الذي يساعد على التحقق من الفرضيات الموضوعية والمدعمة بمعطيات كمية، وعليه شكلنا استمارة البحث من عبارات عددها 25 عبارة كانت موجهة إلى عمال بلدية سوق أهراس، وكان الهدف الرئيسي من الاستبيان هو التأكد من وجود علاقة بين المتغير المستقل (الأمن المائي) والمتغير التابع (التنمية المحلية)، وكذلك دراسة التأثير المترتب عن مدى تأثير الأمن المائي على التنمية الحلية في ولاية سوق أهراس، ولهذا الغرض تم بناء الاستبيان انطلاقا من 3 محاور أساسية هي:

■ المحور الأول: البيانات الشخصية

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

ويشتمل هذا المحور على 6 أبعاد موزعة على: الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الحالة الاجتماعية، المركز الوظيفي، والخبرة المهنية.

■ المحور الثاني: الأمن المائي

يحتوي هذا المحور على 11 عبارة تغطي مفهوم الأمن المائي، أهم المصادر المائية، وأهمية المورد المائي.

■ المحور الثالث: الأمن المائي وأثره على تحديات التنمية المحلية

يتكون من بعدين أساسيين هما: علاقة الأمن المائي بالأمن الغذائي والذي يتكون من 6 عبارات، وعلاقة الأمن المائي بالنظافة والصحة ويتكون من 8 عبارات.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

يشير هذا المبحث إلى عرض بيانات الدراسة المتحصل عليها من العينة والتحليل الوصفي لها، وذلك بتطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي (تمثيلات بيانية، التكرار، النسب المئوية، مقياس النزعة المركزية) بهدف التعرف على خصائص عينة الدراسة وكذا قياس أثر الأمن المائي على التنمية المحلية في بلدية سوق أهراس.

المطلب الأول: ثبات الاستبيان

الفرع الأول: مفهوم ثبات أداة القياس

قبل إجراء البحوث واختيار الفرضيات لابد من التأكد من موثوقية أداة القياس المستخدمة من خلال درجة ثبات أداة القياس، وقد اعتمدنا على الثبات الداخلي في مجال قياس أداة الاستجواب (الاستبيان):¹

أولاً: الثبات الداخلي

ويقصد بالثبات الداخلي مدى اتصاف عبارات القياس بالتناسق الداخلي، وهناك عدة مقاييس لاختبار الثبات الداخلي للأداة أهمها معامل ألفا كرونباخ

¹ _محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss، دار النشر والتوزيع، الأردن/عمان، 2008، ص297.

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

2 - معامل ألفا كرونباخ:

تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان،¹ فأداة القياس تتمتع بالثبات إذا كانت تقيس سمة محددة قياساً يتصف بالصدق والاتساق، ولقد وردت في الاستبيان المعد لقياس أثر الأمن المائي على التنمية المحلية قيمة عالية لمعامل ألفا كرونباخ كما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم (01): معامل ألفا كرونباخ

عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
25	0.802

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

نستنتج من المخرجات السابقة أن قيمة معامل ألفا كرونباخ قد بلغت (0.802) مما يدل على أن درجة الاتساق الداخلي لإجابات المستجوبين قوية لأنها أكبر من (0.60).

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية

تضمنت الدراسة في هذا المطلب تحليل وصفي للبيانات الشخصية للمبحوثين من حيث: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة العائلية، المهنة، الخبرة المهنية، ومن خلال المعلومات المتحصل عليها يمكننا القول بأن أفراد العينة المختارة تتميز بالصفات الشخصية التالية:

1-الجنس :

جدول رقم (2) توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الفئة	التكرار	(النسبة %)
الذكور	15	50

¹ محفوض جودة، نفس المرجع السابق، ص 298.

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

50	15	الإناث
----	----	--------

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

نلاحظ من الجدول أعلاه إن عدد الإناث بلغ (15) بنسبة قدرت بـ: (50%) من أصل مجموع أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ عدد الذكور أيضا (15) بنسبة (50%) أي أن عدد الذكور يساوي عدد الإناث وهذا دليل على أن العمال في المؤسسة مزيج بين الإناث والذكور.

شكل رقم(03): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

2-العمر:

جدول رقم(3): يوضح توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

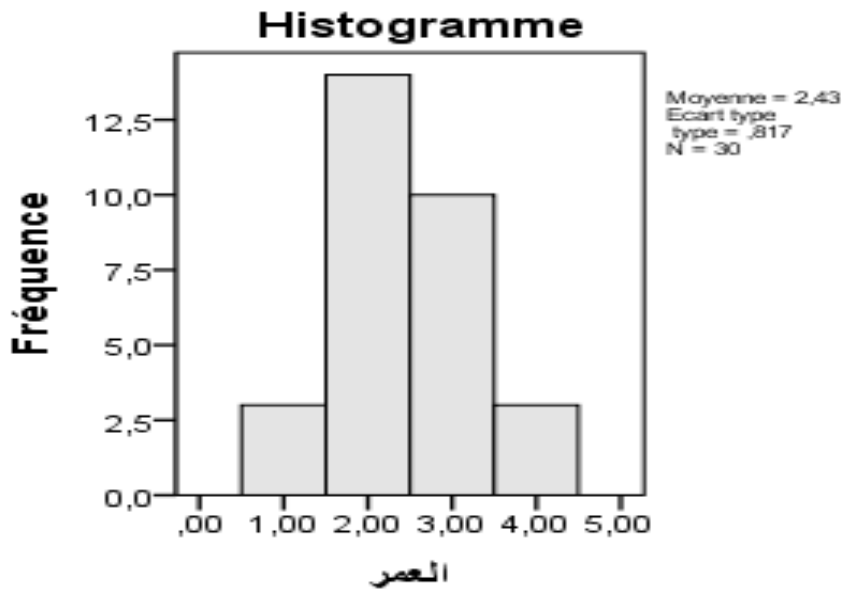
النسبة (%)	التكرار	الفئة
10,0	3	أقل من 30 سنة

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

46,7	14	من 30 إلى 39 سنة
33,3	10	من 40 إلى 49 سنة
10,0	3	من 50 إلى 59 سنة
0	0	أكثر من 60 سنة
100	30	المجموع

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

شكل رقم(04): التوزيع العمري لفئة المستجوبين



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

-التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر أعلى نسبة في الفئات العمرية كانت الفئة (من 30 إلى 39 سنة) حيث بلغ عدد الأفراد في هذه الفئة (46.7%)، كما يوضح الجدول أن الفئة العمرية (40 إلى 49 سنة) جاءت في المرتبة الثانية بنسبة مئوية قدرت ب(33.3%) وأما الفئات (أقل من 30 سنة) (ومن 50 إلى 59 سنة) جاءت في المراتب الأخيرة بنسبة مئوية قدرت ب(10%)، وتمثل الفئتان العمريتان

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

من (30 إلى 39 سنة) ومن (40 إلى 49 سنة) فتي العطاء المعرفي والعملي بحيث تتمازان بالقدرة على تزويد الجماعة المحلية بالكفاءات من المعرفة وتقديم خدمات أكثر من غيرها من الفئات الأخرى محل الدراسة.

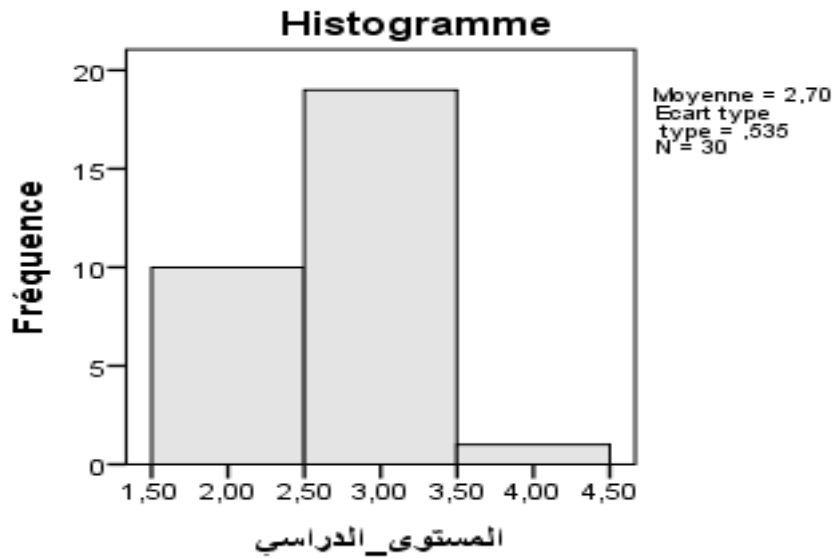
3- المستوى التعليمي:

جدول رقم: (4) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المتغير	التكرار	النسبة (%)
متوسط	0	0
ثانوي	10	33.3
جامعي	19	63.3
دراسات عليا	01	3.4
المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

الشكل رقم (05): يوضح توزيع الأفراد حسب المستوى الدراسي



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

- التحليل:

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) وجود (10) عمال ذوي مستوى ثانوي ووجود (19) عامل ذوي مستوى جامعي وعامل واحد ذو مستوى دراسات عليا وهي أدنى نسبة حيث بلغت نسبة (3.4%)، وهذا راجع للمستوى الإداري في الجماعة المحلية التي لا تحتاج إلى توظيف عمال ذوي شهادات عليا في المناصب الإدارية.

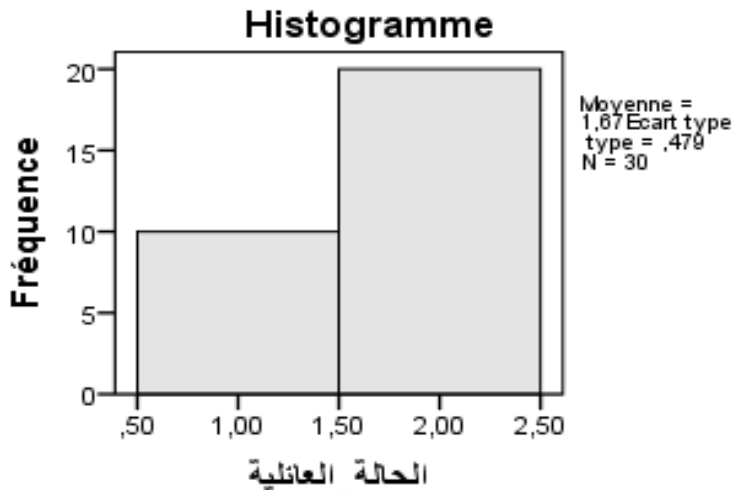
4- الحالة العائلية :

جدول (5) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغير الحالة العائلية

المتغير	التكرار	النسبة (%)
أعزب	10	33.3
متزوج	20	66.7
المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

شكل رقم (06): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة العائلية



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

-التحليل:

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

نلاحظ من خلال الجدول رقم(5) أن نسبة أفراد العينة المتزوجين أكبر من نسبة الأفراد غير المتزوجين حيث بلغت نسبتهم (66.7%)، ويرجع ذلك إلى أن بلدية سوق أهراس يراعى فيها الاستقرار الاجتماعي للفرد العامل سواء في عملية توظيفه أو بعدها.

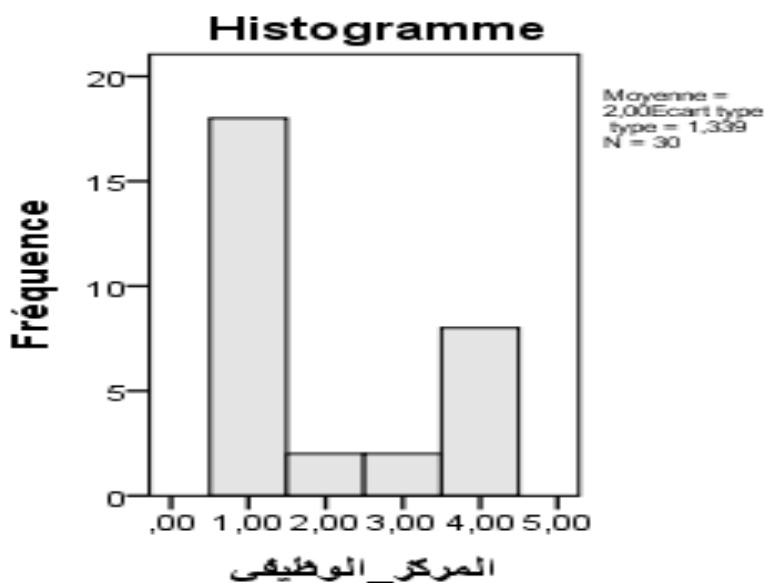
5-المركز الوظيفي:

جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي

المتغير	التكرار	النسبة (%)
عون	18	60
رئيس مصلحة	2	6.7
مدير عام	2	6.7
أخرى	8	26.7
المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 22 spss

شكل رقم(07): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 22 spss

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

-التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي حيث بلغ الأعوان 18 فرد بنسبة مئوية بلغت (60%) تليها وظائف أخرى (8) أفراد بنسبة (26.7%) ويليها مدير عام (2) من الأفراد ورئيس مصلحة (2) من الأفراد بنسبة (6.7%) لكل منهما

وهذا راجع لطبيعة مهام بلدية سوق أهراس والتي تركز بالأساس على فئة الأعوان لضمان السيورة العادية للنشاط، بالموازاة مع الطابع التسيري لفئة المسيرين والذين قدر عددهم ب: 18 فرد.

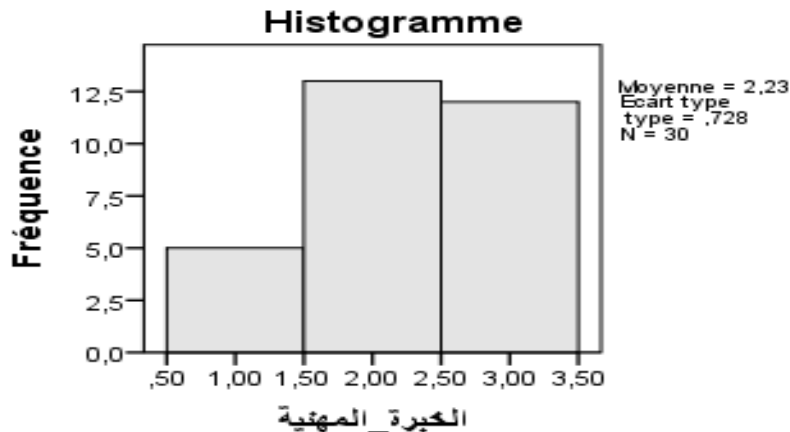
6-الخبرة المهنية :

جدول رقم:(7) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

المتغير	التكرار	النسبة (%)
اقل من 5 سنوات	5	16.7
من 5 إلى 10 سنوات	13	43.3
أكثر من 10 سنوات	12	40
المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

الشكل رقم(08):توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية



الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

- التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية حيث بلغت الفئة (من 5 إلى 10 سنوات) (13) فردا بنسبة مئوية قدرت بـ: (43.3 %) ويرجع ذلك إلى أن هذه الفئة تتسم بالأقدمية المتوسطة التي تؤهلها للنضج المهني في تحسين أداء البلدية، لتليها فئة أكثر من (10 سنوات) بنسبة قدرت بـ: (40%) على اعتبار أن هذه الفئة ذات باع طويل في أداء المهام الإدارية والمحلية لما تمتاز به من خبرة ميدانية تصنفها ضمن الفئة التي تمتاز بالنضج والاستقرار المهني، بينما رتبت الفئة (أقل من 5 سنوات) في المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد الأفراد فيها (5) وبنسبة مئوية قدرت ب (16.7%) نظرا للطابع التجديدي للعنصر البشري من خلال التوظيف الحديث لبعض الفئات حسب الاحتياجات المطلوبة وهي نتيجة منطقية في توزيع العنصر البشري داخل البلدية بما يخدم نشاط الجماعة المحلية (بلدية سوق أهراس) .

المطلب الثالث: عرض تحليل بيانات الدراسة الميدانية

أولا: عرض وتحليل بيانات المحور الثاني (الأمن المائي)

بعد استرجاع الاستثمارات الموزعة على عمال بلدية سوق أهراس قمنا بمعالجتها من خلال برنامج **spss 22**، وقد تحصلنا على النتائج التي سنعرضها في الجدول أدناه:

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

جدول رقم:(8): عبارات المحور الثاني: الأمن المائي

عدد أسئلة المحاور	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
س1	تكرار	3	4	4	8	11	4.00	1.37	موافق
	نسبة	10	13.3	13.7	26.7	36.7			
س2	تكرار	3	6	4	6	11	4.00	1.43	موافق
	نسبة	10	20	13.3	20	36.7			
س3	تكرار	1	2	4	13	10	4.00	1.03	موافق
	نسبة	3.3	6.7	13.3	43.3	33.3			
س4	تكرار	3	5	7	15	0	3.5	1.04	موافق
	نسبة	10	16.7	23.3	50	0			
س5	تكرار	0	4	3	14	9	4.00	0.98	موافق
	نسبة	0	13.3	10	46.7	30			
س6	تكرار	5	4	0	11	10	4.00	1.50	موافق
	نسبة	16.7	13.3	0	36.7	33.3			
س7	تكرار	3	2	6	1	18	5.00	1.42	موافق بشدة
	نسبة	10	6.7	20	3.3	60			
س8	تكرار	4	0	5	9	12	4.00	1.34	موافق
	نسبة	13.3	0	16.7	30	40			
س9	تكرار	2	6	5	6	11	4.00	1.35	موافق
	نسبة	6.7	20	16.7	20	36.7			
س10	تكرار	8	5	2	10	5	3.50	1.51	موافق
	نسبة	26.7	16.7	6.7	33.3	6.71			
س11	تكرار	0	1	4	14	11	4.00	0.79	موافق

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

			36.7	46.7	13.3	3.3	0	نسبة	
موافق	0.67	3.95	المجموع						

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

- التحليل:

يوضح الجدول المبين أعلاه إجابات أفراد العينة للأمن المائي حيث نلاحظ أن معظم الإجابات كانت بدرجة موافق على فقرات الأمن المائي وذلك بمتوسط قدره (3.95)، كما يوضح الجدول أيضا ترتيب الفقرات لدى العمال لتكون العبارة السابعة: تعد معالجة المياه المستعملة مصدر من المصادر الأساسية للمحافظة على الأمن المائي، ذات أهمية لدى الفئة بمتوسط قدره (5) وانحراف معياري قدره (1.42) بينما العبارة العاشرة: إلزامية أجهزة الترشيح الحديثة في المنازل والمرافق العامة، تأتي في الترتيب الأخير من حيث الأهمية لدى عينة الدراسة بمتوسط حسابي قدره (3.5) وانحراف معياري قدره (1.5).

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

ثانيا: عرض وتحليل بيانات المحور الثالث (الأمن المائي وأثره على تحديات التنمية المحلية

جدول رقم(09): علاقة الأمن المائي بالأمن الغذائي

عدد أسئلة المحور	المقاييس	غير موافق بشدة	غ موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
س12	التكرار	0	4	7	18	1	4	0.78	موافق
	النسبة	0	13.3	23.3	60	3.3			
س13	التكرار	2	2	4	9	13	4	1.21	موافق
	النسبة	6.7	6.7	13.3	30	43.3			
س14	التكرار	3	5	0	5	17	5	1.49	موافق بشدة
	النسبة	10	16.7	0	16.7	56.7			
س15	التكرار	3	3	0	12	12	4	1.32	موافق
	النسبة	10	10	0	40	40			
س16	التكرار	3	3	3	11	10	4	1.31	موافق
	النسبة	10	10	10	36.7	33.3			
س17	التكرار	2	2	1	15	10	4	1.13	موافق
	النسبة	6.7	6.7	3.3	50	33.3			
	المجموع								
							3.91	0.59	موافق

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

- التحليل:

يوضح الجدول أعلاه إجابات أفراد العينة بالنسبة لعلاقة الأمن المائي بالأمن الغذائي، بحيث نلاحظ أن معظم إجابات العينة تتجه نحو درجة موافق بمتوسط قدره (3.91)، كما يمكن ملاحظة أن العينة متجانسة في هذا البعد، إذ يوضح الجدول ترتيب الفقرات لدى عينة الدراسة لتكون العبارة الرابع عشر: يعتبر الجفاف وشح المياه وتلوثها

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

هو المهدد الرئيسي للأمن الغذائي في العالم بصورة عامة، ذات أهمية ومتفق عليها لدى هذه الفئة بمتوسط حسابي قدره (5) وانحراف معياري (1.49)، بينما العبارتين الثاني عشر: تعتبر المياه الصالحة لري من أهم العوامل المحددة للأمن الغذائي على مستوى العالم والسابع عشر: إن إنتاج الغذاء سيتذبذب من عام لآخر وفقا لتذبذب الأمطار ويلعب الجفاف دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من الموارد الغذائية في الكثير من أنحاء العالم، ترتبان في الأخير من حيث الأهمية والتوافق لدى عينة الدراسة بمتوسط حسابي قدره (4) وانحراف معياري قدره (0.78)

جدول رقم (10): علاقة الأمن المائي بالنظافة والصحة

أسئلة المحور	المقياس	غ موافق بشدة	غ موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
س18	التكرار	4	3	3	11	9	4	1.37	موافق
	النسبة	13.3	10	10	36.7	30			
س19	التكرار	2	2	2	13	11	4	1.15	موافق
	النسبة	6.7	6.7	6.7	43.3	36.7			
س20	التكرار	6	4	0	12	8	4	1.52	موافق
	النسبة	20	13.3	0	40	26.7			
س21	التكرار	2	5	3	9	11	4	1.31	موافق
	النسبة	6.7	16.7	10	30	36.7			
س22	التكرار	3	4	5	16	2	4	1.12	موافق
	النسبة	10	13.3	16.7	53.3	6.7			
س23	التكرار	7	4	5	3	11	3	1.63	محايد
	النسبة	23.3	13.3	16.7	10	36.7			
س24	التكرار	2	2	10	14	2	4	0.96	موافق
	النسبة	6.7	6.7	33.3	46.7	6.7			
س25	التكرار	10	8	3	6	3	2	1.40	غير موافق

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

			10	20	10	26.7	33.3	النسبة	
محايد	0.60	3.37	المجموع						

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

- التحليل:

يوضح الجدول المبين أعلاه إجابات أفراد العينة لبعد الأمن المائي وعلاقته بالنظافة والصحة، حيث نلاحظ أن معظم إجابات أفراد العينة تتجه نحو درجة موافق بمتوسط قدره (3.37)، ويلاحظ من خلال ذلك أن العينة غير متجانسة في هذا البعد، ويرجع ذلك لكون عينة الدراسة في هذا البعد متكونة من عمال ذوي مستويات متباينة المستوى الثاني (ثانوي) والمستوى الثالث (جامعي)، ويوضح الجدول كذلك ترتيب الفقرات لدى عينة الدراسة لتكون العبارة الرابع والعشرين ذات أهمية ومرتفع عليها لدى الفئة المستجوبة بمتوسط حسابي قدره (4) وانحراف معياري (0.96)، بينما العبارة الثالث والعشرين: استعمال المياه القذرة المصفاة في سقي الأشجار المثمرة، والعبارة الخامس والعشرين: قيام مصالح التجارية للولاية بالرقابة البيولوجية والفيزيوكيميائية للمنتجات الفلاحية المسقية بالمياه القذرة ترتبان في الأخير من حيث الأهمية والتوافق لدى عينة الدراسة بمتوسط حسابي قدره (2) و(3) على التوالي وانحراف معياري (1.40) و(1.63) على التوالي كذلك.

ثالثا: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

لقد تم التطرق إلى اختبار فرضيات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار البسيط لتوضيح نوع العلاقة بين الأمن المائي والتنمية المحلية، ويتطلب استخدام مثل هذا النموذج توفر مجموعة من الشروط النظرية والرياضية وهذا ما سنحاول توضيحه في الفرع الأول، لنقوم بعدها باختبار مدى صدق الفرضيات المقترحة حول الأمن المائي وأثره على تحديات التنمية المحلية بلدية سوق أهراس في الفرع الثاني.

الفرع الأول: نتائج اختبار نموذج الانحدار

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

سنحاول من خلال هذا الفرع التأكد من شروط صلاحية نموذج الانحدار، والتي من بينها الشرط النظري لتأكيد وجود علاقة بين المتغيرين، وهو ما أكدناه من خلال المبحث الأول و المبحث الثاني في الفصل الأول بوجود تأثير للأمن المائي على تحقيق التنمية المحلية بولاية سوق أهراس، وبالتالي نكون قد تأكدنا من الشرط الأول (النظري) لصلاحية تطبيق هذا النموذج ولكن هناك شروط رياضية لا بد من توفرها، والتي سنعرضها فيما يلي:

• الارتباط الكلي بين المحاور:

جدول رقم(11) : ارتباط بيرسون بين كل المحاور

العدد	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون
30	0.000	0.668

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي 0.668 وهي قيمة ارتباط عالية تفوق نسبة 60 %.

• اختبار المعنوية الكلية:

بعد تأكدنا من وجود علاقة ارتباط ايجابية قوية بين متغيرات الدراسة وذلك بحساب معامل بيرسون، حاولنا فيما

يلي التأكد من وجود معنوية كلية في النموذج والذي يمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية: $y=ax+b$

يفترض اختبار المعنوية الكلية أن أحد المعاملات (a، b) على الأقل يختلف عن الصفر، وللتأكد من المعنوية الكلية للنموذج قمنا باستخدام اختبار فيشر (f_test) حيث قمنا بصياغة الفرضيتين الآتيتين :

- الفرضية الصفرية (H_0): نموذج الانحدار غير معنوي إذا كانت قيمة F غير دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

- الفرضية البديلة (H_1): نموذج الانحدار معنوي إذا كانت قيمة F دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

ولقد تم من خلال اختبار فيشر التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

الجدول رقم (12) : اختبار (f_test) للمعنوية الكلية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدالة
الانحدار	3.456	1	3.456	22.556	0.000
الخطأ	4.290	28	—	—	—
الكلية	7.746	29	—	—	—

المصدر من إعداد الطلبة ، بالاعتماد على مخرجات SPSS 22

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن قيمة f الجدولية بلغت (2.383) بمستوى دلالة (0.000) وهو ما يعني وجود على الأقل واحد من المعاملات تختلف عن الصفر، وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل وبالتالي فنموذج الانحدار معنوي، كما قمنا بحساب معاملي التحديد لتوضيح القدرة التفسيرية للنموذج، أي نسبة تفسير المتغير المستقل (الأمن المائي) للتغير في المتغير التابع (التنمية المحلية) والجدول الموالي يوضح القدرة التفسيرية للنموذج المقترح.

الجدول رقم (13) : اختبار القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
1	0.668	0.446	0.426	0.392

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

- التحليل:

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد بلغت (44.6%) وقيمة معامل التحديد المعدل (42.6%)، وهو ما يعني أن المتغير المستقل (الأمن المائي) يفسر ما نسبته (44.6%) من التغيرات في المتغير التابع (التنمية المحلية)، وهذا يعني وجود قوة تفسيرية جيدة في نموذج الانحدار.

• اختبار اعتدالية التوزيع

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

استكمالاً لشروط صلاحية تطبيق نموذج الانحدار، استخدمنا اختبار كولومجروف_سمرنوف ذلك لمعرفة طبيعة التوزيع هل هو الطبيعي أو غير طبيعي، ولهذا الغرض تم صياغة فرضيتين لذلك هما :

- الفرضية الصفرية (H_0): تتبع البيانات التوزيع غير الطبيعي إذا كانت قيمة F دالة عند مستوى الدلالة (0.05)؛

- الفرضية البديلة (H_1): تتبع البيانات التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة F غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05)؛

والجدول الموالي يوضح النتائج المتوصل إليها من خلال هذا الاختبار:

جدول رقم(14) : اختبار كولومجروف_سمرنوف

كولومجروف_سمرنوفشايبرو_ويلك						
مستوى الدلالة	عدد المشاهدات	إحصائية الاختبار	مستوى الدلالة	عدد المشاهدات	إحصائية الاختبار	توزيع البواقي
0.004	30	0.885	0.007	30	0.190	

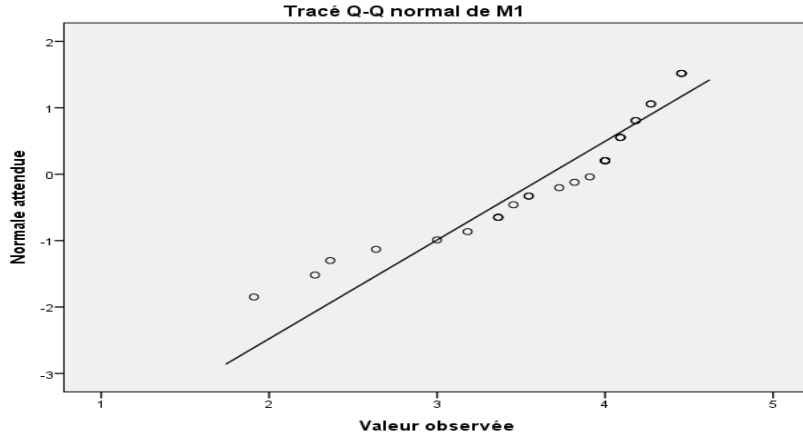
المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

- التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية في اختبار كولومجروف_سمرنوف بلغت (0.190) عند مستوى دلالة (0.007)، وبلغت الإحصائية في اختبار شايبرو_ويلك قيمة (0.885) عند مستوى دلالة (0.004) وعليه فهي قيم غير دالة، وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل وعليه فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وما يؤكد ذلك الشكل الموالي الذي يوضح تجانس توزيع البواقي.

الشكل رقم(09): تجانس توزيع البواقي

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

- التحليل:

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، لأنها تتوزع على جانبي الخط المستقيم بطريقة منتظمة، وانطلاقاً من الاختبارات السابقة، نكون قد تأكدنا من صلاحية تطبيق نموذج الانحدار وعليه سنقوم فيما يلي باختبار المعنوية الجزئية.

● اختبار المعنوية الجزئية

يفترض اختبار المعنوية الجزئية ما يلي:

اختبار الجزء الثابت:

- الفرضية الصفرية (H_0): معامل الانحدار غير معنوي، إذا كانت قيمة t غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05)؛

- الفرضية البديلة (H_1): معامل الانحدار معنوي، إذا كانت قيمة t غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05)؛

اختبار الجزء المستقل:

- الفرضية الصفرية (H_0): معامل الانحدار غير معنوي، إذا كانت قيمة t غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05)؛

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

- الفرضية البديلة (H_1): معامل الانحدار معوي، إذا كانت قيمة t غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05)

؛

يوضح الجدول الموالي النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم(15) : نموذج الانحدار الخطي البسيط

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة
	A	الخطأ غير المعياري			
الجزء الثابت	1.702	0.402	Beta	4.229	0.000
الأمن المائي (الجزء المستقل)	0.513	0.102	0.668	4.749	0.000

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

التحليل:

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن معامل الانحدار بالنسبة للجزء الثابت بلغ قيمة (1.702) بمستوى دلالة (0.000)، وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل أي أن معامل الانحدار معنوي .

وبالنسبة لقيمة معامل انحدار المتغير المستقل، فقد بلغت قيمته (0.513) بمستوى دلالة (0.000) وعليه نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل أي أن معامل الانحدار معنوي.

ومن خلال ما سبق يمكننا بناء معادلة الانحدار الخطي كما يلي: $Y = 1.702x + 0.513$

الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

بعد التأكد من شروط صلاحية النموذج سنعرض فيما يلي تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة وذلك باستخدام نموذج الانحدار لمعرفة دور المتغير المستقل (الأمن المائي) في تحسين المتغير التابع (التنمية المحلية) ببعديه.

أ- نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الأولى على ما يلي:

- يوجد أثر إيجابي للأمن المائي في تحقيق الأمن الغذائي لبلدية سوق أهراس

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من دور الأمن المائي في تحقيق الأمن الغذائي لبلدية سوق أهراس كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(16): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الأمن المائي في تحقيق الأمن الغذائي

المتغير	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
الأمن الغذائي	0.406	2.348
		0.026

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه إلى وجود أثر إيجابي للمتغير المستقل (الأمن المائي) في المتغير التابع (الأمن الغذائي)، واستناداً إلى قيمة T المحسوبة التي بلغت قيمة (2.348) والتي تفوق قيمتها الجدولية (2.045)، إضافة إلى أن مستوى الدلالة يقدر بـ: (0.026) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، في حين توضح قيمة المتغير **Beta** أن كل تغير في المتغير المستقل (الأمن المائي) بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير بـ: (0.406) وحدة في المتغير التابع (الأمن الغذائي)، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على انه للأمن المائي دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى بلدية سوق أهراس.

ثانياً : نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على ما يلي :

- يوجد أثر إيجابي للأمن المائي في دعم النظافة والصحة لبلدية سوق أهراس

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

الجدول رقم (17): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار اثر الأمن المائي على النظافة والصحة

مستوى الدلالة	قيمة T المحسوبة	المتغير Beta	
0.000	5.207	0.701	النظافة والصحة

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

- التحليل:

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه إلى وجود اثر ايجابي للمتغير المستقل (الأمن المائي) في المتغير التابع (النظافة والصحة)استنادا إلى قيمة T المحسوبة والتي بلغت(5.207) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.045)، كما أن مستوى الدالة (0.000)أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، بينما توضح قيمة Beta أن كل تغير في المتغير المستقل (الأمن المائي) بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير ب: (0.701) وحدة في المتغير التابع (النظافة والصحة)،وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية والتي تنص على أنه للأمن المائي اثر ايجابي دعم النظافة والصحة لبلدية سوق أهراس.

ثالثا : نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

تنص الفرضية الرئيسية على ما يلي:

- يوجد أثر ايجابي للأمن المائي في تحقيق التنمية المحلية ببعديها (الأمن الغذائي، النظافة والصحة) لبلدية سوق أهراس

جدول رقم (18) : نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار لأثر الأمن المائي في تحقيق التنمية المحلية ببعديها (الأمن الغذائي . النظافة والصحة) لبلدية سوق أهراس

الدلالة	قيمة T المحسوبة	Beta	المتغير
0.000	4.749	0.668	التنمية المحلية

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

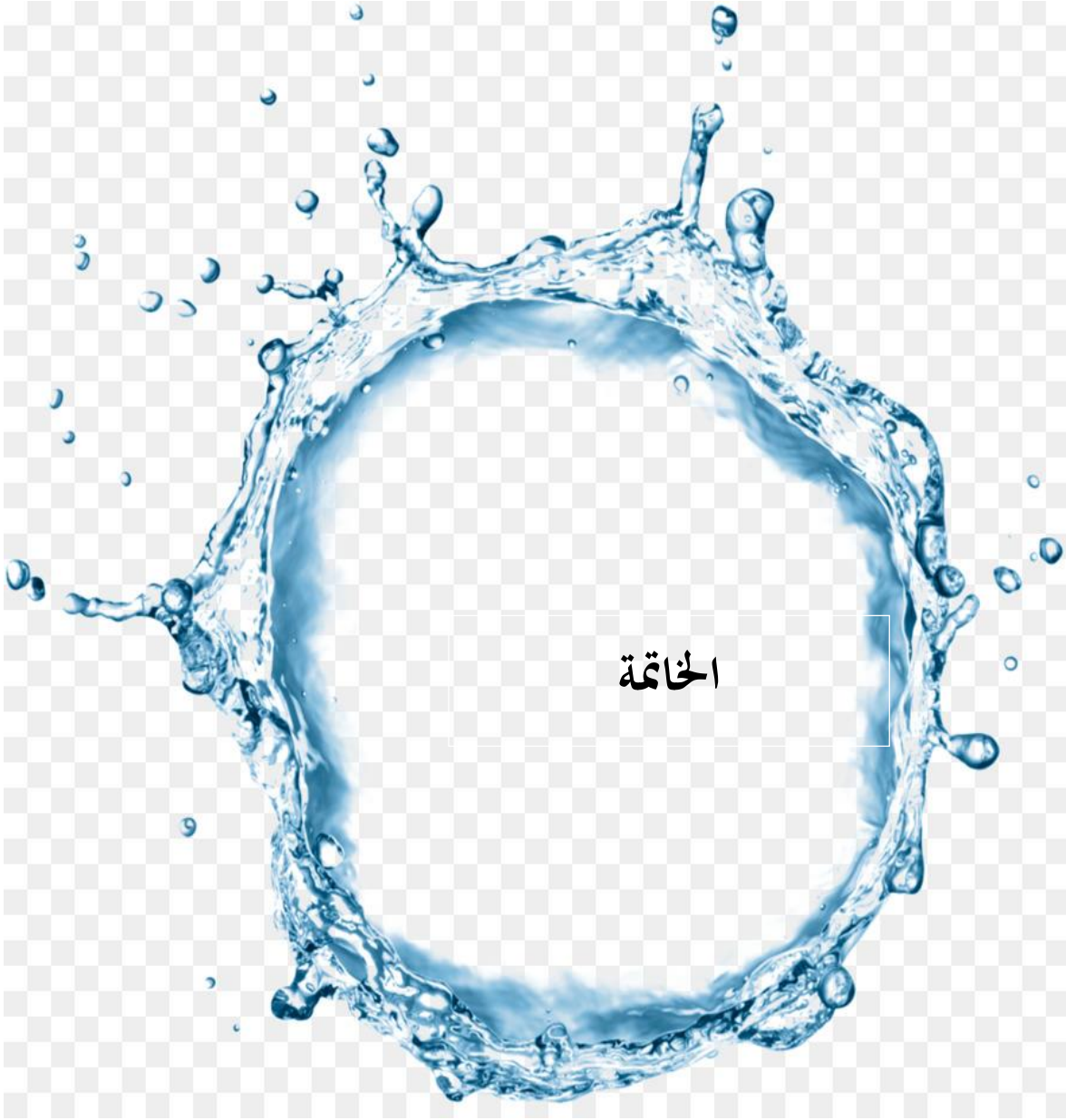
- التحليل:

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه إلى وجود أثر للمتغير المستقل (الأمن المائي) في المتغير التابع (التنمية المحلية ببعديها: الأمن الغذائي، النظافة والصحة)، استنادا إلى أن قيمة T المحسوبة بلغت (4.749)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.04)، كما أن مستوى الدالة (0.000) أقل من مستوى الدالة المعتمد (0.05)، في حين توضح قيمة Beta أن كل تغير في المتغير المستقل (الأمن المائي) بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير بما مقداره (0.668) وحدة في المتغير التابع (التنمية المحلية ببعديها: الأمن الغذائي، النظافة والصحة)، وبالتالي نقبل الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على أنه يوجد أثر ايجابي للأمن المائي في تحقيق التنمية المحلية ببعديها (الأمن الغذائي، النظافة والصحة) لبلدية سوق أهراس.

الفصل الثالث: الجزء التطبيقي لدراسة حالة بلدية سوق أهراس.....

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل إسقاط الشق النظري على الجانب التطبيقي وذلك من خلال دراسة عينة قصدية من عمال بلدية سوق أهراس، بغية تشريح الواقع المتعلق بأثر الأمن المائي على التنمية المحلية ببعديها (الأمن الغذائي، النظافة والصحة)، ولهذا الغرض تم الاستعانة بالاستبيان كأداة أساسية في جمع البيانات من مجتمع الدراسة، والتي أجاب عليها أغلب عمال المؤسسة وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج الميدانية كانت أهمها أن التنمية المحلية الجيدة ناتجة من التسيير المائي الفعال للأمن المائي وهو ما ينعكس على تحقيق الأمن الغذائي، الصحة والنظافة على اعتبار أن هذه الأهداف مداخل مهمة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة على المستوى الإقليمي وبلدية سوق أهراس خير مثال على ذلك.



في ختام هذه الدراسة يمكننا القول أن تأمين الموارد المائية يرتبط بالتنمية المحلية بصفة عامة، إذ تشكل العلاقة بينهما تحديا كبيرا للبشرية جمعاء بالنظر إلى الوضع المناخي الطبيعي في العالم الذي أدى إلى تفاقم هذا التحدي الموجود في صلب اهتمامات الدولة الجزائرية واستراتيجياتها الحكومية، وتتطلب التحديات المختلفة التي تواجه مسؤولي هذا القطاع الحيوي تهذيب السلوكيات اليومية للمواطنين لا سيما المرتبطة بالإسراف في استعمال المياه، والتركيز على نجاح المشاريع الكبرى التي تقوم بتحلية مياه البحر واستخدامها لغايات الشرب وأغراض الصناعة المختلفة، وكذا إعادة تدوير مياه الصرف الصحي لاستغلالها خاصة في الصناعات التي تحتاج إلى الكثير من المياه، لتجسد بذلك الأهمية القصوى لاستراتيجية الأمن المائي كونه يلعب دورا هاما في التنمية المحلية والنهوض بمختلف القطاعات الأخرى.

❖ نتائج الدراسة

من خلال دراستنا تم التوصل إلى جملة من النتائج النظرية والتطبيقية تتجلى فيما يلي:

أ/ النتائج النظرية:

- من خلال دراستنا المكثفة للموضوع، استنتجنا أن الأمن المائي هو تحقيق التوازن كما ونوعا وزمانا ومكانا، بين الموارد المائية المتاحة والاحتياجات المائية المختلفة في الحاضر والمستقبل؛
- الأمن المائي ضروري لتحقيق الأمن الغذائي فمن غير الممكن أن يتحقق الأمن الغذائي دون تحقيق أمن مائي وذلك بسبب الاستهلاك الكبير من المياه في المجال الزراعي؛
- يعتبر الأمن المائي ضرورة حتمية في مجال الصحة والنظافة للوقاية من الأمراض والحفاظ على الحياة البشرية؛
- تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق أهداف منها القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق توسيع المشاريع السابقة الذكر، مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد وبالتالي التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع الهياكل التربوية؛
- تعتبر التمويل الذاتي والتسيير الجيد للموارد المالية مدخل مهم بالنسبة للجماعات المحلية لتحقيق غايات الأمن المائي؛

➤ انتهاج الطرق الذكية والمستدامة في مجال انتاج، استهلاك، وتوزيع المياه كطريقة الري بالتقطير لكونها من الطرق الحديثة للمحافظة على المياه في المجال الزراعي ومن ثم تحقيق أهداف الأمن الغذائي؛

ب/ النتائج التطبيقية:

من خلال الدراسة الاحصائية وبعد اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيتين الفرعيتين المرتبطتين بها، تم التوصل إلى ما يلي:

- بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون القيمة 0.668 بين المتغير المستقل: الأمن المائي، والمتغير التابع: التنمية المحلية ببعديها (الأمن الغذائي، النظافة والصحة) لبلدية سوق أهراس، وهي قيمة ارتباط عالية تفوق نسبة 60% ما يدل على وجود علاقة ارتباط ايجابية كبيرة ترتب عنها معادلة الانحدار الخطي التالي:

$$0.513y = 1.702x +$$

- قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ايجابي للأمن المائي في تحقيق الأمن الغذائي لبلدية سوق أهراس"، وهو ما تؤكدته نتائج الدراسة من خلال قيمة T المحسوبة والتي بلغت قيمة (2.348) وهي تفوق قيمتها الجدولية (2.045)، إضافة إلى أن قيمة مستوى الدلالة يقدر بـ: (0.026) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، في حين توضح قيمة المتغير Beta أن كل تغير في المتغير المستقل (الأمن المائي) بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير بـ: (0.406) وحدة في المتغير التابع (الأمن الغذائي) وهي نسبة متوسطة تعود إلى الظروف الاستثنائية التي تتعلق بالظواهر الطبيعية، الاجتماعية والاقتصادية؛

- قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ايجابي للأمن المائي في دعم النظافة والصحة لبلدية سوق أهراس"، وهو ما تؤكدته نتائج الدراسة من خلال قيمة T المحسوبة والتي بلغت (5.207) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.045)، كما أن مستوى الدالة (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، بينما توضح قيمة Beta أن كل تغير في المتغير المستقل (الأمن المائي) بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير بـ: (0.701) وحدة في المتغير التابع (النظافة والصحة)، وهي نسبة عالية ترجع بالأساس إلى مدى تأثير نوعية المياه والمنتجات المتأتية عنها في صحة الإنسان وفي نظافة محيطه؛

- قبول الفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ايجابي للأمن المائي في تحقيق التنمية المحلية ببعديها (الأمن الغذائي، النظافة والصحة) لبلدية سوق أهراس، ذلك أن قيمة T المحسوبة بلغت (4.749)، وهي أكبر

من قيمتها الجدولية (2.04)، كما أن مستوى الدلالة (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، في حين توضح قيمة Beta أن كل تغير في المتغير المستقل (الأمن المائي) بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير بما مقداره (0.668) وحدة في المتغير التابع (التنمية المحلية ببعديها: الأمن الغذائي، النظافة والصحة)، وهي نسبة عالية تبرز أهمية التأثير الايجابي لتحقيق أهداف الأمن المائي في تحسين ظروف معيشة الأفراد وتنميتهم المحلية.

❖ التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه في النتائج الواردة أعلاه تتجلى لنا معالم الأهداف المستقبلية والتي تتحدد وفق ما يجب أن نقدمه في النقاط التالية:

➤ الاسراع في التخصيب المكثف في مكونات التربة المخصصة لزراعة المنتجات الاستراتيجية في ظل

التحولات المتسارعة، لتجنب التكاليف العالية ذات الصلة بالاستيراد (السماذ الطبيعي و/أو المنتجات

الزراعية)، وتبوء مكانة تنافسية تؤهل الاقتصاد الوطني للمواجهة والصمود في السوق الدولية؛

➤ بناء شراكات تعزيزية مع اتجاهات متوافقة في الرؤى لخلق التشابك الميداني في مجال تطوير

شبكات الانتاج، والتوزيع المائي عبر الأقاليم الوطنية؛

➤ العمل على تحويل التكنولوجيات الدقيقة ذات الصلة بالتسيير المستدام للتجهيزات واسعة الاستخدام

في إطار توسيع نهج المسؤولية الاجتماعية للكشف عن نقاط هدر المياه ومعالجتها في أسرع وقت

ممكن؛

➤ استغلال الفرص التي تتأتى من ظروف التغير المناخي بين الأقاليم في إعادة ترتيب أولويات

الاستغلال الزراعي، الصحة والتهيئة الحضرية، ومضاعفة حجم المخزون الزراعي لحالات الطوارئ؛

➤ مزامنة التغيرات الحاصلة في مجال التطور السكاني من حيث الجنس، العمر، والعرق بتكثيف حجم

العتاد المستغل، نوع الكفاءات المتخصصة، وكذا قيمة الاستثمارات المالية والتكنولوجية المعتمدة في

مجال ترقية الحياة الحضرية، الشبه حضرية، والريفية.



قائمة المراجع:

اولا: المراجع باللغة العربية

أ_ الكتب:

- 1- العربي بوكعبان، علاقة الحق في الصحة مع الحق في الماء والحق في البيئة، المجلد السابع، العدد 01، جوان 2021.
- 2- إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، صور المستقبل العربي، جامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات العربية البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 02، 1989.
- 3- حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية اجتماعيا، اقتصاديا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 4- زين الدين عبد المقصود غنيمي، الطاقة البديلة ومنظومة الأمن القومي لدولة الكويت ودول الخليج العربية: دراسة تحليلية تقويمية، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2008.
- 5- صلاح سالم، تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأمن القومي للمجتمع، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، الطبعة الاولى 2003.
- 6- عبد الله مرسي العقالي، المياه العربية بين بؤادر العجز ومخاطر التبعية، ابوظبي: مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر، 1996.
- 7- عثمان مُجّد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة الثالثة، عمان، 2005.
- 8- فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 9- فرييل هيدي، الادارة العامة منظور مقارن، ترجمة مُجّد قاسم القيروتي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985
- 10- مُجّد المعالج ، صالح بوقشة ، واقع وآفاق تحلية المياه في الوطن العربي ومدى إمكانية استخدام الطاقات المتجددة ، إدارة برامج العلوم والبحث العلمي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية

- 11- مُجّد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، القاهرة مصر، مكتبة الإمام البخار ، الطبعة الأولى ، 2009.
- 12- مُجّد سالم طابع ، الصراع الدولي على المياه : بيئة حوض النيل ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 2007.
- 13- مُجّد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2009.
- 14- محسن احمد الخضير، امن الاستثمار، رؤية علمية شاملة للمنظومة الأمنية لحماية الدولة، مشاريع الاستثمار، والمستثمرين من الجريمة والإرهاب في عصر العولمة، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2009.
- 15- منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 16- نائل عبد الحافظ العولمة، ادارة التنمية: الاسس، النظريات، التطبيقات العملية، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر عمان 2010.
- 17- هدى عساف و مُجّد سعيد المصري ، مصادر تلوث المياه الجوفية ، تقرير عن دراسة علمية مكتبية ، قسم الوقاية والامان ،هيئة الطاقة الذرية، سورية، 2007.
- 18- هيثم الكيلاني ، مفهوم الامن القومي العربي، دراسة جانبية السياسي والعسكري القاهرة ،مركز الدراسات العربي؛ القاهرة، 2010.

ب_ رسائل واطروحات:

- 1-السعيد فكرون. استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، حالة الجزائر، دراسة نظرية، رسالة دكتوراه دولة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسنطينة، 2005.
- 2 - سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، حالة الجزائر، جامعة تلمسان، 2013.
- 3-خنفري لخضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2011.

ج_ الملتقيات والمجلات:

- 1- حسين عبد المطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مجلة رسائل البنك الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005.
- 2-عمار جديل، تفعيل دور الشباب في التنمية، ملتقى الدولي في الجزائر، أيام 24، 25، 26 مارس 2008.
- 3-عوض خليفة موسى ، التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي ، ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى الجامعات الإفريقية (التعاون والتداخل) ،معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة إفريقيا العالمية ، جانفي 2006.
- 4- مشكان محمد العور ، "صناعة الأمن المائي... وجهة نظر " ، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة الأمن المائي، المارات العربية المتحدة: مركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي: 2008/02/14.
- 5-صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية: قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات و اللقاءات العلمية الرياض 25-27 فبراير 2008.
- 6- المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،العدد الثامن، جانفي 2016.
- 7- الجريدة الرسمية عدد35 المؤرخة في: 2007/05/23.
- 8-الجريدة الرسمية عدد 38 المؤرخة في:09/07/2008.
- 9- الجريدة الرسمية، عدد 70 المؤرخة في: 2009/11/29.
- 10-_الماء الموجه للاستهلاك البشري، الجريدة الرسمية، عدد 38 المؤرخة في: 2009/12/20.
- 11- الجريدة الرسمية، عدد 4 المؤرخة في: 2011/08/21.
- 12- الجريدة الرسمية، عدد47 المؤرخة في: 2011/08/21.
- 13- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 2012/01/02 يحدد خصائص المياه القذرة والمصفاة المستعملة لأغراض السقي، جريدة رسمية عدد 41 المؤرخة في 2012/07/25.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

ا_ الكتب

1_Salih, A.M.S. 1988. Evapotranspiration Under Extremely Arid Climate. Civil Engineering Practice 5, Lancaster Technoeconomic Publishing AG.p8.

2_Ministère de l'agriculture et du développement rural, 16 octobre 2003 journée mondiale de L'alimentation, Algérie, 16/10/2003, p.25

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1-عبد الحق الصديقي مقاربات التنمية المحلية الجارية والمحلية، نقلا عن الموقع <http://www.aosfo.org>

بتاريخ: 2013/06/05 على الساعة: 20:00

2- سناء الدويكات، مفهوم الامن المائي، مأخوذ من موقع الكتروني mawdoo3.com، تاريخ الاطلاع

2018_09_06 على الساعة 10:00.

3-أثر الأمن المائي على النظافة، نقلا من موقع الكتروني: mawdoo3.com بتاريخ: 2022/06/12 على

الساعة 18:00.



الملحق رقم: 01

المحور الأول: البيانات الشخصية:

1_ الجنس:

أنثى

ذكر

2_ العمر:

من 40 إلى 49 سنة

اقل من 30 سنة

من 50 إلى 59 سنة

من 30 إلى 39 سنة

أكثر من 60 سنة

3_ المستوى الدراسي:

ثانوي

متوسط

دراسات عليا

جامعي

4_ الحالة الاجتماعية:

متزوج

أعزب

5_ المركز الوظيفي:

رئيس مصلحة

عون

أخرى

مدير عام

من 5 إلى 10 سنوات

6_ الخبرة المهنية: اقل من 5 سنوات

أكثر من 10 سنوات

المحور الثاني: الامن المائي

رقم السؤال	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يعني الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية وترشيد استخدامها					
2	يتعلق الأمن المائي بإحصاء الموارد المائية الصالحة للشرب					
3	يرتكز مفهوم الأمن المائي على تحقيق فائض مائي					
4	إلزامية التوعية بأهمية المحافظة على المياه واطلاع المواطنين على نسبة توفر الكميات الصالحة للاستخدام البشري					
5	المصدر الرئيسي للمياه في الجزائر هي مياه الأمطار وهذا راجع إلى طبيعة المناخ					
6	تعد تحلية مياه البحر مصدر من المصادر الأساسية للمحافظة على الأمن المائي					
7	تعد معالجة المياه المستعملة مصدر من المصادر الأساسية للمحافظة على الأمن المائي					
8	إعادة تدوير مياه الصرف الصحي لاستغلالها في الصناعات التي تحتاج الى الكثير من المياه					
9	يعتبر الأمن المائي عنصر من عناصر القوة لدى الدول					
10	ضرورة التوجه نحو أجهزة الترشيح الحديثة في المنازل والمرافق العامة					
11	تزويد المباني والمنشآت الكبيرة بحفر الآبار الارتوازية واستخدامها في الصناعات والسقي... الخ مما يخفف من استهلاك مياه الشرب في هذه المجالات					

المحور الثالث: الأمن المائي واثره على تحديات التنمية المحلية

1_ علاقة الامن المائي بالأمن الغذائي:

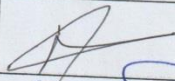

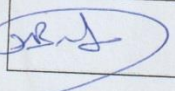
الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
12	تعتبر المياه الصالحة لري من أهم العوامل المحددة للأمن الغذائي على مستوى الوطني					
13	يعتبر الأمن المائي السبب الأول للتطور المهول الذي عرفته مختلف المنتجات الزراعية والتي أصبحت متوفرة طول السنة خارج مواسمها					
14	يعتبر السقي بالتقطير أسلوب ناجح لمواجهة ندرة المياه					
15	يعتبر الجفاف وشح المياه وتلوثها هو المهدد الرئيسي للأمن الغذائي في العالم بصورة عامة					
16	السبب الرئيسي للانخفاض المتواصل للمياه في العالم راجع لاستخدامها في الزراعة حيث تستهلك ما نسبته 80% من المياه العذبة					
17	أن إنتاج الغذاء ستذبذب من عام لآخر وفقا لتذبذب الأمطار ويلعب الجفاف دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من الغذائية في كثير من أنحاء العالم					

2_ علاقة الأمن المائي بالنظافة والصحة:

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
18	مطابقة المياه الموجهة للاستهلاك مع معايير الجودة العالمية					
19	ضرورة إجراء تحاليل مراقبة نوعية المياه الموجهة للاستهلاك البشري المباشر					
20	إمكانية إجراء تحاليل مراقبة نوعية المياه الموجهة للاستهلاك البشري عن طريق الصهاريج انطلاقا من المنبع					
21	ضرورة إجراء تحاليل مراقبة نوعية المياه الموجهة لصنع المشروبات الغازية والمثلجات او لتحضير الموارد الغذائية					
22	استعمال المياه القذرة المصفاة في عملية الري الزراعي					
23	استعمال المياه القذرة المصفاة في سقي الأشجار المثمرة					
24	ضمان المراقبة المنتظمة لصحة المستخدمين المعينين للسقي بالمياه القذرة المصفاة					
25	قيام مصالح التجارة للولاية بالرقابة البيولوجية والفيزيوكيميائية للمنتجات الفلاحية المسقية بالمياه القذرة					

الملحق رقم: 02

قائمة الأساتذة المحكمين

اسم الاستاذ	الرتبة	التخصص	الجامعة	الامضاء
بوفاة شريف	استاذة معامزة آ	علوم اقتصادية	سوق المراس	
بوفاة شريف	استاذة العالى	اداره اعمال	سوق او اسيا	
بوفاة شريف	استاذة التعليم	علوم تجارية	سوق المراس	

الملحق رقم: 03

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique

جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed-Chérif Messaadia Souk
Ahras

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

قسم: علوم التسيير

رقم: /ق.ع.ت/ ل.ع.ا.ت.ع.ت.ج.س.أ. 2021.2022

سوق أهراس، في 27 / 02 / 2022

سوق أهراس، le

إلى السيد:

الموضوع: طلب إجراء تربص ميداني

التحية طيبة، و بعد.....

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي يشرفنا أن نطلب من سيادتكم الموافقة على إجراء التربص بمؤسستكم للطلبة الآتية أسمائهم:

رقم التسجيل	أسماء الطلبة
1616 360 68 127	01 أولفيمت حكيم
1616 360 62 719	02 بروك أميرة

شعبة: علوم تسيير المستوى ماستر 2

عنوان المذكرة: الأهراس المائي وأثره على تربية التربيعة المحلية

دراسة حالة بلدية سوق أهراس

مدة التربص:

مكان التربص:

نشكركم سيدي على حسن تعاونكم، و تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

الأستاذ(ة): المشرف(ة): بلا بليته ربيع

رئيس القسم: بلال بليته ربيع

المؤسسة المستقبلة:

الملحق رقم: 04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
Université Mohamed-Chérif Messaadia Souk
Ahras

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

قسم: علوم التسيير
Département: Sciences de gestion

رقم: /ق.ع.ت/ ك.ع.ا.ت.ع.ت.ج.س.أ/ 2021.2022
N° : /S.G./F.S.E.C.S.G/U.S./A/2021.2022

سوق أهراس، في 10/05/2022
Souk ahras, le 10/05/2022

إلى السيد: مهير البرمجة ومتابعة
الميزانية

الموضوع: طلب إجراء تريض ميداني

التحية طيبة، و بعد.....

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي يشرفنا أن نطلب من سيادتكم الموافقة على إجراء التريض
بمؤسستكم للطلبة الآتية أسمائهم:

رقم التسيير	أسماء الطلبة
01	أولقيمت حكيمة
02	بروك أميرة

شعبة: علوم تسيير المستوى ماستر
عنوان المذكرة: الأمن المالي وأثره على تدبير التنمية للتربية
[دراسة حالة بلدية سوق أهراس]

مدة التريض:
مكان التريض:

نشكركم سيدي على حسن تعاونكم و تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

الأستاذ(ة): المشرف(ة):
عبد المجيد عبد الصمد

10 ماي 2022